



المنهل  
ALMANHAL

# نبع المعرفة THE SOURCE OF KNOWLEDGE



EBSCO Publishing : eBook Arabic Collection (EBSCOhost) - printed on 5/9/2020 8:45 PM via EMIRATES CENTER FOR STRATEGIC STUDIES AND RESEARCH

AN: 10925161, Al-Manhal FZLLS

Account: s6314207

Actual book cover is not available

غلاف الكتاب غير متوفر

# الوجيز في حقوق الملكية الفكرية



# الوجيز

في

## حقوق الملكية الفكرية

الملكية الصناعية - الملكية التجارية

الأستاذ الدكتور

حمد الله محمد حمد الله

وكيل كلية الحقوق-جامعة أسيوط لشئون التعليم والطلاب «الأسبق»

رئيس قسم القانون التجاري

المحامي أمام محكمة النقض والإدارية العليا

الطبعة الأولى

1435هـ/2014م

مكتبة  
القانون والاقتصاد  
الرياض

ح مكتبة القانون والاقتصاد، 1434 هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حمدالله ، حمدالله محمد

الوجيز في حقوق الملكية الفكرية: الملكية الصناعية: الملكية  
التجارية./ حمدالله محمد حمدالله - الرياض ، 1434 هـ  
.. ص : .. سم

ردمك: 4-06-8164-603-978

1 - حقوق الملكية الفكرية - قوانين وتشريعات 2- الملكية  
الفكرية أ.العنوان

ديوي 0482,346 1434/10646

رقم الإيداع: 1434/10646

ردمك: 4-06-8164-603-978

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال  
أي جزء من هذا الكتاب في  
أي شكل من الأشكال أو بأي  
وسيلة من الوسائل - سواء  
التصويرية أم الإلكترونية أم  
الميكانيكية بما في ذلك النسخ  
الفوتوغرافي أو التسجيل  
على أشرطة أو سواها وحفظ  
المعلومات واسترجاعها - دون  
إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

1435 هـ/ 2014 م

ISBN 978-603-8146-06-4



9 786038 146064 >

مكتبة  
القانون والاقتصاد  
الرياض

المملكة العربية السعودية - الرياض - العليا - ص.ب 9996 - الرياض 11423

هاتف: 4623956 - 2791158 - فاكس: 2791154 - جوال: 0505269008

www.yafoz.com.sa

info@yafoz.com.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

الوجيز في

حقوق الملكية الفكرية

الملكية الصناعية - الملكية التجارية

الأستاذ الدكتور

حمد الله محمد حمد الله

وكيل كلية الحقوق-جامعة أسيوط لشئون التعليم والطلاب (السبق)

رئيس قسم القانون التجاري

المحامي أمام محكمة النقض والإدارية العليا

1434 هـ / 2013 م

## الملكية الصناعية والتجارية

### 1- تمهيد وتقسيم:

تنقسم الحقوق المالية<sup>(1)</sup> - من وجهة النظر التقليدية - إلى حقوق عينية<sup>(2)</sup> وحقوق شخصية<sup>(3)</sup>، وإلى جانب هذا التقسيم التقليدي ظهر في الفقه الحديث نوع ثالث من الحقوق هي الحقوق أو «الملكيات» المعنوية<sup>(4)</sup>، وهي التي ترد على أشياء غير مادية.

وتنقسم الحقوق المعنوية والتي تسمى أيضاً حقوق الملكية الفكرية إلى ثلاثة أقسام:

(1) حق الملكية الأدبية والفنية، ويعني ما للمؤلف من حقوق على إنتاجه الذهبي في الآداب والعلوم والفنون. (أنظر المواد من 138 - 188 من ق. رقم 82 لسنة 2002).

(2) حق الملكية التجارية، ويعني ما للتاجر من حقوق على محله التجاري باعتباره مجموعة عناصر مادية ومعنوية يتم تخصيصها لمباشرة التجارة.

- 
- (1) Droits Pecuniaires.
  - (2) Droits reels.
  - (3) Droits Personnels.
  - (4) Droits incorporels.



(3) حق الملكية الصناعية، ويعني الحق الذي يرد إما على مبتكرات جديدة كالاختراعات التي تخول أصحابها حق الانفراد باستغلالها بناء على براءة الاختراع، أو يرد على الرسوم والنماذج الصناعية، أو على شارات مميزة تستخدم في تمييز المنتجات (العلامات التجارية) أو في تمييز المنشآت التجارية (الاسم التجاري).

وتتصل كل من حقوق الملكية التجارية والصناعية بالنشاط التجاري اتصالاً وثيقاً، ولذلك تعتبر أموالاً تجارية.

وندرس في القسم الأول الملكية الصناعية، ثم ندرس الملكية التجارية في القسم الثاني.

## القسم الأول

### حقوق الملكية الصناعية

2 - أ - تعريف:

يقصد بحقوق الملكية الصناعية، تلك الحقوق التي ترد على منقولات معنوية معينة هي براءات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، والأسماء التجارية<sup>(1)</sup>. فهي حقوق ترد على أشياء معنوية لها قيمة مالية، تمكن صاحبها من احتكار استغلاله اقتصادياً.

كما يمكن تعريفها بأنها «حقوق استئثار صناعي»، وبعبارة أخرى هي «حقوق تخول صاحبها أن يستأثر قبل الكافة، باستغلال ابتكار جديد، أو استغلال علامة مميزة».

وهكذا، فإن حقوق الملكية الصناعية تنقسم إلى قسمين هما: الحقوق التي ترد على ابتكارات جديدة، والحقوق التي ترد على علامات مميزة.

---

(1) ويعرفها بعض الفقه الفرنسي بأنها:

« on entend par propriete industrielle le monopole d'exploitation accorde aux titulaires de droits incorporels relevant de l'industrie»

## ب - الطبيعة القانونية:

يتجه الرأي الغالب إلى تكييف حقوق الملكية الصناعية بأنها حقوق (ملكية) معنوية ترد على أشياء غير مادية، وهو ما نؤيده.

وموضوع حق الملكية الصناعية كما تبين، هو شئ اقتصادي غير مادي، على خلاف الحق العيني بوجه عام، فهو شئ مادي معين بذاته، أي أن حق الملكية الصناعية ليس حقاً عينياً، فالحق العيني يتميز بأنه يعطي لصاحبه حق الاستعمال والاستغلال والتصرف، بينما لا تشمل حقوق الملكية الصناعة - في الغالب - إلا العنصرين الأخيرين. فالملكية الذهنية بطبيعتها إنما تهدف إلى وصول الإنتاج الجديد إلى الكافة، بحيث لا يقتصر استعماله على صاحبه، كما هو الحال في استعمال الأشياء المادية.

والرأي أيضاً، أن حق الملكية الصناعية ليس من الحقوق الشخصية، إذ أنه لا يعتبر رابطة قانونية بين دائن ومدين، وإنما يمثل سلطة لصاحب الحق في أن يستأثر باستغلال ابتكار أو استعمال علامة مميزة.

### 3 - النصوص التشريعية المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية:

أصدر المشرع المصري عدة قوانين منظمة لحقوق الملكية الصناعية بهدف حماية هذه الحقوق، وهي على التوالي:

(1) القانون رقم 57 لسنة 1939 الخاص بحماية العلامات والبيانات التجارية، المعدل بالقانون رقم 134 لسنة 1949، والقانون رقم 453 لسنة 1953، والقانون رقم 531 لسنة 1953، والقانون رقم 569 لسنة 1954، والقانون رقم 205 لسنة 1956، والقانون رقم 69 لسنة 1959.

(2) القانون رقم 11 لسنة 1940 الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها.

(3) القانون رقم 132 لسنة 1949 الخاص ببراءات الاختراع والرسوم، والنماذج الصناعية، المعدل بالقانون رقم 650 لسنة 1950.

4) القانون رقم 55 لسنة 1951 الخاص بتنظيم الأسماء التجارية، المعدل بالقانون رقم 67 لسنة 1954.

وأخيراً، صدر قانون رقم 82 لسنة 2002م بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر في 2 يونيو 2002م).

وتنص المادة الأولى من قانون الإصدار على أن «يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية». وطبقاً للمادة الثانية من القانون المذكور، تلغي القوانين الآتية:

(أ) القانون رقم 57 لسنة 1939م، بشأن العلامات والبيانات التجارية.

(ب) القانون رقم 132 لسنة 1949م، بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية فتلغي اعتباراً من أول يناير سنة 2005م.

(ج) القانون رقم 354 لسنة 1954م بشأن حماية حق المؤلف.

وتقضي المادة الرابعة من قانون الإصدار المذكور بأن: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الصيدلانية والكائنات الدقيقة والمنتجات التي لم تكن محل حماية قبل صدور هذا القانون، فيعمل بها اعتباراً من أول يناير سنة 2005م، وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين 44، 45 من القانون المرافق.

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها. صدر برئاسة الجمهورية في 21 ربيع الأول سنة 1423هـ الموافق 2 يونيو 2002م.

وتضمن قانون حماية الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م، أربعة كتب هي:

الكتاب الأول: براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها.

الباب الأول: براءات الاختراع ونماذج المنفعة (المواد من 1 - 44).

الباب الثاني: التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة (المواد من 45 - 62).

الكتاب الثاني: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية - التصميمات والنماذج الصناعية.

الباب الأول: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية (المواد من 63 - 118).

الباب الثاني: التصميمات والنماذج الصناعية (المواد من 119 - 137).

الكتاب الثالث: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (المواد من 138 - 188).

الكتاب الرابع: الأصناف النباتية (المواد من 189 - 206).

4- المعاهدات الدولية:

عمل المجتمع الدولي على حماية حقوق الملكية الصناعية حماية شاملة، إذ أن الإنتاج الذهني أو الابتكارات يتعدى استعمالها نطاق دولة المخترع أو المبتكر، وهكذا، لا تكفي القوانين الداخلية لكفالة هذه الحماية. لذلك، اتفقت دول كثيرة على إبرام معاهدات دولية (قواعد دولية) لصبغ هذه الحماية بالصبغة الدولية، وهذه المعاهدات هي:

(1) اتفاقية باريس المبرمة في 20 مارس 1883 الخاصة بحماية الملكية الصناعية، والمعدلة بمقتضى قرارات المؤتمرات الدولية المتوالية التي سيلي ذكرها.

وقد أنشأت معاهدة باريس 1883 «الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية»، ويتكون هذا الاتحاد من جميع الدول التي تنطبق عليها المعاهدة. ومقر الجهاز الإداري الرئيسي لهذا الاتحاد، يوجد في «بون» ويطلق عليه «المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية» ووضع هذا المكتب تحت إشراف حكومة الإتحاد السويسري التي تولت تنظيمه والإشراف على سير العمل فيه «م 13 من اتفاقية باريس».

وبينت م 1/3 من الاتفاقية أن نطاق حماية الملكية الصناعية يشمل براءات الاختراع والنماذج والرسوم والعلامات الصناعية والتجارية، والمنتجات الزراعية، والطبيعية كالنبذ والحبوب وأوراق التبغ والفاكهة والمعادن والمياه الغازية... الخ.

(2) معاهدة مدريد ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية والصناعية المبرمة في 14 أبريل 1891، والمعدلة ببروكسل في 14 ديسمبر 1900، وواشنطن في 2 يونيو 1911، ولاهاي في 6 نوفمبر 1925، ولندن في يوليو 1934، ولشبونة في 31 أكتوبر 1958، واستكهولم في 14 يوليو 1967 والمنقحة في 2 أكتوبر 1979م، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بتاريخ 24/7/1971 والمعدلة في 2 أكتوبر 1979م، التابعتين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «ويبو Wipo».

(3) معاهدة لاهاي ولائحتها التنفيذية الخاصة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة في 6 نوفمبر 1925، والمعدلة بلندن في 2 يونيو 1934<sup>(1)</sup>.

---

(1) لمزيد من التفاصيل بشأن الاتفاقيات (التشريع) الدولية وحقوق الملكية الصناعية، د. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، الطبعة الخامسة، 2005، بند 13 وما يليه. جريدة أم القرى الصادرة بالمملكة العربية السعودية، بقرار رقم 180 بتاريخ 4/7/1424هـ، العدد 3962 في 14 شعبان 1424هـ.

4) معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع، المبرمة في 14 أبريل 1891، والمعدلة بواشنطن في 2 يونيو 1911 ولاهاي في 6 نوفمبر 1925، ولندن في 2 يونيو 1934.

وقد انضمت مصر إلى الاتحاد الدولي لحماية حقوق الملكية الصناعية ووافقت على الاتفاقيات المذكورة بالقانون رقم 165 لسنة 1950. ثم صدر مرسوم في 21 مايو 1951 بإصدارها والعمل بها من أول يوليو 1951 فيما يتعلق باتفاقية باريس، واعتباراً من أول يوليو 1952 فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 121 لسنة 1999م بشأن الموافقة على انضمام حكومة جمهورية مصر العربية إلى معاهدة قانون العلامات الموقعة في جنيف بتاريخ 27/10/1994م، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق<sup>(1)</sup>.

#### 5 - خطة الدراسة:

ندرس فيما يلي حقوق الملكية الصناعية، سواء ما يتعلق منها بابتكارات جديدة، كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، أو ما يتعلق بشارات مميزة للمنتجات أو المحال التجارية كالعلامات الصناعية والتجارية والأسماء التجارية وسنتناول هذه الموضوعات كل في فصل مستقل، وذلك في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002م والمعاهدات الدولية سالفه الذكر. وتنقسم دراستنا إلى خمسة أبواب كالتالي:-

---

(1) صدر برئاسة الجمهورية في 18 ذى الحجة 1420هـ الموافق 4 أبريل 1999م ، ووافق مجلس الشعب المصرى على هذا القرار بجلسته المعقودة في 10 صفر 1420هـ الموافق 26 مايو 1999م - الجريدة الرسمية ، العدد 31 في 3 أغسطس 2000م ، ص 2303 وما بعدها.

الباب الأول: براءة الاختراع ونماذج المنفعة.

الباب الثاني: الأسماء والعناوين التجارية.

الباب الثالث: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

الباب الرابع: التصميمات والنماذج الصناعية.

الباب الخامس: الأصناف النباتية.

وننبه إننا سنقتصر في دراستنا هذه على عرض الأفكار الرئيسية للملكية الصناعية دون التفاصيل.





## الباب الأول

### براءات الاختراع ونماذج المنفعة

تقسيم:

نتكلم أولاً عن براءات الاختراع (الفصل الأول) ثم نماذج المنفعة (الفصل الثاني).



## الفصل الأول

### براءات الاختراع

#### Brevet d'invention

6- تعريف:

يمكن تعريف براءة الاختراع بأنها عبارة عن شهادة رسمية «أو صك» تمنحها الحكومة «جهة الإدارة أو الدولة» لشخص ما «المخترع أو صاحب الاختراع»، ويكون لهذا الأخير بمقتضى هذه الشهادة احتكار استغلال اختراعه مالياً «صناعياً أو تجارياً» لمدة معينة (20 سنة في القانون المصري، وكذلك في القانون الفرنسي)، وبأوضاع معينة. كما يكون لصاحب البراءة - أيضاً - أن يتمسك بالحماية القانونية على الاختراع في مواجهة الكافة، نتيجة حيازته لصك البراءة الذي يمثل حق الاختراع.

7 - الطبيعة القانونية لبراءة الاختراع:

اختلف الرأي حول هذه المسألة. فذهب البعض إلى أن براءة الاختراع عمل منشئ لحق المخترع في احتكار استغلال اختراعه مالياً في مواجهة الكافة خلال مدة محددة لذلك. أي أن البراءة ليست عملاً مقررًا أو كاشفًا لحق الملكية الصناعية للمخترع، وإنما هي المنشئة للحق.

وعلى ذلك، فإنه قبل الحقول على البراءة «قبل منح البراءة» لا يتمتع

المخترع بالحماية القانونية، ولا بالحق في الاستثثار باحتكار استغلال اختراعه ولا يعتبر المخترع صاحب حق ملكية صناعية وإنما مجرد صاحب سر اختراع إذا ظل محتفظاً بالاختراع لنفسه. ويرى آخرون أن البراءة عبارة عن عقد بين الإدارة والمخترع، يلتزم الأخير بمقتضاه بتقديم سر اختراعه إلى المجتمع ليستفيد منه صناعياً عند نهاية مدة البراءة، بينما يمنحه المجتمع الحق في احتكار استغلال اختراعه والحصول على الفائدة المالية الناجمة عن ذلك، خلال فترة محددة.

وهذا هو الرأي السائد في الفقه الفرنسي والبريطاني والأمريكي. ويذهب رأي ثالث إلى أن براءة الاختراع عبء عن عمل إداري لأنها تصدر بقرار من الوزير المختص، بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية، وما يقتزن بها من إجراءات الشهر. وبعبارة أخرى «فهو عمل قانوني من جانب واحد يتمثل في صورة قرار إداري بمنح البراءة يصدر من الوزير المختص». فليس هناك علاقة أو عقد بين الإدارة وبين المخترع.

ومن جانبنا، نؤيد القول بأن «البراءة عمل كاشف ومقر للحق في الاختراع، وأنها متى صدرت صحيحة أنشأت حقاً لصاحب البراءة في احتكار الاستغلال، وفي الحماية القانونية التي أضفاها القانون على البراءة، وهذا هو الأثر المنشئ للبراءة».

وندرس فيما يلي شروط منح براءة الاختراع، وحقوق صاحب البراءة والتزاماته، والحماية القانونية للبراءة، وانقضاء البراءة.

## المبحث الأول

### شروط منح براءة الاختراع

8 - تنقسم شروط منح براءة الاختراع إلى نوعين: شروط موضوعية وأخرى شكلية.

#### المطلب الأول

##### الشروط الموضوعية

ورد النص على هذه الشروط في المواد من 1 - 3 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م (أنظر أيضاً المواد 1 - 3 من قانون رقم 132 لسنة 1949م) الملغي بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. ويستفاد من هذه النصوص، أنه يلزم لمنح براءة الاختراع توافر الشروط الأربعة الآتية:-

- 1- أن يكون هناك ثمة ابتكار أو اختراع.
  - 2- أن يكون هذا الاختراع جديداً، ويمثل خطوة إبداعية.
  - 3- أن يكون الاختراع قابلاً للاستعمال الصناعي.
  - 4- أن يكون الاختراع مشروعاً، أي لا يكون استغلاله مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة أو أي من المجالات المنصوص عليها في المادة 2 من القانون.
- (1) الابتكار أو الاختراع:

نصت المادة الأولى من ق. رقم 132 لسنة 1949م الملغي على أن تمنح

براءة اختراع وفقاً لأحكام القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء كان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة، أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة.

وأما المادة الأولى من قانون رقم 82 لسنة 2002، فتقضي بأنه: تمنح براءة اختراع طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي، يكون جديداً، ويمثل خطوة إبداعية، سواء كان الاختراع متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة (م 1/1 ق).

من الواضح أن المشرع لم يوضح في النصين المذكورين المقصود بالابتكار، وإنما اقتصر على تعداد تطبيقات أو صور للابتكار الذي يصلح موضوعاً لبراءة الاختراع. إلا أن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم 1053 لسنة 1967 قد تضمنت تعريفاً عاماً للابتكار، إذ تنص على أنه: «يقصد بالابتكار في تطبيق أحكام هذا القرار، كل جديد أو محاولة خلاقة للإسهام المبتكر الفريد في مجال العلم أو البحث يؤدي إلى تصميم أو أقلمة أو تطوير أو اكتشاف.

والملاحظ بحق أن الابتكار يعد أحد العناصر الرئيسية للاختراع، وقد عمل الفقه والقضاء على بيان المقصود بالابتكار. يذهب البعض إلى القول بأن الابتكار «ينطوي على اجتياز عقبة كان يعد اجتيازها أمراً غير متوقع في محيط الصناعة». أيضاً، فإن الابتكار هو كشف فكرة أصلية وتنفيذها مادياً. والفكرة الأصلية هي الشق النظري للابتكار، أما التنفيذ المادي فهو الشق التطبيقي للابتكار».

وقيل بأن الابتكار عموماً هو: «إيجاد شئ جديد<sup>(1)</sup>» لم يكن موجوداً من قبل، أو اكتشاف شئ كان موجوداً ولكنه مجهولاً وغير ملحوظ وجوده<sup>(2)</sup>. وهذا هو التعريف الراجح لدينا.

---

(1) بمعنى إنشاء شئ جديد.

(2) بمعنى إبراز شيئاً (كان غير معروف رغم أنه موجود) في المجال الصناعي.

وقوائم الاختراع «أن يكون ثمرة فكرة ابتكاريه أو نشاط ابتكاري يتجاوز الفن الصناعي القائم، فلا يعد من قبيل المخترعات التنقيحات أو التحسينات التي لا تضيف جديداً إلى الفن الصناعي القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التي لا تغيب عن رجل الصناعة المتخصص في حدود المعلومات الجارية والتي هي وليدة المهارة الحرفية وحدها، ومثل هذه الصورة تدخل في نطاق الصناعة لا في نطاق الاختراع»<sup>(1)</sup>. (في هذا المعنى 1/2 من القرار الجمهوري المشار إليه).

#### 9- صور أو تطبيقات الابتكار<sup>(2)</sup> ... أربع صور:

(أ) الاختراع المتعلق بنتائج صناعية جديدة، أي أن يترتب على الاختراع وجود شئ جديد متميز بخصائص مختلفة عن بقية الأشياء المماثلة له، كاختراع نوع جديد من البوصلات البحرية، أو جهاز جديد للإنذار، أو ميزان للبضائع أو للأشخاص أو مادة جديدة لتصنيع المواد أو الورق... الخ.

(ب) الاختراع المتعلق بطريقة أو وسيلة صناعية مستحدثة، تتيح الحصول على ناتج معروف، كابتكار جهاز جديد لتحلية مياه البحر، أو منتجات الألبان، أو جهاز جديد للتبريد أو للتسخين، أو اختراع طريقة جديدة لإدخال اللغة العربية في أجهزة الكمبيوتر... الخ، وما يكون محلاً للحماية هنا هو الوسيلة، فهي محل براءة الاختراع دون الناتج ذاته. إذ من حق أي شخص أن يخترع وسائل أخرى للوصول إلى ذات النتيجة.

(ج) اختراع التطبيق الجديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة،

---

(1) حكم المحكمة الإدارية العليا في 1965/4/3 ، أشارت إليه د / سميحة القليوبي ، الملكية

الصناعية ، الناشر: دار النهضة العربية ، لم تذكر سنة الطبع ، ص 62.

(2) المادة الأولى من قانون 82 لسنة 2002م ، المادة الأولى من قانون 132 لسنة 1949م الملغى.



كابتكار جهاز جديد لطهي العام بواسطة التسخين الكهربائي، أو استخدام الطاقة الذرية كوسيلة لتسيير السفن بدلاً من الآلات أو الكهرباء أو الفحم، أو استعمال الخوص المصري مجدولاً على نفس النسق المتبع في جدل أكياس حب العزيز في صنع خوص الطرابيش بدلاً من الخوص المستورد من الخارج<sup>(1)</sup>، أو استخدام البطاريات المشحونة بالكهرباء لتسيير السيارات بدلاً من استخدام البنزين... الخ، ويطلق على هذه الصورة براءة التطبيق الجديد حيث لا تتعلق لا بناتج جديد ولا بطريقة جديدة.

(د) اختراع التركيب: لم يذكر المشرع هذه الصورة للاختراع، ومفادها أن يجمع التركيب الصناعي الجديد بين عدة عناصر أو طرق صناعية معروفة من قبل بحيث ينتج عنها مركب جديد عبارة عن وحدة ذاتية مستقلة عن كل عنصر فيه، كابتكار آلة «Machi-ne» ميكانيكية جديدة لبيع القهوة أو الشاي أو الساندوتشات فور إسقاط قطعة معدنية من النقدية في الفتحة المخصصة لذلك، فهذه الآلة عبارة عن تكوين أو تجميع لعدة آلات معروفة من قبل هي آلة حفظ الأشياء المراد بيعها، وآلة استلام النقود. وقد نشأ عن هذا التركيب أو الجمع وجود آلة جديدة لها وظيفة جديدة وخواص مختلفة عن كل عنصر يدخل فيها. ومثال ذلك - أيضاً - اختراع ميزان أوتوماتيكي يزن الأشياء وبه شاشة لبيان الثمن، واستلام النقود، وكذلك ابتكار آلة ميكانيكية للتصوير الآلي بها مكان لتلقي النقود، وآلة لضبط الزوايا والأبعاد، وكاميرا للتصوير<sup>(2)</sup>. وتسمى البراءة التي تعطي عن اختراع التركيب «براءة اختراع التركيب»، وأن كان بعض الفقه يميل إلى اعتبار هذا الاختراع صورة من صور التطبيق الجديد لوسائل صناعية، السابق بيانه.

(1) المحكمة الإدارية العليا ، حكم رقم 4/94 في 30 يناير 1960.

(2) وكابتكار جهاز يتضمن راديو وتليفزيون وساعة ومنبه ، يعمل بواسطة الكهرباء ، أو البطاريات الجافة.

كذلك، فإن مجرد تجاوز العناصر دون أن يوجد بينها تأثير متبادل لا يعتبر تركيباً جديداً، كإنتاج قلم به فتحتان إحداها داخلها أنبوبة حبر جاف، والآخر للحبر السائل، وكإنتاج سلسلة ذهبية للنساء تتدلى منها دائرة داخلها ساعة، أو إنتاج تابلوه لديكور المنزل مثبت في وسطه منه أو ساعة دقاقة.

#### 10 - 2 - عنصر جدة الابتكار:

يلزم لمنح براءة الاختراع أن يكون الابتكار جديداً، أي لم يعلم الغير بسر الاختراع قبل طلب البراءة. فإذا كانت الفكرة الأصلية، معروفة من قبل الغير فقد الابتكار شرط الجدة، وجازت المعارضة في منح البراءة.

وقد قضى بأن «أهم ركن لقيام الاختراع أن لا يكون الشئ المدعي باختراعه قد ذاع وانتشر استعماله قبل تسجيل الاختراع لأنه بذيوعه وانتشاره أصبح ملكاً للجمهور وليس لأحد حق احتكاره لأن الفضل في الابتكار لا في النقل»<sup>(1)</sup>.

فإذا كان قد سبق إفشاء سر الاختراع وعرفه الكافة عن طريق سبق نشره أو استعماله، أو إذاعته بوسائل الإعلام المعروفة، أو منح براءة عنه خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة فإنه لا تعطي براءة عن مثل هذا الاختراع.

ويبرر اشتراط الجدة، أن احتكار الاستغلال الذي يعطي للمخترع هو مقابل الأسرار الصناعية التي كشفها للهيئة الاجتماعية، فإذا كان هذا الاختراع قد عرف أو كشف من قبل، فإنه لم يعد جديداً بالنسبة للمجتمع الذي لا يتحمل قبل طالب البراءة بأي التزام، ولا يوجد سبب قانوني يدعو لمنحة البراءة، أو حماية احتكار الاستغلال.

ولكن متى لا يكون الاختراع جديداً وفقاً للقانون المصري؟ وفقاً لنص

---

(1) محكمة مصر الكلية في 15 يناير 1935.

المادة 3 من قانون براءات الاختراع لسنة 1949م الملغي لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر، أو كان قد أشهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر، وكان الوصف أو الرسم الذي نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله<sup>(1)</sup>. (م 3/1 ق سنة 1949م الملغي).

الحالة الثانية: إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة، قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع<sup>(2)</sup> ذاته أو عن جزء منه في المادة المذكورة (م 3/2 ق سنة 1949م الملغي).

الاستثناءات:

(1) استثناء من الحالة الأولى نجد أن إذا اقتضت العلانية على مجرد عرض الاختراع في أحد المعارض الدولية أو المحلية قبل الحصول على البراءة لا يفقد هذا الاختراع شرط الجدة، سواء أقيم المعرض (الأهلي أو الدولي) في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل.

(2) استثناء من الحالة الثانية، تنص المادة 53 ق. على أنه «إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل يجوز لذوي الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي».

---

(1) أو استعماله بالطبع.

(2) سواء أكان الحصول على البراءة أو التقدم بطلب عنها في مصر أو في دولة أجنبية.

هكذا، يجو لنفس الشخص الذي تقدم بطلب الحصول على براءة اختراع في الخارج<sup>(1)</sup>، «أي في إحدى الدول أعضاء الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية» أو حصل عليها، أن يحصل على براءة أخرى عن ذات الاختراع أو يتقدم بطلب ذلك داخل مصر<sup>(2)</sup>، متى تم إيداع طلبه في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في الدولة الأجنبية، فإذا انقضت هذه المدة دون تقديم طلب في مصر فلا يجوز منح براءة عن الاختراع في مصر، لأن هذا الاختراع قد فقد شرط الجودة ويصبح اختراعاً مباحاً في الصناعة المصرية. «أنظر المادتين 3/2، 53/2 ق. م 4 من اتفاقية باريس».

ويلاحظ مما سبق أن القانون المصري لسنة 1949م الملغي لا يأخذ بشرط الجودة المطلقة، للاختراع في الزمان والمكان، كما هو في قانون البراءات الفرنسي لسنة 1968 (م8)، وإنما أخذ بقاعدة الجودة النسبية الزمنية والمكانية (م3 ق من القانون المذكور).

فوفقاً لقاعدة الجودة المطلقة، يشترط لاعتبار الاختراع جديداً ألا تكون علانية الاختراع قد تحققت عن طريق استعمال الاختراع أو النشر عنه في مطبوعات أو كتب أو محاضرات مهما كانت قديمة، أو لسبق طلب الغير براءة عن ذات الاختراع، أو لسبق صدور براءة اختراع عن ذات الاختراع، وهو ما يطلق عليه «الجودة المطلقة من حيث الزمان». أما الجودة المطلقة من حيث المكان فتعني ألا يكون الاختراع قد تحققت علانيته في ذات الدولة أو في خارجها قبل تقديم طلب البراءة حتى يستحق براءة اختراع.

ومن مزايا شرط الجودة المطلقة بنوعيه، إنه يضيق نطاق احتكار استغلال الاختراع الذي تحققت علانيته داخل الدولة أو خارجها، مما يمكن المشروعات الصناعية في ذات الدولة من استغلال الفكرة في الصناعة، فلا يحتكرها صاحب البراءة أو من آلت إليه حقوقه.

---

(1) أي قيام بإيداع الطلب في دولة أجنبية.

(2) أو أية دولة أخرى عضو في الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية.

أما قاعدة الجدة النسبية في التشريع المصري، فلا تشترط لاعتبار الاختراع جديداً ألا يكون قد سبق استعماله أو النشر عنه بصفة مطلقة في أي زمان أو مكان، وإنما يكفي ألا يكون الاختراع معروفاً خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم الطلب، أي يكفي عدم النشر عنه، أو استعماله في خلال هذه المدة، والحكمة من ذلك هي الرغبة في إحياء وبعض الاختراعات القديمة السابقة على هذه المدة. «الجدة النسبية الزمنية».

كما يكتفي القانون المصري الملغي لسنة 1949م بالاستعمال السابق أو النشر في مصر. والعلة في ذلك هي رغبة المشرع المصري في تشجيع طلب براءات في مصر عن اختراعات سبق استعمالها أو النشر عنها في الخارج حتى تستفيد البلاد من الاختراعات لأجنبية (الجدة النسبية المكانية). وفي رأينا أن موقف التشريع الفرنسي والتشريعات المماثلة له<sup>(1)</sup> هو الأولى بالإتباع.

وتطبيقاً لشرط الجدة المطلقة للاختراع في الزمان والمكان، تنص المادة 3 من قانون 82 لسنة 2002 المذكورة على أنه:

لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين:

(1) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قرر شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر، وكان الوصف أو الرسم الذي نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله.

(2) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه في المدة المذكورة.

---

(1) كالمشرع الألماني ، والسوري ، واللبناني ، والألماني ، والبرازيلي – طعن نقض رقم 708 سنة 45 ق جلسة 21/2/1983. س 34 ع 1.

(الطابع الصناعي):

تشتت المادة 1 من ق سنة 2002م السابق بيانها، في الاختراع الذي تمنح عنه براءة اختراع أن يكون قابلاً للتطبيق (للاستغلال) الصناعي. وتبرير ذلك ببساطة هو أن البراءة تعطي صاحبها احتكاراً في استغلال الاختراع كما عرفنا. ومن هنا وجب أن يكون هذا الاختراع متعلقاً بشئ مادي ملموس يمكن الاستفادة منه عملاً وتطبيقه أو استغلاله استغلالاً صناعياً.

وهكذا، فإن البراءة لا تمنح عن الفكرة أو النظرية المجردة البحتة أو المبادئ العلمية أو القوانين أو النظم أو الطرق، فمجال كل ذلك نظري بحت، ولا تطبق على صناعة محددة، في حين أن مجال براءات الاختراع هو في نطاق التطبيقات الصناعية. فلكي تعطي البراءة - كقاعدة - يجب أن يترتب على استعمال الابتكار نتيجة صناعية تصلح للاستغلال في مجال الصناعة كاختراع آلة أو جهاز أو ماكينة أو مادية كيميائية معينة أو أي شئ مادي ملموس.

وترتيباً على ذلك، لا تمنح براءة اختراع عن اكتشاف نظرية كنظرية النسبية، أو عن جدول لوغاريتمات أو عن وضع طريقة جديدة للكتابة، أو للمحاسبة أو لمسك الدفاتر التجارية أو للإعلان أو للاختزال، أو طريق الديكور، أو حياكة الملابس (الموضة) أو التذوق والإحساس بالجمال... الخ. فحماية شئ من هذا القبيل، يجب أن يبحث في مجال الرسوم والنماذج الصناعية.

ويلاحظ أن عبارة للتطبيق أو الاستغلال الصناعي "لا يقصد بها قصر استخدام الاختراع في مجال الصناعة بالمعنى الضيق، إذ تشمل الصناعة بالمعنى الواسع استخدام الاختراع في مجال الزراعة والصناعات الإستراتيجية كالمناجم والمحاجر. (أنظر في هذا المعنى المادة 1/3 من اتفاقية باريس).

وكان الاتجاه السائد هو عدم منح البراءة عن اكتشاف منتجات زراعية جديدة كبذور أو حاصلات زراعية. ومع ذلك، فالراجح أن تمنح البراءة في هذه الحالة إذا كانت المنتجات الزراعية المستحدثة ذات خصائص جديدة في الصناعة، وقد حدث أن منحت الولايات المتحدة الأمريكية براءة اختراع (عام 1931)، عن ابتكار بذور وردة متسلقة.

وتطبيقاً لذلك تنص المادة 189 من قانون 82 لسنة 2002م على أنه: "تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون، الأصناف النباتية المستنبطة في جمهورية مصر العربية أو في الخارج، سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية، وذلك متى قيدت في السجل الخاص بالأصناف النباتية التي تمنح حق الحماية".

وبالمثل تنص المادة الأولى من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة 1883م المعدلة والمنقحة في 2 أكتوبر 1979م والتي بدأ العمل بها في مصر - كما عرفنا - في عام 1954م، أما المملكة العربية السعودية فقد انضمت إلى الاتفاقية المذكورة في عام 1424هـ، واتفاقية (بيريه) لحماية المصنفات الأدبية والفنية، التابعتين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويو)، بقرار مجلس الوزراء رقم 180 بتاريخ 4/7/1424هـ، الذي تضمن بعض التحفظات على بعض البنود في كلتا الاتفاقيتين المذكورتين على أنه:

1- تشكل الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية الملكية الصناعية.

2- تشمل حماية الملكية الصناعية العناصر التي تحميها الاتفاقية وتخص الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة.

3- تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها، فلا يقتصر تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الحرفي وإنما تطبق كذلك على الصناعات الزراعية والاستخراجية وعلى جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية مثل الأنبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشي والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق.

4- تشمل براءات الاختراع مختلف أنواع البراءات الصناعية التي تقرها تشريعا دول الاتحاد كبراءات الاستيراد وبراءات التحسين وبراءات وشهادات الإضافية وغيرها.

(جريدة أم القرى - المملكة العربية السعودية - العدد 3962 في 14 شعبان 1424هـ، ص 16 - أنظر اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، جريدة أم القرى - العدد 4029 بتاريخ 17 ذو الحجة 1425هـ، ص 5).

12-4- عدم مخالفة الاختراع للآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي... الخ.

يعبر عن هذا الشرط بـ "مشروعية الاختراع" فتقضي المادة 2 من ق سنة 1949م الملغي. براءات الاختراع بأنه لا تمنح براءة الاختراع عما يأتي:

(أ) "الاختراعات التي ينشأ عن استغلاله إخلال بالآداب أو النظام العام". كاختراع آلة أو جهاز لتسهيل الإجهاد، أو لتزييف النقود أو للعب القمار، أو ابتكار طريقة صناعية لحفظ المشروبات باستخدام مواد ضارة بالصحة. مثل هذه الاختراعات تضر بالمجتمع وتكون مصلحة المجتمع أولى بالرعاية من مصلحة المخترع، وإذا منحت عنها براءة اختراع كانت باطلة<sup>(1)</sup>.

---

(1) أما إذا كان من الممكن استغلال الاختراع في أغراض مشروعة، ويحتمل استغلاله في غرض غير مشروع، أي له استعمال مزدوج، فتمنح البراءة، بشرط تعهد المخترع بعدم استعمال الاختراع في غرض غير مشروع، وإلا ألغيت البراءة. (م 16 من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزاري عام 1951م).



(ب) تنص المادة 2/ب المذكورة من ق سنة 1949م الملغي، على أنه لا تمنح براءة اختراع عن "الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير أو المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطريق عمليات كيميائية خاصة، وفي هذه الحالة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها".

يؤخذ من هذا النص، أن المشرع يحظر منح البراءة عن ابتكار نوع جديد من الأغذية أو العقاقير الطبية، أو المركبات الصيدلانية، في حين أن مثل هذا الابتكار مشروع في ذاته. ولكن، أراد المشرع ألا تكون هذه المنتجات خاضعة لاحتكار في استغلالها يؤدي إلى ضرر أو استغلال المستهلكين أو المرضى، بالتحكم في أسعارها وهكذا، أباح المشرع إنتاجها للكافة دون احتكار، وبذلك غلب المشرع مصلحة المجتمع على مصلحة المخترع لاعتبارات تتعلق بالعدالة الاجتماعية.

ولكن، أباح المشرع منح البراءة عن الطريقة أو الطرق الصناعية المستحدثة لإنتاج تلك المنتجات، لا عن المنتجات ذاتها، وذلك تشجيعاً للصناعات المتعلقة بتلك المواد، فمثلاً يجوز منح براءة اختراع عن طريقة لإنتاج البنسلين أو الأسبرين لا عن البنسلين أو الأسبرين ذاته.

كما يجوز من ناحية أخرى لمخترع هذه المواد أو العقاقير أن يحصل على علامة تجارية تميز المنتجات الجديدة، وبذلك يحمي اختراعه بطريقة غير مباشرة، ويتمتع بشبه احتكار فعلي لبيع تلك المنتجات بعلامة تجارية جديدة.

بل، قد يتمتع المخترع باحتكار فعلي للمنتج، إذ حصل على براءة اختراع

عن طريقة مستحدثة لإنتاجه، وكان من المستحيل وجود طريقة أخرى لذلك المنتج.

فضلاً عن ذلك، قد يفضل المخترع الاحتفاظ بسر اختراعه لطريقة الإنتاج، ولا يطلب براءة عنها حتى لا يضطر إلى الكشف عن هذا السر. وبهذا، يظل للمخترع الاحتكار الفعلي لإنتاج هذه المادة أو غيرها.

أما المادة 2 من قانون رقم 82 لسنة 2002م، فتقضي بحظر منح براءة اختراع في خمس حالات، تعلو فيها مصلحة المجتمع (الناس) على المصلحة الخاصة بالمخترع. حيث تنص المادة 2 المذكورة على أنه:

لا تمنح براءة اختراع لما يلي:

1- الاختراعات التي يكون من شأن استغلالها المساس بالأمن القومي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو الإضرار بالجسيم بالبيئة أو الإضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

2- الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات.

3- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان أو الحيوان.

4- النباتات والحيوانات أيّاً كانت درجة ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التي تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج النباتات أو الحيوانات، عدا الكائنات الدقيقة والطرق غير البيولوجية الدقيقة لإنتاج النباتات أو الحيوانات.

5- الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والمواد البيولوجية الطبيعية والحمض النووي والجينوم.

## المطلب الثاني

### الشروط (الإجراءات) الشكلية لمنح البراءة

13- تقديم طلب البراءة: من له طلب البراءة - الجهة الإدارية المختصة:

وفقاً للمادة 15 ق (ملغاة)، يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع<sup>(1)</sup>، وفقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية، ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من طلب واحد (أي اختراع واحد).

ويجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلًا في تقديم طلب البراءة (م 45 من اللائحة). وفضلاً عن ذلك، يتخصص وكلاء البراءات في النيابة عن أصحاب الشأن في القيام أمام الجهات الرسمية بالإجراءات اللازمة لتسجيل عناصر الملكية الصناعية، ومنها الحصول على براءات الاختراع. وتقديراً لأهمية وخطورة الدور الذي يقوم به وكلاء البراءات، تدخل المشروع لتنظيم مزاوله مهنة هؤلاء، بالقانون رقم 23 لسنة 1951 المعدل.

وتوجب المادة 16 ق (ملغاة). بأن يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع وطريقة استغلاله، ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها، ويرفق بالطلب رسم الاختراع عند الاقتضاء. وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية (أنظر المادة 2 لائحة ملغاة).

ويجوز لإدارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة

---

(1) التابعة لمصلحة التسجيل التجاري بوزارة التموين والتجارة الداخلية. أما الآن فيقدم الطلب إلى مكتب براءات الاختراع التابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية بتقديم عينتين من هذه المنتجات (م12 لائحة ملغاة).

وتعطي الطلبات متابعة حسب تاريخ ورودها، ثم يعطي الموظف المختص إيصالاً لمقدم الطلب يبين فيه الرقم المتتابع للطلبات وتاريخ وساعة وروده ويختم الطلب ومرفقاته بخاتم الإدارة، ويؤشر عليها بالرقم المسلسل للطلب وتاريخ تقديمه (م3 لائحة).

وتقيد الطلبات في دفتر خاص يشتمل على البيانات المتعلقة بالرقم المتتابع للطلب، وتاريخ تقديمه وبيانات خاصة باسم الطالب، واسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب براءة عن ذات الاختراع، وتاريخ تقديمه إليها إذا كان الطلب مقدماً وفقاً للمادة 53 ملغاة من قانون البراءات، وتاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند صدوره ورقم البراءة (م4 لائحة ملغاة).

وتضمن قانون رقم 82 لسنة 2002م المذكور أحكاماً مشابهة حيث تنص المادة 4 منه على أنه: مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، الحق في التقدم بطلب براءة اختراع لمكتب براءات الاختراع في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون.

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أي ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أي قانون آخر لرعاية أي دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من:-

(أ) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنقاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

(ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير سنة 1995.

أيضاً تنص المادة 5 من القانون المذكور على أنه: يعد بمكتب براءات الاختراع سجل خاص معتمد تقيد فيه طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وباستغلالها والتصرفات التي ترد عليها وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك على النحو المبين في لائحته التنفيذية.

وتضمنت المواد من 38 - 41 ق. ج أحكاماً هامة. حيث نظمت المادة 38 حق الأجانب في طلب الحصول على براءة اختراع مصرية على الرغم من سبق تقدمهم بطلبات في الخارج، بشروط معينة. كما نظمت المادة 39 ق. ج الحكم بالنسبة لطلبات البراءة من جانب الموظفين السابقين بمكتب براءات الاختراع وأما المادة 40 ق. ج، فقررت سريان أحكام براءات الاختراع على كل ما لم يرد به نص خاص في شأن براءات نماذج المنفعة. وحددت المادة 41 ق. ج الطلبات التي يسري عليها هذا القانون الجديد.

وفي هذا الخصوص:

حق الأجانب في طلب الحصول على براءة في مصر، رغم سبق تقدمهم بطلبات في الخارج - شروطه:

تنص المادة 38 على أنه: "إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، جاز لمقدم الطلب أو لمن آلت إليه حقوقه خلال السنة التالية لتاريخ تقديم الطلب، أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع في جمهورية مصر العربية بطلب مماثل عن ذات الموضوع وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية،

وفي هذه الحالة يعتد في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي.

الحكم بالنسبة لطلبات البراءة من جانب موظف سابق بمكتب براءات الاختراع:

وتنص المادة 39 على إنه: "لا يجوز للعاملين بمكتب براءات الاختراع أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالمكتب".

الطلبات التي يسري عليها هذا القانون:

كما تنص المادة 41 على إنه: "تسري أحكام هذا القانون على طلب طلب تم تقديمه لمكتب براءات الاختراع ولم تصدر بشأنه اختراع قبل تاريخ العمل بهذا القانون وللطالب أن يعدل طلبه بما يتفق وأحكام هذا القانون.

مدة الحماية بالنسبة للبراءات التي لم تنتهي مدة حمايتها عند صدور القانون الجديد: وتسري مدة الحماية المقررة بهذا القانون على براءات الاختراع التي لم تنته مدتها في تاريخ العمل به بما يكمل مدة حمايتها إلى المدة الواردة بالمادة (9) من هذا القانون. وننبه بأن المشرع فرض على كل طالب البراءة نوعان من الرسوم فضلاً عن أتعاب الخبراء. حيث تنص المادة 11 ق. لسنة 2002 المذكورة على أنه:

رسم طلب البراءة والرسم السنوي:

(أ) يستحق رسم عند تقديم طلب براءة الاختراع كما يستحق رسم سنوي يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة حماية البراءة.

(ب) وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألفي

جنيه عند تقديم الطلب وبما لا يجاوز ألف جنيه بالنسبة للرسم السنوي.

(ج) كما تحدد اللائحة قواعد تخفيض هذه الرسوم وأحوال الإعفاء منها.

(د) ويتحمل مقدم طلب الحصول على البراءة أتعاب الخبراء الذين يستعين بهم مكتب البراءات ومصرفات الفحص.

14- سلطة إدارة براءات الاختراع في فحص الطلب وتعديله - النشر:

تقتصر سلطة الإدارة المذكورة على فحص طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من استيفاء الشروط الشكلية م(18 ملغاة)، أي أن إدارة البراءات تفترض توافر الشروط الموضوعية اللازمة لمنح البراءة، ولا تقوم بفحص الاختراع قبل منح البراءة، وتكتفي بإقرار طالب البراءة بأنه هو صاحب الاختراع. ويصبح من اختصاص السلطة القضائية بحث توافر الشروط الموضوعية، ويختص القضاء الإداري ببطالان البراءة التي صدرت دون استيفاء شرط أو أكثر من شروطها.

ولإدارة براءات الاختراع أن تكلف الطالب بإجراء التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب<sup>(1)</sup>، وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك. فإذا لم يقوم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلاً عن طلبه. (م 19/1 ق ملغاة، م 17 لائحة ملغاة).

وللطالب أن يتظلم من قرار الإدارة بشأن هذه التعديلات أمام لجنة إدارية تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة.

---

(1) كبيان أن الطالب هو المخترع أو من آلت إليه حقوقه. وأن لا يتضمن الطلب أكثر من اختراع واحد، وأن يكون وصف الاختراع ورسمه على قدر من الوضوح بحيث يسمح لذوى الخبرة بتنفيذ الاختراع، وأن تبين العناصر المبتكرة في الاختراع... الخ.

وتتكون اللجنة المذكورة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي بمجلس الدولة، وللجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم. (م19/2، م 22 ق لاغيتان).

ويجب على الإدارة - في حالة قبول طلب البراءة - أن تنشر عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع، بعد استيفاء رسوم النشر. (م 20ق، م 20 لائحة لاغيتان).

وعلى الإدارة، أن تطلع الجمهور في إدارة البراءات على ملف طلب البراءة مشتملاً على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به (م 2/ ثانياً لائحة ملغاة). والحكمة من شهر طلب البراءة هي تمكين أصحاب المصلحة من الاعتراض على منح البراءة قبل إصدارها. ونظم المشرع هذه المسائل في قانون رقم 82 لسنة 2002م المذكور على النحو التالي:

صاحب الحق في تقديم طلب البراءة - سلطة إدارة براءة الاختراع:

تنص المادة 12 على أنه: "يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت إليه حقوقه إلى مكتب براءات الاختراع وفقاً للأوضاع والشرط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون - طلب عن كل اختراع -، ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد ويعتبر في حكم الاختراع الواحد مجموعة الاختراعات التي تشكل فكرة إبداعية متكاملة.

تقديم الوصف التفصيلي للاختراع:

ووفقاً للمادة 13:

(أ) يرفق بطلب وصف تفصيلي للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه، وعن أفضل أسلوب يمكن ذوي الخبرة من تنفيذه، وذلك بالنسبة لكل واحد من المنتجات والطرق محل الطلب.



(ب) ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها، وأن يرفق بالطلب رسم هندسي للاختراع عند الاقتضاء.

وإذا كان الطلب متعلقاً باختراع يتضمن مواد بيولوجية نباتية أو حيوانية، أو معارف تقليدية طبية أو زراعية أو صناعية أو حرفية، أو تراثاً حضارياً أو بيئياً، فيجب أن يكون المخترع حاصلاً على مصدرها بطريقة مروعة.

(ج) فإذا كان الطلب متعلقاً بكائنات دقيقة وجب على الطالب أن يفصح عن هذه الكائنات، وأن يودع مزرعة حية منها لدى الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(د) ومع مراعاة أحكام المادة (38) من هذا القانون يلتزم الطالب في جميع الأحوال بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التي سبق أن قدمها في الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك نتائج البت في هذه الطلبات.

(هـ) وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مرفقات طلب براءة الاختراع والمواعيد الواجب تقديمها خلالها والأحوال التي تستوجب رفضه.

حق مكتب براءة الاختراع في طلب إجراء تعديلات أو استيفاءات على طلب البراءة: وتقضي المادة 14 بأنه: لمكتب براءات الاختراع أن يكلف طالب البراءة بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التي يراها على الطلب إعمالاً لأحكام المادة (13) من هذا القانون، وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية، فإذا لم يقم الطالب بهذا الإجراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر متنازلاً عن طلبه.

التظلم من التكاليف السابق:

وللطالب أن يتظلم من قرار مكتب براءة الاختراع بشأن هذا التكاليف أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القانون، وذلك خلال ثلاثين يوماً ووفقاً للإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية.

جواز تقديم طلب بتعديل مواصفات الاختراع أو الرسم الهندسي: متى؟

وأما المادة 15 فتنص على أنه: يجوز لطالب براءة الاختراع أن يقدم في أي وقت قبل الإعلان عن قبول طلب البراءة طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه الهندسي مع بيان ماهية التعديل وأسبابه وبشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع، وتتبع في هذا الشأن ذات الإجراءات الخاصة بطلب البراءة.

فحص طلب البراءة - الهدف منه:

وطبقاً للمادة 16/1، 2 فإن مكتب براءات الاختراع ملزم بفحص طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من أن الاختراع جديد، ويمثل خطوة إبداعية وقابل للتطبيق الصناعي طبقاً لأحكام المواد 1، 2، 3 من هذا القانون.

متى يعلن المكتب قبول الطلب وكيف يتم شهر هذا القبول؟

فإذا توافرت في الاختراع الشروط المشار إليها، وروعت في طلب البراءة الأحكام المنصوص عليها في المادتين 12، 13، قام مكتب براءات الاختراع بالإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

حالة تزامم الطلبات للحصول على البراءة:

إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص، كل منهم مستقل عن الآخر (ولم يكن الاختراع نتيجة عمل مشترك بينهم) فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين (أسبقية إيداع الطلب م 6 ق ملغاة).

وبالمثل تقضي المادة 6 من قانون 82 لسنة 2002م بأنه:

لمن يثبت الحق في البراءة: ثلاث حالات:

(أ) يثبت الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه.

(ب) حالات العمل المشترك.

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص، ثبت حقهم في البراءة بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفقوا على غير ذلك.

(ج) في حالة التوصل إلى اختراع بواسطة عدة أشخاص مستقلين عن بعضهم البعض.

أما إذا كان قد توصل إلى ذات الاختراع أكثر من شخص يستقل كل منهم عن الآخر، يثبت الحق للأسبق في تقديم طلب البراءة.

المعارضة في إصدار البراءة:

يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في خلال شهرين من تاريخ شهر طلب البراءة<sup>(1)</sup> إخطاراً كتابياً بمعارضته في إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة<sup>(2)</sup>، (م 21 ق، م 21 لائحة لاغيتان). وتفصل في الاعتراض اللجنة السابق ذكرها في المادة 22 ق ملغاة. ويجوز الطعن في القرار الصادر من اللجنة المذكورة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به (م 23 ملغاة).

---

(1) أي من تاريخ الإعلان.

(2) كان يثبت المخترع الحقيقي أن طالب البراءة (أو من صدرت له براءة فعلاً) قد حصل على سر الاختراع بطريق غير مشروع (اغتناب الاختراع).

فإذا افترضنا أنه لم تقدم معارضة في إصدار البراءة، أو قدمت وتم رفضها<sup>(1)</sup>، فإن منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة.

ويجب شهر القرار عن طريق نشره في صحيفة براءات الاختراع (المادة 24 ق ملغاة - المواد 28، 30، 31 لائحة لاغيه). ويعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل براءات الاختراع" تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها، والقرارات (ومنها قرار الوزير بمنح البراءة) التي تصدر تنفيذاً للقانون (م4 ملغاة).

ونظم المشرع مسألة المعارضة، في إصدار البراءة في قانون رقم 82 لسنة 2002م. جاء ذلك أولاً في المادة 16/3 - 5 التي أعطت للغير - صاحب المصلحة - الحق في الاعتراض على طلب البراءة خلال مدة معينة، ويلتزم المعارض بدفع رسم معين، ويتم نظر هذا الاعتراض بواسطة لجنة معينة خلال مدة معينة على نحو ما نصت عليه المادة 36 من القانون المذكور. فوفقاً للمادة 5-16/3 المذكورة:

حق الغير في الاعتراض على طلب البراءة - متى؟

ويجوز لكل ذي شأن أن يعترض كتابة على السير في إجراءات إصدار البراءة بإخطار يوجه إلى مكتب براءات الاختراع متضمناً أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول الطلب في جريدة الاختراع، ووفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

إلزام المعارض برسم معين:

ويؤدي مقدم الإخطار بالاعتراض رسماً تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه ويسترد الرسم في حالة قبول الاعتراض.

---

(1) بقرار إداري أو حكم.

الجهة المختصة بنظر الاعتراضات:

وتختص بنظر الاعتراضات اللجنة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القانون ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

لجنة فحص التظلمات من قرارات مكتب براءات الاختراع:

وطبقاً للمادة 36 من القانون الجديد المذكور: تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة تختص بنظر التظلمات من القرارات التي يصدرها مكتب براءات الاختراع تطبيقاً لأحكام هذا القانون برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو من في درجته من أعضاء الهيئات القضائية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة وثلاثة من ذوي الخبرة.

ويكون التظلم أمام اللجنة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمسمائة جنيه.

ويجب على اللجنة البت في التظلم في موعد غايته ستون يوماً من تاريخ تقديم التظلم، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً.

وفيما عدا طلبات الإلغاء المقترنة بطلب وقف التنفيذ لا يجوز قبول الدعوى أمام القضاء بشأن قرارات مكتب براءات الاختراع إلا بعد الفصل في التظلم أو فوات ستين يوماً من تاريخ تقديمه دون البت فيه.

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عمل هذه اللجنة.

الطعن في قرار اللجنة:

وتجيز المادة 37 الطعن في قرار اللجنة، حيث تنص على أنه: يكون لمكتب براءات الاختراع ولذوي الشأن الطعن في القرار الصادر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القانون، وذلك أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوماً من تاريخ إخطار المكتب به أو ذوي الشأن بموجب

كتاب مسجل موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 17 ق. ج، أعطت لبعض الوزراء حق الاعتراض على الإعلان عن قبول طلب البراءة، ووضحت أثر هذا الاعتراض.

الاعتراض على قبول طلب البراءة من جانب بعض الوزارات - مدته.

حيث تنص المادة 17 المذكورة، على أنه: "يرسل مكتب براءات الاختراع إلى وزارة الدفاع أو وزارة الإنتاج الحربي أو وزارة الداخلية أو وزارة الصحة على حسب الأحوال صوراً من طلبات براءات الاختراع التي تتصل بشئون الدفاع أو الإنتاج الحربي أو الأمن العام أو التي لها قيمة عسكرية أو أمنية أو صحية، مع مرفقات هذه الطلبات، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الانتهاء من الفحص مع إخطار الطالب بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الإرسال، ولوزير الدفاع أو وزير الإنتاج الحربي أو وزير الداخلية أو وزير الصحة على حسب الأحوال أن يعترض على الإعلان عن قبول طلب البراءة، خلال تسعين يوماً من تاريخ الإرسال.

حق اعتراض الوزير المختص حتى بعد الإعلان عن قبول طلب البراءة - مدته.

وللوزير المختص - على حسب الأحوال - بعد الإعلان عن قبول طلب البراءة الاعتراض على السير في إجراءات إصدارها وذلك إذا تبين له أن الطلب يتعلق بشئون الدفاع أو الإنتاج الحربي أو الأمن العام أو أن له قيمة عسكرية أو أمنية أو صحية، ويكون الاعتراض خلال تسعين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول طلب البراءة في جريدة براءات الاختراع.

أثر الاعتراض في الحالات السابقة.

ويترتب على الاعتراض في الحالات المشار إليها وقف السير في إجراءات إصدار البراءة.

وأوضحت المادة 19/1 ق. ج، بأنه: لا يتم الإعلان عن قبول طلب البراءة إلا بعد انقضاء مدة سنة تبدأ من تاريخ تقديمه، ويظل الطلب سرياً خلال تلك الفترة.

كما بينت المادة 19/2 بأنه: يكون منح البراءة بقرار من الوزير المختص أو من يفوضه في ذلك، وينشر هذا القرار في جريدة براءات الاختراع بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### حق الإطلاع على طلب البراءة:

واعترفت المادة 20 ق. ج، للكافة بعد الإعلان عن قبول الطلب الإطلاع عليه وعلى مستنداته وما دون عنه في سجل براءات الاختراع، كما يجوز لأي منهم الحصول على صورة مما تقدم وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تقررها هذه اللائحة.

ونلفت النظر إلى أنه، تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعاوي المتعلقة بالقرارات الصادرة بشأن براءات الاختراع (م 27 ق).

ويجوز لمحكمة القضاء الإداري، أن تحكم بناء على طلب مكتب براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي (ذوي) الشأن بإضافة بيان للسجل قد أغفل تدوينه أو بتعديل أي بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أي بيان دون بغير وجه حق (م 28/1 ق).

كما يجوز لمكتب براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الحكم بإبطال البراءات التي تمنح مخالفة لأحكام المادتين 2، 3 من هذا القانون. وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ المقضي به (م 28/2 ق)

15- ولتقديم<sup>(1)</sup> طلب البراءة إلى الجهة الإدارية المختصة عدة آثار قانونية هي:

(1) يثبت الحق في البراءة للأسبق في تقديم طلب البراءة. فإذا توصل شخصان مستقلان عن بعضها إلى اكتشاف ابتكار جديد في وقت واحد، فالأفضلية في منح البراءة تكون لمن سارع منهما أولاً في إيداع طلبه إلى الجهة الإدارية المختصة.

(2) حق طالب البراءة (المخترع) أن يحتكر استغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب، ولا يترتب على هذا الاستغلال أن يفقد الاختراع جدته. (م 10 ق. ج، م 17 ملغاة).

(3) تبدأ مدة الحماية القانونية للحق في البراءة، من تاريخ تقديم البراءة. ومدة براءة الاختراع هي خمس عشر سنة (م 12/1 ق ملغاة)<sup>(2)</sup>.

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة، وأن يثبت أن الاختراع له أهمية خاصة، وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته.

مدة حماية براءة الاختراع - بدايتها.

أما المادة 9 من قانون رقم 82 لسنة 2002م، فتقضي بأنه: مدة حماية براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في جمهورية مصر العربية. وأما عن مدة حماية البراءة الممنوحة للاختراعات المتعلقة ببعض المنتجات.

---

(1) أي إيداع الطلب.

(2) هذه هي القاعدة: إلا أنه استثناء من ذلك، فإن البراءات التي تمنح عن طرق إنتاج الأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية، فتكون مدتها 10 سنوات غير قابلة للتجديد (م 12/3 ملغاة). ولم يتضمن قانون 82 لسنة 2002م حكماً مشابهاً.



الحل بالنسبة لطلبات براءات الاختراع الخاصة بمنتجات معينة كيميائية زراعية...  
الخ:

فتقضي المادة 43 من القانون رقم 82 لسنة 2002م، بأنه: يتلقي مكتب براءات الاختراع طلبات براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية الزراعية المتعلقة بالأغذية، والمنتجات الكيميائية الصيدلانية لحفظها هي والطلبات الخاصة بذات النوعية من المنتجات والتي قدمت اعتباراً من أول يناير 1995 وذلك لحين البدء في فحصها اعتباراً من أول يناير سنة 2005م.

### مدة الحماية ومتى تبدأ؟

وفي حالة منح البراءة المقررة للاختراعات المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، تبدأ حمايتها اعتباراً من تاريخ المنح وذلك حتى نهاية المدة المنصوص عليها في المادة (9) من هذا القانون وذلك اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب.

ونشير إلى أن المادة 44 من ذات القانون، أجازت لطلب البراءة المتعلقة بالمنتجات المذكورة، أن يطلب من الجهة الحكومية المختصة منحه حقوقاً تسويقية استثنائية لمنتجه بشروط معينة ومدة معينة إلى أن يصدر مكتب براءات الاختراع المصري قراراً بشأن طلب الحصول على البراءة أو لمدة خمس سنوات تحسب من تاريخ الموافقة على منحه تلك الحقوق أي المدين أقل.

وإذا كان المشرع قد حرص على حماية حقوق طالب براءة الاختراع عن تلك المنتجات، فإنه يتم إلغاء حق التسويق الاستثنائي في إحدى حالتين هما:-

1- إلغاء القرار الصادر بالتداول من الوزارة المختصة، أو:

2- إذا تعسف صاحب الحق في استعمال حقه.

متى يجوز لطالب البراءة عن المنتجات السابقة، طلب حقوقاً تسويقية... الخ؟

وتطبقاً لذلك، تنص المادة 44 المذكورة، على أنه: مع مراعاة الميعاد المقرر لبدء الفحص في طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها في المادة (43) من هذا القانون يحق لطالب البراءة أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحه حقوقاً تسويقية استثنائية لمنتجه في جمهورية مصر العربية، وذلك بالشروط الآتية:

الشروط:

1- أن يكون الطالب قد أودع طلباً لهذا المنتج بمكتب البراءات المصري اعتباراً من أول يناير سنة 1995م.

2- أن يكون المنتج ذاته قد نال براءة اختراع لحمايته في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بناء على طلب قدم في تلك الدولة اعتباراً من أول يناير سنة 1995م.

3- أن يكون الطالب قد حصل على موافقة بتداول هذا المنتج في ذات الدولة التي نال فيها البراءة اعتباراً من أول يناير سنة 1995م.

4- أن يكون الطالب قد حصل على موافقة من الوزارة المختصة بتداول هذا المنتج داخل جمهورية مصر العربية.

شهادة حق التسويق - من يصدرها؟

ويمنح مكتب براءات الاختراع المصري شهادة حق التسويق الاستثنائي بعد موافقة لجنه وزارية تشكل لهذا الغرض من رئيس الوزراء.

متى لا تمنح الشهادة؟

ولا يمنح حق التسويق الاستثنائي إذا كان واضحاً من ظاهر الأوراق التي تقدم إلى مكتب براءات الاختراع للحصول على شهادة حق التسويق

الاستثنائي، أن الطلب المودع بالمكتب للحصول على البراءة قد نشر عنه قبل سنة من تاريخ إيداع الطلب.

مدة التمتع بالحقوق التسويقية الاستثنائية:

ويتمتع الطالب بالحقوق التسويقية الاستثنائية لمنتجه والتي توافق السلطة الحكومية المختصة على منحها لها، وذلك إلى أن يبت مكتب براءات الاختراع المصري في طلب الحصول على البراءة، أو لمدة خمس سنوات تحسب من تاريخ الموافقة على منحه تلك الحقوق أي المدين أقل.

متى يلغي حق التسويق الاستثنائي؟

ويلغي حق التسويق الاستثنائي السابق منحه بإلغاء القرار الصادر بالتداول من الوزارة المختصة أو إذا تعسف صاحب الحق في استعمال حقه.

(4) على الجهة الإدارية المختصة (إدارة براءات الاختراع) الإعلان عن طلب البراءة، وذلك بالنشر في صحيفة براءات الاختراع عن اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته، وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر أسمها وعنوانها ومركزها الرئيسي ونوعها والغرض من تكوينها... على نحو ما ذكرنا من قبل (م 20 قانون، م 20 لائحة لاغيتان).

وبالمثل تقضي المادة 16/2 من القانون رقم 82 لسنة 2002م بأنه: فإذا توافرت في الاختراع الشروط المشار إليها، وروعت في طلب البراءة الأحكام المنصوص عليها في المادتين 12، 13 (سالفتي البيان) من هذا القانون، قام مكتب براءات الاختراع بالإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

16- البراءة الإضافية (براءة التعديل أو التحسين أو الإضافة):

من مصلحة المخترع أن يبادر بطلب الحصول على براءة الاختراع لكي

يتمتع بالآثار القانونية السابق ذكرها، فإذا حصل المخترع على البراءة جاز له استغلال اختراعه حتى ولو لم يكن قد وصل إلى مرحلة الإتيان أو كان بحاجة إلى إضافة أو تعديلات، أو تحسينات.

وإذا حدث فيما بعد أن استطاع هذا المخترع ابتكار تحسينات أو إضافات مكمله لاختراعه، فإن من حقه أن يحصل على براءة إضافية بجانب البراءة الأصلية السابق حصوله عليها.

وفي هذا تنص المادة 14/1 ملغاة على أنه "إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين 15، 16 لاغيتان من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاؤ مدة البراءة الأصلية، ويدفع عند تقديم الطلب رسم قدرة ثلاثة جنيهاً.

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة، فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية، أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة، وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة. (مادة 14/2، 3 لاغية).

وهكذا، يجب لمنح براءة إضافية عن اختراع أصلي أن يكون التعديل أو التحسين الذي توصل إليه المخترع ذو أهمية تمثل إضافة إلى الاختراع الأصلي، كاستبدال وسيلة صناعية جديدة بوسيلة أخرى يتضمنها الاختراع الأصلي للوصول إلى ذات المنتجات، أو تحسين الاختراع بشكل يترتب عليه الحصول على فائدة أكبر أو وسيلة أقل تكلفة.

والبراءة الإضافية تابعة ومكملة للبراءة الأصلية، كما وضع من نص المادة 14/2 المذكورة (لاغية)<sup>(1)</sup>، وإن كان المشرع قد خفف من هذه التبعية، كما رأينا في عبارات المادة 14/3 (لاغية) السابق بيانها<sup>(2)</sup>.

وليس في نصوص قانون براءات الاختراع (الملغي وكذلك القانون الجديد) ما يمنع المخترع صاحب البراءة الأصلية الذي يتوصل إلى اختراع تحسينات تضاف إلى اختراعه، أن يطلب براءة إضافية، أو أن يطلب براءة تحسينات لها مقومات البراءة الأصلية، وإن كان البعض يرى أن البراءة الإضافية هي الوسيلة الوحيدة التي تمنح للمخترع عن التحسينات أو التعديلات، وهو ما لا نميل إليه.

وعلى أية حال، فإنه لا يشترط لمنح براءة إضافية أن يترتب على التعديل تغيير جوهري في ماهية الاختراع الأصلي، وإلا كان ذلك بمثابة اختراع جديد يمكن لصاحبه طلب براءة أخرى أصلية عنه. بيد أنه يلاحظ، أن التعديل التافه في الاختراع كتغيير لون الاختراع أو تحسين مظهره، لا يخول الحصول على براءة إضافية.

ويجيز المشرع في المادة 1/2 من قانون رقم 82 لسنة 2002م منح البراءة الإضافية استقلالاً عن البراءة الأصلية. وبعبارة أخرى فإن البراءة الإضافية ليست تابعة أو مكملة للبراءة الأصلية كما كان عليه الحال في القانون الملغي. ولذلك فإننا نرى أن التسمية الصحيحة لهذه البراءة الجديدة هي تسميتها "براءة التعديل أو التحسين أو الإضافة".

- 
- (1) وعلى ذلك ، فإن البراءة الإضافية تنقض بانتهاء مدة البراءة الأصلية وإلغاء البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة يؤدي إلى إلغاء البراءة الإضافية ، فهذه الأخيرة لا تدفع عنها رسوم مستقلة.
- (2) فإذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب غير دفع الرسوم السنوية ، فإن البراءة الإضافية لا تلغى إذا ما استمر صاحبها في دفع الرسوم القانونية ، وتصبح براءة مستقلة عن البراءة الأصلية ، ولكن تنتهي مدة البراءة الإضافية بانتهاء مدة البراءة الأصلية ( التي ألغيت أو أبطلت ).

براءة التعديل أو التحسين أو الإضافة:

وفي هذا الخصوص، تنص المادة 1/2 ق المذكورة على أنه: كما تمنح البراءة استقلاً، عن كل تعديل أو تحسين أو إضافة ترد على اختراع سبق أن منحت عنه براءة، إذا توافرت فيه شروط الجودة والإبداع والقابلية للتطبيق الصناعي على النحو المبين في الفقرة السابقة.

صاحب الحق في الحصول على البراءة.

ويكون منح البراءة لصاحب التعديل أو التحسين أو الإضافة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ونلفت النظر، إلى عدم جواز الخلط بين هذه الحالة التي تصدر فيها براءة التعديل أو التحسين أو الإضافة بعد مدة زمنية من صدور البراءة الأصلية، وبين حالة أخرى لا تصدر فيها براءة إضافية، وإنما يقتصر الأمل على تقديم طلب بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه الهندسي، قبل إعلان إدارة براءة الاختراع عن قبول طلب البراءة، كما سبق أن بيناه في المادة 15 ق.

ففي هذه الحالة أو الغرض، لا تكون البراءة الأصلية قد صدرت أصلاً، ومن ثم فلا مجال للكلام عن طلب براءة تعديل. وفضلاً عن براءة الاختراع، وبراءة التعديل أو التحسين، أجاز المشرع إصدار براءة نموذج المنفعة، حيث تصدر هذه الأخيرة - بالفعل - بعد إصدار أو تسليم براءة الاختراع الأصلية لصاحب الحق فيها (المخترع أو لمن آلت إليه حقوقه). ونظم المشرع أحكام براءة نماذج المنفعة في المواد من 29 - 31 ق.

حالات منح براءة نموذج المنفعة:

حيث تنص المادة 29 على أنه: تمنح براءة نموذج المنفعة طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل إضافة تقنية جديدة في بناء أو تكوين وسائل أو أدوات أو عدد أو أجزائها أو منتجات أو مستحضرات أو طرق إنتاج كل ما تقدم، وغير ذلك مما يستخدم في الاستعمال الجاري.

جواز تحويل الطلب إلى طلب براءة اختراع والعكس:

ولمقدم الطلب تحويله إلى طلب براءة اختراع، كما يحق لطالب براءة الاختراع تحويل طلبه إلى طلب براءة لنموذج منفعة.

ويرتد القيد في الحالتين إلى تاريخ تقديم الطلب الأصلي.

سلطة المكتب:

ولمكتب براءات الاختراع - من تلقاء نفسه - تحويل طلب براءة نموذج المنفعة إلى طلب براءة اختراع متى توافرت شروطه.

مدة الحماية لنموذج المنفعة:

وتقضي المادة 30، بأنه: مدة حماية نموذج المنفعة سبع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة إلى مكتب براءات الاختراع في جمهورية مصر العربية.

الرسوم المستحقة:

كما تنص المادة 31، على أنه: يستحق رسم عند تقديم طلب براءة المنفعة كما يستحق رسم سنوي يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة البراءة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف جنيه لكل طلب، وكذلك قواعد تخفيضها وحالات الإعفاء منها.

17- الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات<sup>(1)</sup>، ونزع ملكيتها للمنفعة العامة:

يحدث أن يتوصل شخص ما إلى إدخال تحسينات جوهرية<sup>(2)</sup> على

---

(1) Licence obligutoire

(2) أو تعديلات أو إضافات.

اختراع سبق أن منحت عنه براءة اختراع أصلية لشخص آخر. في هذه الحالة لا يستطيع مبتكر التحسينات طلب براءة إضافية عن الاختراع الأصلي. فوفقاً لنص المادة 1/1 ق، لا تمنح براءة اختراع إضافية إلا لصاحب البراءة الأصلية. لذلك، استقر الرأي على أن من حق مبتكر التحسينات أن يطالب براءة تحسينات، بشرط ألا يستغلها إلا بعد انتهاء مدة البراءة الأصلية، أي عندما يصبح لاختراع الأصلي من الأشياء المباحة.

وللتغلب على هذه المشكلة، فإنه يكون أمام صاحب براءة التحسينات، إما أن يتفق مع صاحب البراءة الأصلية على التعاون فيما بينهما بتكوين شركة لاستغلال الاختراع الأصلي والتحسينات (استغلال البراءتين) أو يتنازل أحدهما عن حقه للآخر، أو أن يحصل مبتكر التحسينات على ترخيص اختياري، أو ترخيص إجباري بالاستغلال.

وبعبارة أخرى، إذا لم يتفق الطرفان على كيفية الاستغلال، وكان للاستغلال الإضافي أهمية معتبرة للصناعة الوطنية، فإن المشرع يفرض منح ترخيص إجباري بالاستغلال لصاحب براءة التحسينات، أو لصاحب البراءة الأصلية حسب المصلحة. فتقضي المادة 32/1 ملغاة بأنه "إذا كان لاستغلال الاختراع<sup>(1)</sup> أهمية كبرى للصناعات القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه، جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق، وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة".

أما إذا كان الاختراع موضوع البراءة الأصلية له أهمية أكبر، فإنه يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق " م 32/2 " ملغاة<sup>(2)</sup>.

---

(1) التحسينات.

(2) ويراعى في منح الترخيص ، وفي تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة 30 التالي ذكرها.



كما تقضي المادة 30 ملغاة بأنه "إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد، وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل، جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط باهظة.

ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبها قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب.

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور، وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب، وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط. وقرار الإدارة<sup>(1)</sup> قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به<sup>(2)</sup>.

واهتم المشرع بتنظيم مسألة الترخيص الإجباري باستغلال الاختراع وذلك في قانون 82 لسنة 2002م. وكذلك تنظيم مسألة هامة هي إسقاط (إلغاء) براءة الاختراع. وحدد المشرع الحالات التي يجوز فيها منح الترخيص الإجباري لجهات حكومية أو الأشخاص من الغير، وكذلك الشروط التي يجب مراعاتها لمنح التراخيص الإجبارية، بما يحقق التوازن بين مصلحة المخترع

---

(1) في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادتين 30 ، 32 لاغيتين السابق عرضهما. ويلاحظ أن هذه الحالات أصبحت سبع حالات ، طبقاً للمادة 23 ق. لسنة 2002م.

(2) ويقع في الحاصل على الرخصة الإجبارية التزام باستعمال الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح الرخصة المذكورة ، وإلا جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة. وبذلك يصبح الاختراع ملكاً عاماً وتزول عنه الحماية ، ويحق لكل ذي مصلحة حق استغلاله دون قيد أو شرط ( أنظر م 36 ملغاة وأنظر فيما يلي حكم المادة 23 رابعاً من ق لسنة 2002م.

مالك براءة الاختراع (الذي يجب عدم الاعتداد أو التضحية بحقه على اختراع حق ملكية فكرية)، وبين المصلحة العامة للوطن، والمصلحة الخاصة لطالب الترخيص الإجباري.

وتكريساً لقانونية (شرعية) فكرة الترخيص الإجباري باستغلال الاختراع، واعترافاً بهذه الممكنة القانونية للغير على اختراع مملوك لشخص آخر (أو شركة أخرى)، حددت المادة 23 من القانون سنة 2002م (على سبيل الحصر) سبع حالات يجوز فيها منح التراخيص الإجبارية باستغلال الاختراع المملوك للغير، بواسطة شخص أو شركة أخرى. وتوضيحاً لذلك، تنص المادة 23 ق. على أنه:-

#### منح التراخيص الإجبارية باستغلال الاختراع:

يمنح مكتب براءات الاختراع - وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء - تراخيص إجبارية باستغلال الاختراع، وتحدد اللجنة الحقوق المالية لصاحب البراءة عند إصدار هذه التراخيص. وذلك في الحالات الآتية:-

#### الحالة الأولى:

إذا رأى الوزير المختص - بحسب الأحوال - أن استغلال الاختراع يحقق ما يلي:-

1- أغراض المنفعة العامة غير التجارية: ويعتبر من هذا القبيل أغراض المحافظة على الأمن القومي، والصحة، وسلامة البيئة والغذاء.

2- مواجهة حالات الطوارئ أو ظروف الضرورة القصوى.

ويصدر الترخيص الإجباري لمواجهة الحالات الواردة في البندين (1)، (2) دون الحاجة لتفاوض مسبق مع صاحب البراءة، أو لانقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه، أو لعرض شروط معقولة للحصول على موافقته بالاستغلال.

3- دعم الجهود الوطنية في القطاعات ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وذلك دون إخلال غير معقول بحقوق مالك البراءة، مع مراعاة المصالح المشروع للغير.

إخطار صاحب البراءة:

ويلزم إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجباري بصورة فورية في الحالات الواردة في البندين (1)، (3) وفي أقرب فرصة معقولة تتيحها الحالات الواردة في البند (2).

الحالة الثانية:

إذا طلب وزير الصحة في أية حالة من حالات عجز كمية الأدوية المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد، أو انخفاض جودتها، أو الارتفاع غير العادي في أسعارها، أو إذا تعلق الاختراع بأدوية الحالات الحرجة أو الأمراض المزمنة أو المستعصية أو المتوطنة أو بالمنتجات التي تستخدم في الوقاية من هذه الأمراض، وسواء تعلق الاختراع بالأدوية، أو بطريقة إنتاجها، أو بالمواد الخام الأساسية التي تدخل في إنتاجها، أو بطريقة تحضير المواد الخام اللازمة لإنتاجها.

إخطار صاحب البراءة:

ويجب في جميع هذه الحالات إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجباري بصورة فورية.

الحالة الثالثة:

وحكمها غير مقبول تماماً في نظري، فالأصل أن صاحب البراءة حر في ملكيته... الخ.  
إذا رفض صاحب البراءة الترخيص للغير باستغلال الاختراع - أيّاً كان الغرض من الاستغلال - رغم عرض شروط مناسبة عليه، وانقضاء فترة تفاوض معقولة.

ويتعين على طالب الترخيص الإجباري في هذه الحالة أن يثبت أنه قد بذل محاولات جدية للحصول على الترخيص الاختيار من صاحب البراءة.

#### الحالة الرابعة:

إذا لم يقيم صاحب البراءة باستغلالها في جمهورية مصر العربية بمعرفته أو بموافقته أو كان استغلالها غير كاف، رغم مضي أربع سنوات من تاريخ تقديم طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منحها أيهما أطول، وكذلك إذا أوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر مقبول لمدة تزيد على سنة.

ويكون الاستغلال بإنتاج المنتج موضوع الحماية في جمهورية مصر العربية، أو باستخدام طريقة الصنع المحمية ببراءة الاختراع فيها.

ومع ذلك، إذا رأى مكتب براءات الاختراع، رغم فوات أي من المدتين المشار إليهما، أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب قانونية أو فنية أو اقتصادية خارجة عن إرادة صاحب البراءة، جاز أن يمنحه مهلة أخرى كافية لاستغلال الاختراع.

#### الحالة الخامسة:

إذا ثبت تعسف صاحب البراءة أو قيامه بممارسة حقوقه التي يستمدّها من البراءة على نحو مضاد للتنافس ويعتبر من قبيل ذلك ما يلي:-

1- المبالغة في أسعار بيع المنتجات المشمولة بالحماية، أو التمييز بين العملاء فيما يتعلق بأسعار وشروط بيعها.

2- عدم توفير المنتج المشمول بالحماية في السوق، أو طرحه بشروط مجحفة.

3- وقف إنتاج السلعة المشمولة بالحماية أو إنتاجها بكمية لا تحقق التنافس بين الطاقة الإنتاجية وبين احتياجات السوق.

4- القيام بأعمال أو تصرفات تؤثر سلباً على حرية المنافسة، وفقاً للضوابط القانونية المقررة.

5- استعمال الحقوق التي يخولها القانون على نحو يؤثر سلباً على نقل التكنولوجيا. وفي جميع الأحوال السابقة يصدر الترخيص الإجباري دون حاجة للتفاوض، أو انقضاء مهلة على حصوله، ولو كان الترخيص الإجباري لا يستهدف الوفاء باحتياجات السوق المحلي. جواز رفض طلب إنهاء الترخيص الإجباري:

ويكون لمكتب براءات الاختراع أن يرفض إنهاء الترخيص الإجباري إذا كان الظروف التي دعت لإصداره تدل على استمرارها أو تنبئ بتكرار حدوثها.

عوامل تؤثر سلباً على قيمة التعويض المقرر لصاحب البراءة:

ويراعي عند تقدير التعويض المستحق لصاحب البراءة الأضرار التي سببتها ممارساته التعسفية أو المضادة للتنافس.

إسقاط البراءة تماماً - متى؟

ويجوز لمكتب براءات الاختراع إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضي سنتين من منح الترخيص الإجباري أن ذلك الترخيص لم يكن كافياً لتدارك الآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد القومي بسبب تعسف صاحب البراءة في استعمال حقوقه أو لممارساته المضادة للتنافس.

الطعن في قرار الإسقاط:

ويجوز لكل ذي مصلحة الطعن في قرار إسقاط البراءة أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (36)، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

## الحالة السادسة:

إذا كان استغلال صاحب الحق في براءة اختراع لا يتم إلا باستغلال اختراع آخر لازم له وكان منطوياً على تقدم تقني ملموس وأهمية فنية واقتصادية مقارنة بهذا الآخر، فإنه يحق له الحصول على ترخيص إجباري في مواجهة الآخر ويكون لهذا الآخر ذات الحق في هذه الحالة.

## حكم التنازل عن استخدام إحدى البراءتين:

ولا يجوز التنازل عن الاستخدام المرخص به لإحدى البراءتين إلا بالتنازل عن استخدام البراءة الأخرى.

## الحالة السابعة:

في حالات الاختراعات المتعلقة بتكنولوجيا أشباه الموصلات، لا يمنح الترخيص الإجباري إلا لأغراض المنفعة العامة غير التجارية، أو لمعالجة الآثار التي يثبت أنها مضادة للتنافس. ويكون منح التراخيص الإجبارية في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وجدير بالذكر، أنه يشترط قانوناً، لإصدار (منح) الترخيص الإجباري توافر اثنا عشر شرطاً، يجب احترامها. ولبيان هذه الشروط تنص المادة 24 ق. على أنه:

شروط منح الترخيص الإجباري (ما يجب مراعاته):

يراعي عند إصدار الترخيص الإجباري ما يلي:

1- أن يبت في طلب إصدار الترخيص الإجباري، وفقاً لظروف كل حالة على حدة، وأن يستهدف الترخيص أساساً توفير احتياجات السوق المحلية.

2- أن يثبت طالب الترخيص الإجباري أنه بذلك خلال مدة معقولة محاولات جدية للحصول على ترخيص اختياري من صاحب البراءة نظير مقابل عادل، وأنه أخفق في ذلك.

3- أن يكون لصاحب البراءة حق التظلم من القرار الصادر بمنح الترخيص الإجباري للغير أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بصور هذا الترخيص ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

4- أن يكون طالب الحصول على الترخيص الاجباري أو من يصدر لصالحه قادراً على استغلال الاختراع بصفه جديده في جمهورية مصر العربية.

5- أن يلتزم المرخص له ترخيصاً إجبارياً باستخدام الاختراع في النطاق وبالشروط وخلال المدة التي يحددها قرار منح هذا الترخيص الاجباري.

فإذا انتهت مدة الترخيص الاجباري دون تحقيق الغرض من هذا الاستخدام جاز لمكتب براءات الاختراع تجديد المدة.

6- يقتصر استخدام الترخيص الاجباري على طالبه ومع ذلك يجوز لمكتب براءات الاختراع منحه لغيره.

7- عدم أحقية المرخص له ترخيصاً إجبارياً في التنازل عنه للغير إلا مع المشروع أو مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع.

8- أن يكون لصاحب البراءة الحق في الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه وتراعي في تقدير هذا التعويض القيمة الاقتصادية للاختراع. ويكون لصاحب البراءة الحق في التظلم من قرار تقدير التعويض أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة

(36) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

9- أن ينقضي الترخيص بانتهاء مدته. ومع ذلك لمكتب براءات الاختراع أن يقرر إلغاء الترخيص الاجباري قبل نهاية مدته إذا زالت الأسباب التي أدت إلى منحه ولم يكن مرجحاً قيام هذه الأسباب مرة أخرى وتتبع في ذلك الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

10- أن يكون لصاحب الاختراع أن يطلب إنهاء الترخيص الإجباري قبل نهاية المدة المحددة له وذلك إذا زالت الأسباب التي أدت إلى الحصول عليه ولم يعد مرجحاً قيامها مرة أخرى.

11- أن تراعي المصالح المشروعة للمرخص له عند إنهاء الترخيص الاجباري قبل نهاية مدته.

12- أن يكون لمكتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص الاجباري أو إلغاؤه سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب كل ذي شأن وذلك إذا لم يقيم المرخص له باستخدام الترخيص خلال سنتين من تاريخ منحه أو إذا اخل بالتزامه المنصوص عليها في الترخيص.

17 مكرر- الاستيلاء على البراءة أو نزع ملكيتها كلياً أو جزئياً:

أيضاً، يجوز بقرار من وزير التجارة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطني... وفي هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل، ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة 22 ق. ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمتظلم "م 33 ملغاة".



وقد تبني المشرع في القانون الجديد لسنة 2002م، مبدأ نزع ملكية براءة الاختراع لسبب واحد يتعلق بالأمن القومي أو لهذا السبب وسبب آخر حينما لا يكون الترخيص الإجباري كافياً حالات الضرورة القصوى (أي المنفعة أو المصلحة العامة في رأينا)، كل ذلك مقابل تعويض عادل تقدره لجنة تضم أشخاص أكفاء قانونياً وفنياً، في ضوء الظروف الاقتصادية القائمة وقت نزع ملكية البراءة وتأكيداً لذلك تنص المادة 25، على أنه: وننبه إلى أن نزع ملكية براءة الاختراع، يختلف عن نظام التأمين وكذلك يختلف عن عقوبة المصادرة المقررة كجزاء جنائي في بعض الحالات.

#### نزع ملكية البراءة:

يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الوزارية المشار إليها في المادة (23) من هذا القانون - نزع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وفي حالات الضرورة القصوى التي لا يكون فيها الترخيص الإجباري كافياً لمواجهة.

#### تحديد نطاق نزع الملكية:

ويجوز أن يكون نزع الملكية مقصوراً على نزع حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة.

#### تعويض نزع الملكية:

وفي جميع الأحوال يكون نزع الملكية مقابل تعويض عادل ويكون تقدير التعويض بواسطة اللجنة المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القانون وفقاً للقيمة الاقتصادية السائدة وقت قرار إصدار قرار نزع الملكية.

#### نشر قرار نزع الملكية - الطعن فيه - مدته:

وينشر قرار نزع الملكية في جريدة براءات الاختراع ويكون الطعن في قرار نزع الملكية وفي قرار اللجنة بتقدير التعويض أمام محكمة القضاء

الإداري، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار بموجب خطاب مسجل عليه مصحوباً بعلم الوصول وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال.

## المبحث الثاني

### حقوق صاحب البراءة والتزاماته

#### المطلب الأول

##### حقوق صاحب البراءة

18- تتلخص هذه الحقوق في حق المخترع في الحصول على شهادة البراءة وحقه في احتكار استغلال الاختراع، وحقه في التصرف في البراءة، سواء بالتنازل عنها كلياً أو جزئياً، وحقه في الترخيص باستغلال البراءة (الترخيص الاختياري)، أو رهنها للغير.

أولاً: الحق في الحصول على شهادة البراءة:

19 - يكون من حق المخترع أن يستلم من الجهة الإدارية المختصة، شهادة براءة عن اختراعه، بعد أن تتأكد تلك الجهة من توافر الشروط الموضوعية والشكلية اللازمة لمنح البراءة، والسابق بيانها (أنظر المواد 1، 2، 6 ق. سالف الذكر).

وابتداء من اليوم الذي يستلم فيه المخترع شهادة البراءة، يكون مالكا لها، ومن حقه استعمال بيانات هذه الشهادة على أوراقه ومستنداته التجارية، وعلى المنتجات المصنعة تطبيقاً للاختراع.

وليس لأحد أن يدعي أنه مالك للبراءة، إلا إذا كان صاحب الحق فيها، أو كان قد اكتسب حقاً عليها كمتنازل إليه عن الترخيص، كما سئرى.

ثانياً: الحق في احتكار الاستغلال:

20- يحق لصاحب البراءة احتكار استغلال اختراع، طوال مدة صلاحية

البراءة. وفي هذا، تنص المادة 10 ق ملغاة بأنه "تخول البراءة مالکها دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق". ويترب على ذلك، أن يكون لملك البراءة الحق في ملاحقة المقلدين للبراءة، ويتعرض هؤلاء - كما سنعرضه - لجزاءات جنائية (الغرامة أو الحبس) وأخرى مدنية (منع الاستمرار في عمليات التقليد)، (التعويضات، مصادرة المنتجات المقلدة، نشر القرارات... الخ).

وأقر المشرع في القانون رقم 82 لسنة 2002م، هذه القاعدة أي حق مالک براءة الاختراع في منع الغير من استغلال الاختراع الممنوح عن هذه البراءة أو استخدام أو بيع السلعة التي يتم إنتاجها بواسطة الاختراع الممنوح له البراءة في حالتين، قدر المشرع أنه لم يحدث فيهما أي مساس بحق المخترع على براءة الاختراع أو الاختراع ذاته. كما أكد المشرع أيضاً بأنه توجد ست حالات - على سبيل المثال - لا تقوم فيها جريمة الاعتداء من جانب الغير، على حقوق مالک البراءة. ونرى أن الفقرة الأخيرة من المادة 10 المذكورة تتضمن بعض الحالات التي تعتبر اعتداء على حق الملكية الفكرية الثابت للمخترع بمقتضى براءة الاختراع وبوجه خاص في الحالات المذكورة في البنود 3، 4، 5، 6 التي لم يقرر فيها المشرع صراحة أحقية المخترع في الحصول على التعويض العادل عن مثل هذه الأعمال المسموح بها في تلك البنود.

حيث تنص المادة 10 المذكورة، على أنه:

حق المخترع في منع الغير من استغلال اختراعه:

تخول البراءة مالکها الحق في منع الغير من استغلال الاختراع بأية طريقة.

متى ينتهي حق المخترع في منع الغير من استخدام أو بيع أو توزيع السلعة؟  
ويستنفذ حق مالك البراءة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع  
السلعة، حالتان:

(أ) إذا قام بتسويقها في أية دولة.

(ب) أو رخص للغير بذلك.

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من الأعمال الآتية:

سنة حالات:

1- الأعمال المتصلة بأغراض البحث العلمي.

2- قيام الغير في جمهورية مصر العربية بصنع منتج، أو باستعمال طريقة صنع منتج معين أو باتخاذ ترتيبات جدية لذلك ما لم يكن سيئ النية، وذلك قبل تاريخ تقديم طلب البراءة من شخص آخر عن المنتج ذاته، أو عن طريقة صنعه، ولهذا الغير رغم صدور البراءة حق الاستمرار لصالح منشأته فقط في القيام بالأعمال المذكورة ذاتها دون التوسع فيها، ولا يجوز التنازل عن حق القيام بهذه الأعمال، أو نقل هذا الحق إلا مع باقي عناصر المنشأة.

3- الاستخدامات غير المباشرة لطريقة الإنتاج، التي يتكون منها موضوع الاختراع وذلك للحصول على منتجات أخرى.

4- استخدام الاختراع في وسائل النقل البري أو البحري أو الجوي التابعة لإحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية المثل وذلك في حالة وجود أي من هذه الوسائل في جمهورية مصر العربية بصفه وقتية أو عارضة.

5- قيام الغير بصنع أو تركيب أو استخدام أو بيع المنتج أثناء فترة حمايته بهدف استخراج ترخيص لتسويقه، على ألا يتم التسويق إلا بعد انتهاء تلك الفترة.

6- الأعمال التي يقوم بها الغير خلاف ما تقدم، شريطة إلا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستخدام العادي للبراءة وألا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة مع مراعاة المصالح المشروعة للغير.

(أ) الاحتكار نسبي من حيث الزمان:

بيد أن حق ملكية البراءة واحتكار مالها للاستغلال هو كقاعدة حق موقوف - كما عرفنا - بمدة معينة هي خمس عشرة سنة قابلة للتجديد، أو عشر غير قابلة للتجديد بالنسبة للبراءة التي تمنح عن إنتاج، أو صنع المنتجات أو الاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية (م 3-12/1 ملغاة). فقد قدر المشرع أن تلك الطرق الصناعية تتعلق بصنع منتجات ضرورية للمجتمع، مما يبرر تقصير مدة البراءات المتعلقة بها<sup>(1)</sup>. وقد أكد المشرع في المادتين 9، 43 ق. ج لسنة 2002، هذه القاعدة على نحو ما سبق عرضه (راجع ما سبق، البند 15).

(ب) الاحتكار نسبي من حيث المكان:

يتحدد حق صاحب البراءة في احتكار استغلال اختراعه بنطاق الدولة التي أصدرت البراءة، فالقرار (الإداري) الصادر بمنح البراءة في مصر، يربط آثاره القانونية، وتكون له حجية في الإقليم المصري، دون أن يمتد إلى دولة أجنبية، والعكس صحيح. بيد أن النطاق الإقليمي (المكاني) لأثر البراءة قد يمتد خارج إقليم الدولة المصدرة للبراءة، وتنبسط حماية البراءة خارج إقليم الدولة، إذا ما اتخذ مالك البراءة الإجراءات اللازمة للاستفادة من الحماية الدولية، إعمالاً لاتفاقية باريس.

---

(1) راجع ما سبق بشأن مدة البراءة الإضافية، بند 16.

حيث تنص المادة الأولى من اتفاقية باريس لسنة 1883م المعدلة على أنه: تشكل الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية الملكية الصناعية. كما تقضي المادة 2 من ذات الاتفاقية بأنه:

1- يتمتع رعاية كل دولة من دول الاتحاد في جميع دول الاتحاد الأخرى، بالنسبة لحماية الملكية الصناعية، بالمزايا التي تمنحها حالياً أو قد تمنحها مستقبلاً قوانين تلك الدول للمواطنين، وذلك دون الإخلال بالحقوق المنصوص عليها بصفة خاصة في هذه الاتفاقية. ومن ثم يكون لهم نفس الحماية التي للمواطنين ونفس وسائل الطعن القانونية ضد أي إخلال بحقوقهم بشرط اتباع الشروط والإجراءات المفروضة على المواطنين.

2- ومع ذلك، لا يجوز أن يفرض على رعايا دول الاتحاد أي شرط خاص بالإقامة أو بوجود منشأة في الدول التي تطلب فيها الحماية للتمتع بأي حق من حقوق الملكية الصناعية.

3- يحتفظ صراحة لكل دولة من دول الاتحاد بأحكام تشريعها المتعلقة بالإجراءات القضائية والإدارية وبالاختصاص، وكذلك بتحديد محل مختار أو تعيين وكيل، والتي قد تقتضيها قوانين الملكية الصناعية.

21- الاستثناء الوارد على حق مالك البراءة في احتكار استغلال اختراعه:

ورد هذا الاستثناء في المادة 11 ق ملغاة، التي تقضي بأن "لا يسري حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً، أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة، فيكون له حق استغلال الاختراعات لحاجات منشأته دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها.

وعرفنا أن المشرع قد تبني هذه الفكرة أو الاستثناء في المادة 10 الفقرة الثالثة،  
البند 2، سالفه البيان (راجع ما سبق، بند 20).

ينظم المشرع في هذا النص فرضاً معنأً، وهو أن يتوصل شخص ما إلى اختراع معين  
ولم يكشف عن سره للغير، ولم يتقدم للجهة الإدارية بطلب براءة الاختراع وإنما استمر في  
استغلال الاختراع فعلاً أو أقام مشروعاً معيناً على أساس هذا الاختراع، أو قام بالأعمال اللازمة  
لاستغلاله بحسن نية، ثم حدث أن توصل شخص آخر بمجهوده الشخصي إلى ذات الاختراع،  
ثم يبادر فيطلب براءة عنه.

المفروض في هذه الحالة أن يوقف الشخص الأول (أ) استغلال الاختراع بمجرد تقديم  
الشخص الثاني (ب) طلب البراءة، حتى لا ينافس (أ) صاحب البراءة في الاستغلال (ب). إلا أن  
المشرع قدر أن ذلك لا يتفق مع العدالة، وأجاز لـ (أ) الاستمرار في الاستغلال اختراعه حتى  
بعد صدور البراءة لـ (ب). وذلك على أساس أن (أ) كان له الحيازة الشخصية للاختراع في  
وقت سابق على منح (ب) براءة عن ذات الاختراع. كما قضي - أيضاً - في فرنسا، بأن مستغل  
الاختراع (المخترع الأول) قد اكتسب حقاً ثابتاً، غير مشكوك فيه في استغلال الاختراع.

وإذا كان المشرع قد غلب في هذا الافتراض مصلحة مستغل الاختراع ومصلحة الاقتصاد  
الوطني، على مصلحة مالك البراءة في احتكار الاستغلال، فإن تطبيق هذا الفرض الاستثنائي،  
مشروط بأن يكون المستغل الأول حسن النية، أي توصل إلى الاختراع بطريق مشروع، وأن  
يكون قد قام فعلاً باستغلال الاختراع، أي لم يكن في مرحلة التجارب أو المحاولات المبدئية،  
كما أنه ليس من حق المخترع الأول أن ينقل حق استغلال الاختراع إلى الغير مستقلاً عن  
المنشأة الاقتصادية المعدة للاستغلال.



## 22- ثالثاً: الحق في التصرف في البراءة:

الحق في ملكية البراءة من الحقوق المالية التي تدخل في نطاق الذمة المالية، ومن ثم تنتقل ملكية البراءة باعتبارها من "الأموال المعنوية" بكل طرق انتقال الملكية، سواء بسبب الوفاة بطريق الميراث أو الوصية، أو بمقتضى عقد من عقود المعاوضات أو التبرعات، كما يجوز رهن البراءة أو الحجز عليها. (م 28 ملغاة - م 21 ق لسنة 2002م).

ونتكلم عن التصرف في البراءة بطريق التنازل عنها، والترخيص للغير باستغلال البراءة، ثم عن رهن البراءة.

### 23- 1- التنازل عن البراءة إلى الغير: (transmission)

تنتقل ملكية البراءة كلها أو بعضها بعوض<sup>(1)</sup> أو بغير عوض<sup>(2)</sup>، (م 28). وقد يكون التنازل عن البراءة كلياً حيث لا يبقى للمتنازل عنها شيئاً، أي تنتقل إلى المتنازل إليه جميع الحقوق المترتبة على البراءة. والتنازل الكلي عن البراءة تشمل تنازل المخترع عن جميع البراءات الإضافية الممنوحة حتى تاريخ التنازل، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

وقد يكون التنازل عن البراءة جزئياً، أي أنه يقتصر على مدة زمنية معينة، أو إقليم دون إقليم، أو يتفق المخترع على تنازله عن بعض الحقوق دون غيرها، كالتنازل عن حق الإنتاج أو حق البيع فقط.

ومن ناحية أخرى، قد يقع التنازل منفرداً، وقد يدخل ضمن بيع محل تجاري أو صناعي، وقد تدخل البراءة كحصة عينية في شركة على سبيل التملك أو على سبيل الانتفاع.

ويجب أن يكون التنازل عن البراءة مكتوباً، وتنتقل ملكية البراءة بين الطرفين بمجرد إبرام التصرف الناقل للحق أو بمجرد الوفاة، ولمن لا تنتقل

---

(1) هذا هو الغالب ، فيكون التنازل بمثابة عقد البيع.

(2) ويكون التصرف بمثابة عقد هبة منقول يخضع للقواعد العامة في القانون المدني.

ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل براءات الاختراع (م 28/2 ملغاة). ويكون النشر عن انتقال الحق في البراءة في صحيفة براءات الاختراع (28/3 ق، م 37 لائحة لاغيتان).

وتأكيداً لحق المخترع في التصرف في البراءة بكل الطرق القانونية، بما في ذلك التنازل عنها للغير. تنص المادة 21 ق على أنه:

التنازل عن البراءة أو رهنها... الخ

يجوز نقل ملكية البراءة كلها أو بعضها بعوض أو بغير عوض، كما يجوز رهنها أو حق الانتفاع عليها.

متى يحتج بالتصرفات الواردة على البراءة، قبل الغير؟

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها أو تقرير حق انتفاع عليها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات.

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة أو رهنها أو تقرير حق الانتفاع عليها وفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

24-2- الترخيص الاختياري باستغلال البراءة (الانتفاع بالبراءة)- Licence d'exploit :tation

يختلف التنازل عن ملكية عن الترخيص الاختياري باستغلال البراءة. فمن الشائع أن يمنح صاحب البراءة شخصاً ما أو أكثر ترخيصاً باستغلالها في نطاق العقد المبرم بين مالك البراءة وبين المرخص له، مقابل مبلغ من المال<sup>(1)</sup>. وقد يكون الترخيص بالاستغلال كلياً أو جزئياً أو محددًا بإقليم أو مدينة أو لمدة محددة، داخل أو خارج دولة المخترع نفسه.

ويكون في الترخيص بالاستغلال فائدة ملموسة بالنسبة للمخترع الذي

---

(1) أو مقابل الحصول على نسبة معينة من أرباح المشروع.

قد لا يستطيع استغلال اختراعه، ولا يرغب في نفس الوقت في التنازل عن ملكيته للبراءة، وإنما يريد فقط أن يمكن شخص آخر<sup>(1)</sup> من الإفادة من استغلال اختراعه. وقد يدخل صاحب البراءة كشريك في شركة بحصة عينية هي الترخيص باستغلال الاختراع خلال مدة الشركة.

ويحتفظ مالك البراءة بملكيتها وهو صاحب حق عيني عليها، بينما لا يكون للمرخص له سوى حق شخصي هو حق الاستغلال للاختراع، وعلى ذلك يكون مالك البراءة هو صاحب احتكار الاستغلال<sup>(2)</sup>، ويمكنه أن يرخص لشخص آخر<sup>(3)</sup>، باستغلال الاختراع بما لا يضر المرخص له الأول (التنازل الجزئي عن البراءة).

ولا يجوز للمرخص له أن يتنازل إلى الغير عن حق الاستغلال<sup>(4)</sup>، على خلاف المتنازل إليه، الذي يكون له حق عيني يحتج به على الكافة، وحق احتكار الاستغلال، أو الترخيص لغيره بالاستغلال، أو مقاضاة الغير في حالة تقليد الاختراع. فحق المرخص له حق شخصي (حق انتفاع على البراءة) بحت لا يحتج به على الكافة، ولا ينتقل هذا الحق إلى الغير، كما ينتهي بانتهاء مدة الترخيص، كما لا ينتقل هذا الحق إلى الورثة بل ينتهي بوفاة المرخص - كقاعدة - ما لم تفق على خلاف ذلك.

وتجري العادة، على أن يمنح الترخيص على أساس غير شخصي، بحيث يصبح للترخيص أحد عناصر المتجر، وينتقل الحق في الترخيص من شخص لآخر، بانتقال ملكية المتجر أو المصنع، ما لم يوجد شرط مخالف.

---

(1) طبيعى أو معنوى ، مقيم داخل أو خارج الدولة المصدرة للبراءة ( أو العلامة التجارية أو الاسم التجارى ) ، وهو ما يسمى بعقد الفرانشايز ، الذى يبرم بين الفرانسيذر ( المخترع ) والفرانشيزر ( أى المنتفع أو المرخص له بالاستغلال ) .

(2) فللمرخص أن يستغل البراءة بنفسه مع المرخص له ، ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك .

(3) ما لم يوجد شرط مخالف .

(4) فهو لا يملك الترخيص من الباطن ، فممنح الترخيص حق لصاحب البراءة .

ويجب أن يكون الترخيص بالاستغلال مكتوباً، ويحتج على الغير بالترخيص بالاستغلال دون حاجة إلى تسجيل الترخيص، ونميل من جانبنا إلى ضرورة التأشير بالترخيص في سجل براءات الاختراع لكي يكون حجة في مواجهة الغير.

ويشمل الترخيص باستغلال الاختراع وكافة البراءات الإضافية ما لم يتفق على خلاف ذلك. ويتفق ما سبق سرده آنفاً مع أحكام المادة 21 من ق 82 لسنة 2002م سالفه الذكر.

25 - 3 - الحق في رهن البراءة (رهناً حيازياً أو رسمياً):

تمثل البراءة قيمة مالية في ذمة مالكيها. ومن ثم، يجوز له في - رأي الفقه - رهنها حيازياً، ضماناً لدين عليه قبل دائنيه. والبراءة من المنقولات<sup>(1)</sup>، لذلك يجب إتباع الأحكام العام لرهن المنقول في القانون المدني أو القانون التجاري حسب صفة الدين.

فإذا كان رهن البراءة مدنياً، أو ضماناً لدين مدني، فإنه يكفي لنشأته وقمامه بالنسبة للمتعاقدين مجرد توافق الإرادتين ولو لم يكن الإلتقان مكتوباً، إلا أنه لا يكون الرهن نافذاً في مواجهة الغير إلا إذا انتقلت حيازة المنقول المرهون إلى الدائن المرتهن، وتم تدوين العد في ورقة ثابتة التاريخ. (م 1117 مدني)، فضلاً عن ذلك، فإنه لا يحتج بالرهن في مواجهة الغير، إلا إذا تم التأشير بالرهن في سجل البراءات، ونشره في صحيفة البراءات (م 28 ق ملغاة).

أما الرهن التجاري للبراءة، فالأصل أنه يتم بين طرفيه، وبالنسبة للغير بمجرد الاتفاق، حتى ولو لم يكن مكتوباً أو ثابت التاريخ<sup>(2)</sup>، والمهم لكي ينفذ

---

(1) مال منقول معنوي.

(2) ويمكن إثبات الرهن التجاري بكافة طرق الإثبات المقبولة في المسائل التجارية (م 76 ت

ملغاة).

في مواجهة الغير أن تنتقل حيازة الشئ فعلياً أو رمزياً إلى الدائن (المادة 76 ت ملغاة وما بعدها). مع ضرورة التأشير بالرهن في سجل البراءات، ونشره في صحيفة براءات الاختراع (م 28/2، 3 ملغاة).

وكما يجوز رهن البراءة مستقلة، فإنه يجوز رهنها تبعاً للمحل التجاري طالما أنها تكون عنصراً فيه، ولكن يشترط الاتفاق صراحة على ذلك. ويخضع الرهن في هذه الحالة لأحكام القانون رقم 11 لسنة 1940 الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها، فضلاً عن مراعاة التأشير في سجل البراءات. " المادة 28/2، 3 ملغاة "، كما سيجئ بيانه.

وتتفق كل هذه المبادئ، مع ما نصت عليه المادة 21 من ق 82 لسنة 2002 المذكورة، والتي يستدل من عباراتها أنه كما يجوز لمالك براءة الاختراع رهنها رهناً حيازياً، فإنه لا مانع قانون من أن يرهنها رهناً رسمياً، حيث لم يرد بالنص أي حظر لهذا الرهن الرسمي لبراءة الاختراع (راجع المادة 21 سالفه الذكر).

#### 26- الحجز على البراءة:

تعتبر البراءة عنصراً من عناصر الذمة المالية للمدين، فهي - كما عرفنا - مال منقول معنوي، لذلك تدخل في الضمان العام للدائنين. وبناء عليه، يجوز للدائن الجز على براءة الاختراع المملوكة لمدينة، وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة (المنقولات) أو حجز مال للمدين لدى الغير (م 29/1 ملغاة).

وهكذا، يعامل المشرع براءة الاختراع تارة كأنها منقول مادي، ومن ثم فإنها تخضع لإجراءات الحجز على المنقولات المادية، ويعاملها تارة أخرى وكأنها حق شخصي، باعتبار أنها حق يرد على شئ غير مادي، وبذلك يخضعها لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير.

ويعفى المشرع إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه،

بما في ذمته قبل المحجوز عليه. (م 29/1 ملغاة) على أساس أن الإدارة ليست مدينة بشئ قبل مالك البراءة.

وعلى الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسي المزاد لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل<sup>(1)</sup>، ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير (م 29/2 ملغاة).

وينشر عن الحجز في صحيفة براءات الاختراع (م 29/3 ق - م 37 لائحة ملغيتان).

وقد سار المشرع في قانون 82 لسنة 2002م (على نهج ما قرره المشرع في القانون الملغى) حيث تنص المادة 22 من قانون 82 لسنة 2002م على أنه:

الحجز على البراءة:

يجوز للدائن ان يوقع الحجز على براءة الاختراع الخاصة بمدينة وفقا لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير، ولا يلتزم مكتب البراءات بالأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما في الذمة قبل المحجوز عليه.

ويجب على الدائن ان يعلن الحجز ومحضر مرسي المزاد لمكتب البراءات للتأشير بهما في السجل ولا يكون أيهما حجة على الغير الا من تاريخ ذلك التأشير.

وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

---

(1) سجل براءات الاختراع.

## المطلب الثاني

### التزامات صاحب البراءة

27 - أولاً: الالتزام بدفع الرسوم السنوية:

يلتزم المخترع عند تقديم طلب البراءة أو طلب التجديد بدفع رسم قدره خمسة جنيهات (م 13/1 ملغاة).

وفضلاً عن هذا الرسم الأصلي، يلتزم مالك البراءة بدفع رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية لغاية انتهاء مدة البراءة، ويكون هذا الرسم مائة قرش عن السنة العادية، ويزداد سنوياً<sup>(1)</sup> بإضافة خمسين قرشاً عن السنة السابقة. ولا ترد هذه الرسوم بأية حال<sup>(2)</sup>. (م 13/2، 3 ملغاة).

قد يقال أن الالتزام بدفع الرسوم هو مقابل الحماية التي تكفلها الدولة للبراءة. والرأي الغالب هو أن فرض رسم سنوي تصاعدي، إنما قصد به التخفيف من على عاتق المخترع في السنوات الأولى التي تتطلب نفقات كثيرة في التجارب، وزيادة هذه الرسوم في السنوات التالية المربحة.

وهكذا، فإن فرض رسوم سنوية تصاعدية ستجعل أصحاب الاختراعات التافهة يمتنعون عن دفع الرسوم المستحقة، وبالتالي يسقط الحق<sup>(3)</sup> المترتب على البراءة، ويصبح الاختراع ملكاً مباحاً للكافة إذا لم يدفع مالك البراءة الرسوم المستحقة في مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها (م 34/د ملغاة).

ويشهر انقضاء البراءة، عن طريق نشره في صحيفة براءات الاختراع. (م 39 لائحة ملغاة).

---

(1) رسم تصاعدي.

(2) أي حتى ولو رفض طلب البراءة أو طلب التجديد لأي سبب كان.

(3) أي تلغى البراءة.

ونظم المشرع مسألة التزام المخترع بدفع الرسوم، في المادة 11 من ق 82 لسنة 2002م، حيث تقضي هذه المادة، بأنه:

رسم طلب البراءة والرسم السنوي:

(أ) يستحق رسم عند تقديم طلب براءة الاختراع كما يستحق رسم سنوي يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة حماية البراءة.

(ب) وتحديد اللائحة التنفيذية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف جنية عند تقديم الطلب وبما لا يجاوز ألف جنية بالنسبة للرسم السنوي.

(ج) كما تحدد اللائحة قواعد تخفيض هذه الرسوم وأحوال الإعفاء منها.

أتعاب الخبراء:

(د) ويتحمل مقدم طلب الحصول على البراءة أتعاب الخبراء الذين يستعين بهم مكتب البراءات ومصرفات الفحص.

أيضاً، تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور، تنظيمًا لهذا الالتزام.

28- ثانياً: الالتزام باستغلال الاختراع - الترخيص الإجباري:<sup>(1)</sup>

يلتزم مالك البراءة باستغلال الاختراع في مصر في خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ منح البراءة، وأن يكون هذا الاستغلال وافياً بحاجات للبلاد، وأن يكون مستمراً. (م 30 ق ملغاة المذكورة).

---

(1) (أنظر ما سبق بند رقم 17).



فاستغلال الاختراع موضوع البراءة، ليس حقاً فقط للمخترع، وإنما هو التزام عليه، فتمنح البراءة لم يشرع عبثاً، بل أريد منه أن يكون أحد أسباب تقدم الصناعة القومية، وليس عائقاً لمسيرة النهضة الصناعية.

على أن، عدم استغلال الاختراع لا يسقط الحق في البراءة الممنوحة عنه، وإنما يجيز لإدارة براءات الاختراع، أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص أو مشروع قادر على ذلك، بصفة جديدة.

حالات جواز منح الرخصة الإجبارية للغير، كما جاءت في المادة 30 ق ملغاة:

1- عدم استغلال مالك البراءة<sup>(1)</sup> الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ حصوله على البراءة.

فإذا كان عدم استغلال البراءة لسبب خارج عن إرادة صاحبها واقتنعت إدارة البراءات بذلك، فإنه يجوز لها برغم فوات مدة الثلاث سنوات المذكورة، أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل (م 31 ق ملغاة).

2- إذا عجز صاحب الاختراع عن استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد. إذ يعد إخلالاً بواجب الالتزام بالاستغلال أن يكون الاستغلال الفعلي بقدر لا يكفي حاجة البلاد.

3- توقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين<sup>(2)</sup>. فإذا قام صاحب البراءة فعلاً باستغلال اختراعه، ولكنه توقف عن ذلك الاستغلال خلال سنتين متتاليتين، فإن هذا التوقف يدل إما على عجز مالك

---

(1) سواء بنفسه أو عن طريق التنازل عن البراءة، أو تأجيرها، أو الترخيص للغير في استغلالها.

(2) على الأقل، فإذا كان التوقف لفترات متقطعة كشهر أو أكثر، فلا يجوز لإدارة البراءات منح

ترخيص إجباري، ولو زاد مجموع مدة التوقف على سنتين.

البراءة عن الاستمرار في الاستغلال، أو عدم تحقيقه لأرباح معقولة... الخ<sup>(1)</sup>.

وإذا قدرت إدارة براءات الاختراع أن التوقف عن الاستغلال خلال المدة المذكورة، كان لسبب خارج عن إرادة صاحب البراءة، جاز لها منحه مهلة قدرها سنتين.

شروط منح الترخيص الإجباري:

1- أن يكون مالك البراءة الذي أخل بالتزامه بالاستغلال، قد رفض التنازل لطلب الرخصة الإجبارية عن حق الاستغلال، أو علق تنازله على شروط مالية باهظة.

2- أن يكون طالب الرخصة الإجبارية قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية.

3- أن يقدم طالب الترخيص الإجباري إلى صاحب البراءة تعويضاً عادلاً.

ويلتزم صاحب الرخصة الإجبارية بدوره باستغلال الاختراع في مصر، خلال السنتين التاليتين لمنح الرخصة الإجبارية. وإلا جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه (م 36 ق ملغاة). وفي حالة إلغاء البراءة، يصبح الاختراع من الملك العام، وتزول عنه الحماية، ويغدو من الأشياء المباحة.

---

(1) يضاف إلى هذه الحالات حالة رابعة نصت عليها المادة 32 ق. أنظر بند 17 السابق

## المبحث الثالث

### الحماية القانونية للبراءة

نظم المشرع حماية خاصة لبراءة الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الصناعية. ويتمثل ذلك في تنظيم دعوي التقليد والدعاوي الجنائية الأخرى، فضلاً عن حق صاحب البراءة (المضرور) في استعمال دعوي المنافسة غير المشروعة، وفقاً للقواعد العامة (حماية عامة)، على نحو ما سيلي بيانه.

أولاً: الحماية الجنائية (الخاصة)

جرائم الاعتداء على الحق في البراءة

1- جريمة تقليد الاختراع:

29- تنص المادة 84/1 ق ملغاة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة<sup>(1)</sup> جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون".

وتقوم جريمة التقليد بفعل معين هو أن يباشر شخص غير صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون حق، أي بفعل يشكل اعتداء على حق صاحب البراءة في الاستئثار بالاستغلال. ويستوي أن يكون التقليد بإنتاج الاختراع أو بيعه للاستثمار الشخصي ودون قصد الإفادة المالية أو الاستغلال التجاري للاختراع<sup>(2)</sup>.

وطالما صدر قرار إداري يمنح حق البراءة للمخترع، فإنه يفترض سوء نية من قام بتقليد صنع الاختراع. ولا يجوز للمتهم أن يثبت حسن نيته وعدم

---

(1) والصحيح في نظرنا ثلاثمائة وليس ثلاثمائة كما وردت بالنص المذكور.

(2) كان يقع التقليد من شخص أراد إجراء تجارب علمية أو دراسات عملية في الاختراع.

علمه بصدور القرار المذكور بمنح البراءة عن الاختراع إذ يفترض علم الكافة بصدور هذا القرار.

وتبرير ذلك، أن كل صانع، أو كل من يباشر الصناعة يفترض فيه أن يقوم بالتأكد، وأن يبحث الأمر ويكشف في سجلات البراءات، فإذا قام بصنع اختراع سبق صدور براءة عنه فإنه يفترض فيه أنه سئ النية، وليس له إثبات العكس<sup>(1)</sup>.

ولا يشترط لقيام جريمة التقليد، أن يثبت صاحب الاختراع التي صدرت عنه البراءة، حصول ضرر فعلي له من جراء تقليد الاختراع، فالضرر مفترض، ولو كان التقليد بهدف الاستعمال الشخصي، أو كانت البضائع المقلدة معيبة، ولا ترقى إلى منافسة السلع الأصلية. ولقاضي الموضوع سلطة تقدير ما إذا كان الفعل مكوناً لجريمة التقليد، وله أن يستعين في ذلك بالخبراء، ولكنه يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض.

## 2- جرائم بيع المنتجات المقلدة أو عرضها للبيع أو استيرادها أو حيازتها:

نصت المادة 48/3 ملغاة على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول، أو استورد من الخارج<sup>(2)</sup> أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسوم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك، متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر.

---

(1) ومع ذلك ، يذهب رأى - مرجوح - إلى إعطاء المتهم الفرصة لإثبات حسن نيته بكافة الطرق ، وهو ما لا يتفق مع صريح نص المادة 48/1 ملغاة ،  
(2) ولو للاستعمال الشخصي.

3- جريمة وضع بيانات بدون وجه حق تؤدي إلى الاعتقاد بالحصول على براءة اختراع:

تقرر المادة 48/4 ملغاة توقيع ذات العقوبة المذكورة آنفاً على "كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة الاختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً".

ويتضح مما سبق، أنه يشترط لقيام الجرائم المذكورة في الفقرتين 3، 4 من المادة 48 المذكورة إثبات علم المتهم بصدور البراءة، فإذا كان المتهم حسن النية، أي لا يعلم بتقليد المنتجات انتفت الجريمة.

وهكذا، افترض المشرع أن من يقوم ببيع سلعة مقلدة أو يعرضها للبيع أو استوردها... الخ، لا يعلم بالتقليد، وإنما يجب إثبات هذا العلم، إذ لا يفترض أن يقوم هذا الشخص بالبحث عن مصدر صنع تلك المنتجات، ليتأكد من أنها غير مقلدة. أما في حالة جريمة التقليد فقد عرفنا أن العلم مفترض في جانب من يقوم بصناعة السلع المقلدة، أي يفترض أنه سئ النية، وتلك قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس.

موقف المشرع في قانون 82 لسنة 2002م بشأن الحماية الجنائية لبراءة الاختراع.

تقضي المادة 32 من القانون المذكور، بأنه:

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (10) من هذا القانون يعاقب بغرامه لا تقل عن عشرون ألف جنية ولا تجاوز مائة ألف جنية.

1- كل من قلد بهدف التداول التجاري موضوع اختراع أو نموذج منفعة منحت براءة عنه وفقاً لأحكام هذه القانون.

2- كل من باع أو عرض للبيع أو التداول أو أستورد أو حاز بقصد

الاتجار منتجات مقلدة مع علمه بذلك متى كانت براءات الاختراع أو براءة نموذج المنفعة صادرة عنها أو عن طرق إنتاجها ونافاذة جمهورية مصر العربية.

3- كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعانات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو براءة نموذج منفعة.

الجزاء في حالة العود:

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه.

جزاء المصادرة والنشر:

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في التقليد وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

يتضح لنا من قراءة المادة 32 من القانون المذكور، أن المشرع قد عاقب كل من ارتكب إحدى الجرائم الثلاث السابق عرضها وهي جرائم تقليد الاختراع، وجرائم بيع المنتجات المقلدة...، وجرائم وضع بيانات بدون وجه حق.

ويلاحظ، من مطالعة المادة 32/1 - 3 المذكورة أن العلم مفترض في جانب كل من قلد بهدف التداول موضوع براءة اختراع أو نموذج منفعة منحت عنه براءة اختراع وفقاً لأحكام هذا القانون، وافترض المشرع أيضاً العلم في جانب كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو براءة نموذج منفعة. وبعبارة أخرى، فإن العلم مفترض في جانب المتهم في الجريمتين المذكورتين. أي أنه يفترض أنه سئ النية، وتقوم قرينة قاطعة على سوء نيته، لا يجوز إثبات عكسها.

أما الجريمة المنصوص عليها في المادة 32/2، فإنه يشترط لقيامها إثبات علم المتهم (يقع عبء الإثبات على المدعي) بصدور البراءة. فإذا كان المتهم حسن النية، أي لا يعلم بتقليد المنتجات، انتفت الجريمة. وقد عرفنا آنفاً موقف المشرع في قانون 1949م المعدل، من هذه المسألة، فلا داعي للتكرار.

وننبه، بأن المشرع قد استبدل عقوبة الحبس (لمرتكب إحدى الجرائم السابقة) بعقوبة الغرامة، إلا في حالة العود، حيث يكون حبس المتهم العائد وجوبياً، إذ اثبت ارتكابه لجريمة أو أكثر من تلك الجرائم، وهو لا ما نؤيده، لأنه قد يشجع البعض على إتيان الجريمة دون مبالاة لعقوبة الغرامة، التي لا تؤثر في كثير من الحالات على كبار التجار أو رجال الأعمال.

ونذكر، بأن المادة 10 من ذات القانون، قد قضت بحق المخترع في منع الغير من استغلال اختراعه، ولكنها أجازت للغير - في حالتين استثنائيتين - استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة، على نحو ما سبق بيانه (راجع ما سبق، بند 20).

ثانياً: الحماية المدنية (التعويض المدني):

30- فضلاً عن الحماية الجنائية الخاصة لحقوق الملكية الصناعية، فإن من حق صاحب الاختراع التمتع بالحماية المدنية، وذلك عن طريق رفع دعوى المنافسة غير المشروعة أمام القضاء المدني، والمطالبة بالتعويض مدنياً عن الضرر الذي أصابه بسبب الاعتداء على حقه بأية صورة من صورة الاعتداء السابق بيانها.

ويلاحظ أن دعوى المنافسة غير المشروعة هي دعوى مدنية أساسها المادة 163 مدني<sup>(1)</sup>. ولذلك، فإن للمخترع اللجوء إليها ولو لم يكن قد حصل

---

(1) ويلاحظ أنه وفقاً للمادة 66/1 - 2 من قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999م، تؤسس هذه الدعوى الآن - في المجال التجاري - على هذه المادة.

على براءة اختراع (حق ملكية صناعية) وإنما بسبب وقوع اعتداء على أسرارها الصناعية، مما يعد فعلاً ضاراً أو إخلالاً بأصول المنافسة الشريفة المعروفة في الوسط التجاري (الإخلال بواجب)، على نحو ما سيُجئ بيانه.

ويجوز لصاحب براءة الاختراع - أيضاً - المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر أمام المحكمة الجنائية، إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت. وننوه بأن دعوى التقيد وبقية الدعاوي التي قررها المشرع لحماية حقوق الملكية الصناعية هي دعاوي ذات صبغة جنائية، ومن المعتاد الجمع بين 3 دعوى التقليد ودعوى المنافسة غير المشروعة.

وجدير بالذكر، إنه في حالة رفع الدعوى المدنية، للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية التي لحقت بالمدعي بسبب الاعتداء على حقوقه، أياً كانت صورة هذا الاعتداء، فإن المشرع قد ألقى بعبء الإثبات على المدعي، كما أنه اعترف للمدعي عليه بالحق في الإثبات العكسي.

وفي هذا الخصوص تنص المادة 34 ق 82 لسنة 2002م، على أنه:

واجب المدعي:

يعتبر المنتج المطابق قد تم الحصول عليه وفقاً للطريقة المشمولة بالبراءة إذا أثبت المدعي في دعواه المدنية:

1- أن المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر للطريقة المشمولة بالبراءة.

2- أو أنه قد بذل الجهد المعقول للكشف عن الطريقة التي استخدمت في الإنتاج.

دور المدعي عليه:

وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر المدعي عليه بأن يثبت أن الطريقة التي استخدمها في الحصول على المنتج المطابق تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والمملوكة للمدعي.



وعلى المحكمة ان تراعي في اتخاذ إجراءات الإثبات حق المدعي عليه في حماية أسراره الصناعية والتجارية.

ثالثاً: الإجراءات التحفظية:

31- يجوز لمالك البراءة أن يتخذ إجراءات تحفظية معينة بمقتضى أمر من محكمة القضاء الإداري، وذلك ليتمكن من إثبات التقليد وتلافي الإضرار بحقوقه.

وهذه الإجراءات هي: (م 49 ق - بقانون رقم 650 لسنة 1955 ملغاة).

(1) الوصف التفصيلي:

يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسوم أو النموذج أثناء نظر الدعوي الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية، وخاصة إعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة (جريمة التقليد) والبضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها (م 49/1 ق ملغاة).

(2) الحجز التحفظي:

كما يجوز لصاحب البراءة أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً بتوقيع الحجز التحفظي على المنتجات أو البضائع المقلدة والأشياء السابق ذكرها. وعلى ألا يوقع الحجز إلا بعد (إلا بشرط) أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعي عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه (م 49/1 المذكورة ملغاة).

ويجوز لصاحب البراءة أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات أثناء نظر الدعوي الإدارية أو الجنائية أو قبل رفع أية

دعوى إدارية أو جنائية. بيد أنه، يجب عليه في هذه الحالة الأخيرة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو اللجنة المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا يطلب هذه الإجراءات من تلقاء نفسها<sup>(1)</sup> (م 49/2 ملغاة).

وإذا بطلب الإجراءات لعدم رفع الدعوى خلال مدة الثمانية أيام، فلا ترفض الدعوى، وإنما يجوز رفعها في أي وقت. وكل ما هنالك أن يسقط الحجز الواقع على الأشياء "جسم الجريمة"، ويقع على المدعي إثبات حقه عند رفع دعواه بأدلة جديدة.

ووفقاً للمادة 49/3 ملغاة، يرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ الإجراءات التحفظية بمقتضى عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي.

ويجوز - عند الاقتضاء - أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الإجراءات ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه (م 46/4 ملغاة). وذلك لأن أعداد أو عمل وصف تفصيلي أو الحجز يتطلب معرفة فنية لا تتوافر غالباً لدى المحضر.

رابعاً: المصادرة والإتلاف والنشر: (م 50/1، 2 ملغاة):

32- المحكمة الجنائية هي وحدها المختصة بتوقيع الجزاءات الجنائية سالفه الذكر. ويحق لمحكمة القضاء الإداري، وللمحكمة الجنائية أن تحكم بعقوبات تبعية هي مصادر الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد، لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات، أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة<sup>(2)</sup>. كما أن لها أن تأمر بإتلاف الأشياء المحجوزة

---

(1) وذلك لاستبعاد الكيد والإضرار بالمنافسين بدون وجه حق، عن طريق اللجوء إلى الإجراءات التحفظية.

(2) كتسليم هذه المنتجات إلى المنكوبين، أو اللاجئين أو الجمعيات الخيرية أو مركز تنظيم الأسرة... الخ.

عند الاقتضاء. ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي، فجهل من يقوم ببيع منتجات أو يستوردها دون علم بأنها مقلدة، لا ينفي أن التعامل في هذه المنتجات يعتبر عملاً ضاراً واعتداءً على صاحب البراءة، يجب وقفه عن طريق مصادرة هذه الأشياء وإتلافها إذا لم الحال.

ويجوز للمحكمة أيضاً، أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

وقد تضمن قانون 82 لسنة 2002م ولائحته التنفيذية أحكاماً مماثلة - بوجه عام - مع الأحكام التي أخذ بها قانون سنة 1949م المعدل ولائحته التنفيذية، مع وجود بعض الاختلاف، كما سيلي.

حيث نظم المشرع في قانون 82 لسنة 2002م ثلاث طرق للإجراءات التحفظية هي:-

1- الوصف التفصيلي (م 33 ق).

2- الحجز التحفظي.

3 - المصادرة والإتلاف والنشر.

الأمر بإجراء تحفظي - من الذي يطلبه ومن الذي يصدره، ومتى؟

إذ أنه طبقاً للمادة 33 ق، يجوز لصاحب براءة الاختراع أو نموذج المنفعة ان يطلب من رئيس المحكمة المختصة بحسب الأحوال إصدار أمر بإجراء تحفظي بشأن المنتجات أو البضائع المدعي بتقليدها للمنتج الصادر عنه البراءة وفقاً للوصف التفصيلي الذي تم الإفصاح عنه في وثيقة براءة الاختراع أو نموذج المنفعة ويصدر الأمر بالإجراءات اللازمة لحفظ هذه المنتجات والبضائع على النحو الذي يتضمن بقاءها بحالتها.

ويجوز أن يصدر الأمر إليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية أيام من تاريخ الصدور.

#### الحجز على البراءة:

كما أنه، طبقاً للمادة 22 ق، يجوز للدائن أن يوقع الحجز على براءة الاختراع الخاصة بمدينة وفقا لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير، ولا يلتزم مكتب البراءات بالأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما في الذمة قبل المحجوز عليه.

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسي المزاد لمكتب البراءات التأشير بهما في السجل ولا يكون أيهما حجة على الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير.

وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وقد عرفنا، أن المشرع قد أوجب في جميع الأحوال، بأن تقضي المحكمة بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في التقليد، وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه (م 32 ق. فقرة أخيرة).

ولرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع، بناء على طلب كل ذي شأن ومقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة وفاء لما يقضي به من الغرامات أو التعويضات. كما له أن يأمر بإتلاف الأشياء المتحفظ عليها عند الاقتضاء (م 35 ق).

## المبحث الرابع

### انقضاء البراءة وبطلانها

أسباب الانقضاء:

33- "تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الأحوال الآتية (المادتان 34، 36 ق ملغيتان - المواد 9، 26، 43 ق جديد):-

(أ) انقضاء مدة الحماية التي تخولها براءة الاختراع وفقاً لنص م 12 ملغاة -  
المادتان 9، 43 ق. جديد.

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها (المادتان 20، 26/2 ق. جديد).

(ج) صدور حكم حائز لقوة الشئ المقضي به ببطلان البراءة (م 26/3 ق. جديد).

(د) عدم دفع الرسوم المستحقة في مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها. ويعلن عن  
البراءات المنتهية في الأحوال السابقة بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية<sup>(1)</sup>. وقد وردت  
هذه الحالات الأربع في المادة 34 ق ملغاة - أنظر لاحقاً م 26/4 ق. جديد.

(هـ) إذا لم يستعمل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به، جاز  
لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه. (م 36 ق ملغاة  
- أنظر لاحقاً م 26/5 ق. جديد).

وهكذا، يتبين أن البراءة تنتهي قانوناً إذا توافرت حالة من الحالات

---

(1) المادتان 38 ، 39 لائحة ملغيتان.

الخمس المنصوص عليها في المادتين 34، 36 ق ملغيتان وأضافت المادة 26/6 ق. جديد حالة سادسة لانقضاء الحقوق المترتبة على براءات الاختراع، كما سيلبي بيانه.

أولاً: انقضاء البراءة بسبب انتهاء مدة الحماية القانونية (م 34/ أ ملغاة).

34- ذكرنا فيما سبق أنه تنتهي مدة الحماية المقررة لبراءة الاختراع بمضي عشرون سنة، وأنه تبدأ هذه المدة من تاريخ طلب البراءة. ونحيل في هذا الصدد إلى ما سبق بيانه بالبندين رقم 15، 16 (المادتان 9، 43 ق. جديد).

ثانياً: انقضاء البراءة بسبب تنازل صاحبها عنها (م 34/ ب ملغاة).

35- الواقع أن البراءة لا تنقضي بالتنازل عنها، إلا إذا كان مفهوم التنازل هو ترك البراءة والتنازل عن الحقوق المترتبة عليها للكافة. يدل على ذلك مثلاً عدم قيام المخترع باستغلال اختراعه أو عدم تصرفه فيه للغير بأي طريقة من طرق انتقال الملكية، أو أن يترك الغير يستفيد من اختراعه وأن يستغله دون إذن منه أو ترخيص بالاستغلال، أو أن يتخذ المخترع موقفاً سلبياً برغم علمه باعتداء الغير على حقوقه في البراءة وخاصة حقه في احتكار الاستغلال.

أما تنازل صاحب البراءة عنها للغير بمقابل أو بدون مقابل، والذي تكلمنا عنه من قبل، ونظمته المادتان 20، 26 ق، فلا يعد مثل هذا التنازل سبباً لانقضاء البراءة أو الحقوق المترتبة عليها إلا بالنسبة لشخصها المتنازل فقط، أما المتنازل إليه فتنقل إليه هذه الحقوق من ذمة المتنازل، وبناء عليه، لم يكن المشرع موقفاً حينما ذكر هذا السبب بين أسباب الانقضاء.

ثالثاً: صدور حكم قضائي بات بطلان براءة الاختراع (م 34/ج ملغاة - المادة 26/3 ق. جديد)

36- لا تبطل البراءة إلا بصور حكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به.

حالات بطلان البراءة:

تنص المادة 35 ملغاة على أنه "لإدارة براءة الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التي تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين 2،3 من هذا القانون، وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به".

ويؤخذ من هذا النص أنه يجوز الطعن بالبطلان في القرار الصادر بمنح البراءة بعد صدوره (قرار وزير التموين والتجارة الداخلية) في حالات ثلاث وردت على سبيل الحصر<sup>(1)</sup> وهي:-

(1) إذا كان من الممكن أن ينشأ عن استغلال الاختراع إخلال بالآداب أو النظام العام (م 35، م 2/أ ملغيتان).

(2) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية، إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطريق عمليات معينة كيميائية خاصة، وفي هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها، كما سبق بيانه (م 2/ب ملغاة).

(3) إذا كان الاختراع فاقداً شرط الجودة، على نحو ما بيناه من قبل (م 3 ملغاة).

---

(1) ولكننا نميل إلى أن حالات البطلان لم ترد على سبيل الحصر، وإنما جاءت على سبيل المثال

وقياساً على الحالات الثلاث المذكورة، يتجه الرأي إلى إضافة ثلاث حالات أخرى، يمكن فيها طلب بطلان البراءة، وهي:-

1- إذا كان الاختراع علمياً بحتاً غير قابل للاستعمال الصناعي.

2- إذا لم يكن الاختراع جديداً في موضوعه، أي لا يتضمن ابتكاراً، وإنما مجرد فكرة عادية، أو تحسين متوقع لاختراع سابق وحدث هذا التحسين كأثر للتطور العادي المألوف في الصناعة.

3- الإخلال بشرط إجرائي، كعدم كفاية الوصف التفصيلي للاختراع، واللازم إرفاقه بطلب البراءة، للتأكد من أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه (م 16، م 18/1 لاغيتان).

وبعبارة أخرى، تكون البراءة قابلة للإبطال إذا صدرت دون توافر أحد أو كل الشروط الموضوعية أو الشكلية السابق بيانها.

وتتمثل دعوى نزاعاً حول صحة البراءة. ولذلك فإنه يجوز رفعها دون التقيد بمواعيد، كمواعيد دعوى الإلغاء في القرارات الإدارية فيجوز رفع دعوى الإبطال "في أي وقت طالما كانت البراءة قائمة منتجة لآثارها. لذلك قيل بأنها من الدعاوي التي أدخلها المشرع في اختصاص القضاء الإداري بقوانين خاصة".

من له طلب البطلان:

يجوز طلب بطلان البراءة من جانب إدارة براءة الاختراع، ومن كل صاحب مصلحة جدية، في الحكم بإبطال البراءة. وهكذا يجوز لمن يباشر صناعة مماثلة، أو من رفعت عليه دعوى تقليد لأنه بالحكم بالبطلان تنتفي مسؤوليته، كذلك كل من سبق أن تقدم بطلب عن ذات الاختراع، أو سبق حصوله على براءة منه، أن يرفع دعوى الإبطال على صاحب البراءة أو من انتقلت ملكيتها إليه.



وتأكيداً لكل ما ذكرناه آنفاً، تقضي المادة 28/2 ق. جديد بأنه: كما يجوز لمكتب براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة (محكمة القضاء الإداري) الحكم بإبطال البراءات التي تمنح مخالفة لأحكام المادتين 2، 3 من هذا القانون. وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات، متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به (راجع المادتين 2، 3 ق والبندين 10، 12 سابقى الذكر).

#### آثار البطلان:

يترتب على صدور حكم محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ببطلان البراءة، أن تصبح البراءة كأن لم تكن سواء بالنسبة للمستقبل، وبالنسبة للماضي<sup>(1)</sup>، ويصبح الاختراع من الأموال المباعة للكافة.

وعلى إدارة البراءة أن تلغي القرار الصادر بمنح البراءة، وأن تشهر قرار الإلغاء بالتأشير به في سجل براءات الاختراع، والنشر في صحيفة براءات الاختراع. (م 34/ د قانون، المادتان 38، 39 لائحة لاغيه - م 26 فقرة أخيرة، ق جديد).

#### رابعاً: سقوط البراءة:

37 - إذا ألغيت البراءة أو سقطت، فإنه يترتب على ذلك زوال الحقوق المترتبة على البراءة بالنسبة إلى المستقبل فحسب مع بقاء البراءة منتجة لآثارها بالنسبة إلى الماضي. وليس للسقوط - على خلاف البطلان - أثر رجعي.

#### حالات سقوط البراءة:

1- إذا لم تدفع الرسوم السنوية المستحقة في مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها (م 34/ د ملغاة) أو:

---

(1) تطبيقاً لمبدأ الأثر الرجعي للبطلان.

2- إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية عنه (م 36ملغاة).

ويقع السقوط في الحالة الأولى بقوة القانون، بينما يقع في الحالة الثانية بصدور قرار من إدارة براءات الاختراع بإلغاء البراءة.

وعلى الإدارة المذكورة شهر انقضاء البراءة عن طريق السقوط، عن طريق التأشير بإلغائها في سجل براءات الاختراع، وبالنشر في صحيفة براءات الاختراع. (م 34 / د ق - م 38، 39 لائحة لاغيه).

نزع ملكية البراءة وتأميمها:

38- عرفنا، أنه يجوز بقرار من وزير التجارة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة، أو بالدفاع الوطني، ويصح أن يكون ذلك شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها، كما يصح أن يكون مقصوراً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة (م 33 ق ملغاة، أنظر ما سبق رقم 17 مكرر المادة 25 ق. جديد، راجع بند 17 مكرر).

والواقع، أن تأميم البراءة كلياً، يؤدي إلى انقضائها بالنسبة إلى صاحب الاختراع، الذي يكون له الحق في تعويض عادل عن حرمانه من حقه في احتكار استغلال اختراعه.

وتجدر الإشارة إلى أن الحقوق المترتبة على براءة الاختراع تنقضي، بما يسقطها (ينقلها) في الملك العام (كل أفراد المجتمع) إذ توافر حالة من الحالات الست التي حددها المشرع على سبيل الحصر، في المادة 36 ق. جديد، والتي تقضي بأنه:

حالات انقضاء الحقوق المترتبة على براءة الاختراع ست حالات:

تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما يسقطها في الملك العام وفي الأحوال الآتية :-

1- انقضاء مدة الجمعية وفقا لنص المادة (9) من هذا القانون.

2- تنازل صاحب براءة الاختراع عن حقوقه عليها دون الاخلال بحقوق الغير.

3 - صدور حكم بات ببطلان براءة الاختراع.

4- الامتناع لمدة سنة من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية أو الغرامة التأخيرية ومقدارها (7%) من هذه الرسوم بعد إخطاره بالدفع وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

5- عدم استغلال الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح التراخيص الاجباري وذلك بناء على طلب يتقدم به كل ذي شأن إلى مكتب براءات الاختراع.

6- تعسف صاحب براءة الاختراع في استعمال حقوقه في الحالات التي لا يكون التراخيص الاجباري فيها كافيا لتدارك ذلك التعسف.

النشر عن انقضاء حقوق أصحاب البراءة:

ويعلن عن البراءة التي انقضت حقوق أصحابها عليها وفقا لأحكام السابقة بالنشر في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

## الفصل الثاني

### التصميمات والرسوم والنماذج الصناعية<sup>(1)</sup>

#### Les dessins et modeles

(المواد من 119 - 137 ق 82 لسنة 2002م)

أولاً: التعريف:

39- عرف المشرع الرسم أو النموذج الصناعي بقوله "... يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان، لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية (م 37 من ق 132 لسنة 1949 ملغاة).

فالرسم الصناعي هو كل ترتيب للخطوط أو الألوان على السلع أو المنتجات، يكسب هذه السلعة أو المنتج طابعاً مميزاً، أو يضيف عليها رونقاً جديداً وشكلاً جديداً مبتكراً، كالرسوم الخاصة بالمنسوجات والسجاجيد والقطع الخزفية وأوراق الحائط. ولا عبرة في استعمال الألوان في الرسم أو عدم استعمالها، ولا أهمية للطريقة أو الوسيلة التي تطبق بها الرسوم على المنتجات، فقد يتم الرسم آلياً كطبعة رسوم الأقمشة، أو يدوياً، كما

---

(1) وينظمها في فرنسا قانون 14/7/1909 المعدل بقانون 18 يناير 1979.

في النقوش الزخرفية والتطريز، والرسم بالألوان على القطع الخزفية، أو بطريقة كيميائية، كما هو الحال في الصباغة.

أما النموذج الصناعي، فيتمثل في شكل السلعة الخارجي نفسه La forme، وهو شكل قابل للتشكل forme plastique، أو قو القالب الخارجي الذي تتجسم فيه المنتجات أو الآلة المبتكرة مثل نماذج السيارات Carrosserie d'automobiles واللعب، واللمبات الكهربائية، والقبعات، والأزياء، والأحذية، والثلاجات، ونموذج أدوات الزينة والتجميل، وشكل الزجاجات التي تحتوي منتجات معينة، كالمشروبات الغازية أو العطور... الخ.

40- والعنصر الجوهرى في الرسوم والنماذج الصناعية "هو الابتكار الجديد للمظهر الخارجى للمنتجات، فهي تتصل بالشعور وتخطب حاسة النظر. ولذلك فإنه يجتهد - دائماً - التجار في الحصول على الرسوم والنماذج المبتكرة التي تبهر العملاء وتجذبهم، بحيث نرى العملاء يفضلون سلعة على سلعة على الرغم من أن السلعتين متماثلتان من حيث الجودة أو التكوين الداخلى، إلا أن السلعة الأولى تزينها رسوم جذابة، أو أن شكلها الخارجى به مسحة من الذوق الرفيع لا تتوافر في غير من السلعة. ولا يتردد المنتجون في إنفاق مبالغ كبيرة في سبيل الحصول على الرسوم الجذابة ذات الطابع المميز، والنماذج المبتكرة الجميلة. يبدو أنه، لا يشترط في كل من الرسم أو النموذج الصناعى أن يكون على قيمة فنية عالية أو رائعة، أو أن يمثل شكلاً فنياً معيناً، أو أن يكون مبتكراً مستحدثاً بصفة مطلقة. بل يكفي أن يكون الرسم متميزاً بتعبير خاص، أي يتضمن الابتكار الجديد الذي يحميه القانون. ولا يؤثر في شئ أن يكون ذلك الابتكار مستمد من عناصر الطبيعة، أو كانت عناصر الابتكار الجديد مستمدة من الرسوم والنماذج والأشياء الشائعة المألوفة.

ويشترط في النموذج الصناعى أن يؤدي إلى تميز المنتجات المتماثلة ومنحها خصائص ذاتية متميزة، أي أن يكون للنموذج أو الرسم طابعاً مبتكراً.

وقد يستخدم النموذج الصناعي لمنتج معين كعلامة تجارية لذات المنتج أو لسلعة أخرى. فلا مانع قانوناً مثلاً من اتخاذ زجاجة الكوكاكولا علامة تجارية لما بداخلها من شراب الكوكاكولا. مع أنها تعتبر في ذاتها نموذجاً صناعياً.

ويلاحظ أن المشرع قد استبدل لفظ الرسم الصناعي بتسمية جديدة هي "التصميم الصناعي" حيث تنص المادة 119 ق سنة 2002م على أنه: يعتبر تصميماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط وكل شكل مجسم بألوان أو بغير ألوان إذا اتخذ مظهراً مميزاً يتسم بالجدة وكان قابلاً للاستخدام الصناعي. ونرى أن لفظي الرسم والتصميم لهما معنى واحد، فكلاهما يدل على ترتيب الخطوط أو الألوان على السلعة والمنتجات.

ثانياً: شروط الحماية القانونية للتصميم أو الرسم أو النموذج:

أ- أن يعد التصميم أو النموذج لاستخدامه في الإنتاج الصناعي:

41- وهذا الشرط واضح من نص المادة 119 المذكورة وكذلك المادة 27 ق ملغاة، وإلا فلا يكون التصميم أو الرسم أو النموذج الصناعي محلاً للحماية القانونية. فيجب أن يخصص التصميم أو الرسم أو النموذج وأن يكون قابلاً للاستخدام في المجال الصناعي، ولتمييز المنتجات الصناعية، بحيث يندمج في المنتجات التي يطبق عليها، أي يجب أن تكون التصميمات والرسومات والنماذج معدة لتطبيقها مباشرة في صنع المنتجات.

يترتب على ذلك، عدم سريان القانون على التصميمات والرسومات والنماذج المطبوعة في نشرات أو كتالوجات أو إعلانات ترسل للعملاء أو الجمهور بمقابل أو بدون مقابل. ويجوز لأي شخص تقليد تلك التصميمات والرسومات أو النماذج، دون أن تنعقد مسؤوليته قانوناً، فالأصل أنها معدة لهذا الغرض، وهو الأساس في بيعها أو تداولها.

ب- أن يكون التصميم أو الرسم أو النموذج جديداً:

42- يجب أن يكون التصميم أو الرسم أو النموذج الصناعي جديداً ومبتكراً. فالابتكار الجديد - كما قلنا - هو العنصر الجوهرى في التصميمات أو الرسوم والنماذج الصناعية وهو شرط لتمتعها بالحماية القانونية، ولذلك يجب توافره وقت التسجيل. وتنص المادة 46 معدلة على أن "لكل ذي شأن أن يطلب من محكمة القضاء الإداري شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديداً وقت التسجيل... متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ الملغى به".

وبالمثل تنص المادة 133 ق لسنة 2002م، على أنه: للمصلحة (أي مصلحة التسجيل التجاري) ولكل ذي شأن أن يرفع الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بطلب شطب التسجيل التصميم أو النموذج الصناعي الذي تم بدون وجه حق (ومن هذه الأوجه ألا يكون جديداً). وتقوم المصلحة بشطب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك.

ويقع على من يطلب شطب تسجيل التصميم أو النموذج لعدم جدة الابتكار، عبء إثبات ذلك، تطبيقاً لمبدأ أن على المدعى عبء الإثبات. ويقع على عاتق المدعى في دعوى التقليد أو دعوى المنافسة غير المشروعة، عبء إثبات التصميم أو النموذج المسجل جديداً<sup>(1)</sup>. وله أن يثبت ذلك بكل طرق الإثبات، فإذا أفلح في ذلك، فإنه يترتب على ذلك عدم بطلان التسجيل. ويتمتع قاضي الموضوع بسلطة تقدير جدة الابتكار من عدمه، فهذه من المسائل الموضوعية.

واختلف الرأي حول ما إذا كان يشترط لكي يتمتع التصميم أو النموذج بالحماية القانونية أن يحتفظ صاحبه بسرّه إلى أن يتم التسجيل، على غرار الوضع بالنسبة لبراءات الاختراع؟

---

(1) والمسألة محل خلاف حيث يتجه الرأي الغالب إلى أنه يقع على عاتق المدعى عليه إثبات عدم جدة التصميم أو النموذج الصناعي.

يذهب فريق من الشراح إلى ضرورة توافر الجدة الخارجية في الرسم أو النموذج إلى لحظة تسجيله، فإذا أذاعه صاحبه أو نشره أو وضعه على المنتجات قبل تسجيله، صار الرسم أو النموذج من الأموال العامة المباحة، وأعتبر أن صاحبه قد تنازل عنه، فإذا سجل الرسم بعد إذاعته جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب بطلان التسجيل على أساس انتفاء الجدة.

بينما يذهب آخرون إلى أن المشرع (م 46 ملغاة) لم يشترط توافر الجدة الذاتية في الرسم أو النموذج، وأن النشر لأي منهما قبل تسجيله لا يترتب عليه سقوط الحق فيه، أو أن يصبح من الأموال المباحة، كل ما هنالك أن عدم تسجيل الرسوم أو النماذج يحرمها من التمتع بالحماية القانونية وفقاً لقانون 132 لسنة 1949 الملغي، وإن كانت تتمتع بالحماية على أساس دعوى المنافسة غير المشروعة تطبيقاً للقواعد العامة، كما أنها تتمتع بالحماية الخاصة بالمصنفات الفنية طبقاً لقانون 354 لسنة 1954 طالما كانت ذات طابع فني رفيع.

فقياس الرسوم والنماذج الصناعية على الاختراعات هو قياس مع الفارق، لأنه إذا كان المشرع قد فرض على المخترع عدم إذاعة سر اختراعه كشرط لمنح البراءة، فذلك لرغبة الأول في أن يسارع الثاني إلى كشف ذلك السر للمجتمع، عند تقديم طلب البراءة، أما إذا كان المخترع قد أفشى سر اختراعه قبلاً فلا مبرر لمنحه البراءة حيث يصبح الاختراع مباحاً للكافة. هذه العلة غير متوافرة بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية لأنها تتعلق بالمظهر الخارجي للسلع، ولا مصلحة للمجتمع في أن يذاع سرها أو يحتفظ به صاحبها. أي أنه من حق صاحب الرسم أو النموذج أن يسجله حتى بعد ذبوع الرسم، أو النموذج عن طريق عرضه للبيع، أو استعماله على المنتجات قبل تسجيله، أو سرقة، أو تسجيله من غير مالكه. فذلك كله لا يفقده عنصر الجدة، ولا يسقط ملكية صاحبه له، وهو ما نؤيده.



ج- شرط الابتكار:

43- تؤكد مرة أخرى أنه يجب أن يحتوي التصميم أو الرسم أو النموذج الصناعي على عنصر مبتكر أو أكثر، بما يميزه عما سبق الوصول إليه من رسوم ونماذج بواسطة غيره من الأشخاص.

ويتجسد هذا الابتكار في اندماج جديد لأشكال أو لألوان... الخ، بما يعطي التصميم أو الرسم أو النموذج ذاتية مستقلة.

أيضاً، فإن لشرط الابتكار أهمية إذ أن ملكية التصميم أو الرسم أو النموذج الصناعي، إنما تنشأ عن عنصر الابتكار وحده، وبخاصة متى كانت له قيمة فنية وذاتية مستقلة عن غيره. أما التسجيل فليس منشأً لحق الملكية بل هو مقرر وكاشف لهذا الحق فحسب. وعلى أية حال، فالتسجيل قرينة قانونية (بسيطة) على أن من قام به هو المالك الحقيقي للرسم أو للنموذج، حتى يثبت العكس (أنظر في هذا المعنى المادة 46 ق ملغاة).

ثالثاً: تسجيل الرسم أو النموذج:

الإجراءات:

44- يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في سجل خاص يسمى "سجل الرسوم والنماذج الصناعية" (م 38 ملغاة).

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية، إذ رفضت طلب التسجيل لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية (أي الإجراءات الشكلية) ويكون التظلم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة 22، أو أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة (م 40 ملغاة).

وتعطي إدارة الرسوم والنماذج لطالب التسجيل شهادة تدل على إتمام التسجيل، وتشتمل على بيانات تتعلق بالرقم المتتابع للطلب وتاريخه، وعدد الرسوم والنماذج التي يشملها الطلب، وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها، واسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل إقامته. (م 41 ملغاة). ويشهر التسجيل بنشره في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية (م 66 لائحة ملغاة).

وقد نظم المشرع في ق 82 لسنة 2002م مسألة تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي في المواد من 121 - 125 على نحو ما يلي:-

أ- من حيث صاحب الحق في تقديم طلب التسجيل إلى مصلحة التسجيل، تنص المادة 121 على أنه:

صاحب الحق في تقديم طلب التسجيل إلى مصلحة التسجيل التجاري:

مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل الحق في التقدم بطلب تسجيل تصميم أو نموذج صناعي لمصلحة التسجيل التجاري وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون.

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أي ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانه يمنحها أي قانون آخر لرعايا أي دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من:

(أ) اتفاقات المساعدة القضائية أو اتفاقات إنفاذ الصبغة العامة.

(ب) الاتفاقات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل

أول يناير 1995.

ب- من حيث صاحب الجهة المختصة بتلقي طلبات التسجيل، وعدد التصميمات أو النماذج التي يجوز أن يشملها طلب التسجيل، والمسائل التي تنظمها اللائحة التنفيذية للقانون، والحد الأقصى للرسوم. تنص المادة 22 ق، على أنه:

الجهة المختصة بتلقي طلبات التسجيل - سجل المصلحة:

تختص مصلحة التسجيل التجاري بتسجيل التصميمات والنماذج الصناعية في السجل المعد لذلك.

عدد التصميمات أو النماذج التي يشملها طلب التسجيل:

ويجوز ان يشتمل الطلب على عدد من التصميمات والنماذج لا يجاوز الخمسين بشرط ان تكون في مجموعها وحدة متجانسة.

المسائل التي تنظمها اللائحة التنفيذية:

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون:

(1) إجراءات طلب التسجيل.

(2) وعدد التصميمات والنماذج التي يمكن ان يشتمل عليها الطلب الواحد.

(3) وإجراءات الفحص والإشهار عن قرار المصلحة بقبول الطلب.

(4) وإجراءات المعارضة فيه وغيرها من الإجراءات اللازمة.

(5) وكذلك الرسوم المقررة على هذه الطلبات.

(6) وتجديدها.

الحد الأقصى للرسوم:

(7) وعلى كافة الإجراءات المتعلقة بها على ألا تجاوز الرسوم في مجموعها ثلاثة آلاف

جنية.

أما بالنسبة للعاملين بمصلحة التسجيل التجاري، فقد حظر المشرع عليهم التقدم بطلبات تسجيل تصميمات أو نماذج صناعية، خلال مدة زمنية معينة، حتى لا يستغل بعضهم وظيفته في الاعتداء على حقوق أصحاب الحقوق في هذه التصميمات أو النماذج الصناعية.

وفي هذا المعنى تقضي المادة 123 ق. بأنه:

القيد الزمني الخاص بطلبات العاملين بالمصلحة:

لا يجوز للقائمين بالعمل في مصلحة التسجيل التجاري أو يقدموا بالذات أو بالوساطة طلبات تسجيل لتصميمات أو نماذج صناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة.

وجدير بالذكر أن المشرع حظر تسجيل التصميمات أو النماذج الصناعية في حالات ثلاث لوجود أسباب تمنع ذلك، فأوجب المشرع على مصلحة التسجيل إخطار طالب التسجيل بقرارها برفض التسجيل خلال فترة زمنية محددة وبطريقة معينة. وأجاز المشرع لطالب التسجيل التظلم من القرار المذكور في ميعاد معين، وحدد المشرع اللجنة المختصة بنظر هذا التظلم، وأوضح أن اللائحة التنفيذية تنظم عمل هذه اللجنة ومقدار الرسوم، كما أوضح المشرع موعد إصدار قرار اللجنة المذكورة، وأنه يجوز الطعن في قرار اللجنة خلال ميعاد معين.

وفي هذا، تقضي المادة 124 بأنه:

التصميمات والنماذج المحظور تسجيلها: الحظر ثلاث:

لا يجوز تسجيل اي تصميم أو نموذج صناعي من التصميمات والنماذج الصناعية الآتية :

1- التصميم أو النموذج الذي تستلزمه عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج.

2- التصميم والنموذج الذي يتضمن شعارات أو رموزاً دينية أو أختاماً أو أعلاماً خاصة بجمهورية مصر العربية أو بالدول الأجنبية أو الذي ينشأ عن استخدامه إخلال بالنظام أو الآداب العامة.

3- التصميم أو النموذج الذي يتطابق أو يتمثل مع علامة تجارية مسجلة أو علامة مشهورة.

إخطار الطالب بقرار رفض التسجيل - متى؟ كيف؟

وعلى المصلحة في جميع أحوال رفض طلب التسجيل إخطار الطالب بقرار الرفض مسبباً وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول.

التظلم من القرار:

ويجوز التظلم من هذا القرار في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به.

اللجنة المختصة:

وتنظر التظلم لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة اعضاء مجلس الدولة وللجنة ان تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة.

كيفية تنظيم عمل اللجنة ومقدار الرسوم:

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عمل هذه اللجنة وتحدد الرسم المقرر للتظلم بما لا يجاوز خمسمائة جنية.

موعد إصدار قرار لجنة فحص التظلم:

وتصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم. ويكون الطعن على قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان به.

ويلاحظ أنه، يجوز لمصلحة التسجيل تكليف طالب التسجيل بإجراء تعديلات أو استيفاء بعض الأوراق أو الإجراءات. ويجوز لطالب التسجيل التظلم من قرار اللجنة، بل ويجوز لطالب التسجيل نفسه أن يتقدم للجنة المذكورة بطلب إجراء تعديلات أو استيفاءات.

وفي هذا المعنى تنص المادة 125 على أنه:

تكليف طالب التسجيل بتعديلات... الخ، أثر عدم قيامه بذلك ؟

للمصلحة أن تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التي تراها إعمالاً لأحكام المادة (124) على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون فإذا لم يقوم الطالب بهذا الإجراء عد متنازلاً عن طلبه.

التظلم من القرار:

وللطالب أن يتظلم من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (124) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

طلب التعديلات المقدم من جانب طالب التسجيل نفسه:

ويجوز للطالب من تلقاء نفسه أن يتقدم للمصلحة بطلب إجراء التعديلات أو الاستيفاءات المشار إليها وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

آثار التسجيل - الملكية للرسوم أو النموذج أو التصميم:

45- تبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم طلب التسجيل، إذا كان مستوفياً للاشتراطات القانونية (126 ق<sup>(1)</sup>)، وقد قلنا أن التسجيل لا يعدو أن يكون قرينة قانونية بسيطة على ملكية الرسم أو النموذج أو التصميم الصناعي لطالب التسجيل، لأن التسجيل يتم دون فحص موضوعي سابق من

---

(1) ويكون لصاحب هذا الطلب حق احتكار استغلال الرسم أو النموذج.

جانب إدارة التصميمات والنماذج للتحقق من توافر عنصري الجودة والابتكار في التصميم أو النموذج، ومن أن طالب التسجيل هو المالك الحقيقي، وعرفنا - أيضاً - أن التسجيل مقرر لحق الملكية وليس منشئاً له.

وعلى ذلك، فإن المبتكر الأول هو المالك الحقيقي للتصميم أو للرسم أو النموذج حتى ولو لم يتم بالتسجيل، فإذا قام شخص آخر بالتسجيل فهذا يحق للمبتكر الأول أن يطلب من محكمة القضاء الإداري شطب التسجيل الذي تم باسم شخص غيره (م 133 ق سالفه الذكر).

وقد أوضح المشرع الأثر المترتب على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي لصالح صاحبه في مواجهة الغير<sup>3</sup>. ومع ذلك قرر المشرع بأن من قام بالتسجيل يستنفد (يفقد) الحق في منع الغير من استيراد أو بيع أو توزيع المنتجات المتخذة شكل هذا التصميم أو النموذج أو تتضمنه في حالتين. وأيضاً، فإنه لا يعتبر اعتداء على الحق المذكور ما يقوم به الغير من استخدام للتصميم أو النموذج الصناعي المحمي في خمس حالات لا تعتبر - لأسباب متنوعة - اعتداء على هذا الحق.

وبياناً لكل ما تقدم، تقضي المادة 127 ق، بأنه:

يترتب على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي حق صاحبه في منع الغير من صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذه التصميم أو النموذج أو تتضمنه.

ويستنفد الحق في منع الغير من استيراد أو بيع أو توزيع المنتجات المشار إليها إذا قام صاحبه بتسويق تلك المنتجات في اية دولة أو رخص للغير بذلك.

حالات لا تعتبر اعتداء من الغير:

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من استخدام للتصميم أو النموذج الصناعي المحمي من الأعمال الآتية:

1- الأعمال المتصلة بأغراض البحث العلمي.

2- أغراض التعليم أو التدريب.

3- الأنشطة غير التجارية.

4- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المشار إليها وذلك بقصد إصلاحها مقابل أداء تعويض عادل.

5- الاستخدامات الأخرى التي لا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستغلال العادي للتصميم أو النموذج الصناعي المحمي ولا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة صاحبه مع مراعاة المصالح الشرعية للغير.

وأما عن مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي، فقد جعلها المشرع في قانون 82 لسنة 2002م عشر سنوات بدلاً من خمس سنوات التي كانت مطبقة تنفيذاً للمادة 44 من ق. رقم 132 لسنة 1949 الملغي.

وتأكيد لذلك، تقضي المادة 126 من ق 82 لسنة 2002م، بأنه:

مدة الحماية متى تبدأ؟

مدة الحماية المترتبة على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في جمهورية مصر العربية.

تجديد الحماية - متى؟

(1) وتجدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى إذا قدم مالك التصميم أو النموذج طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من المدة وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.



(2) ومع ذلك يحق للمالك أن يقدم طلباً خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية وإلا قامت المصلحة بشطب التسجيل من تلقاء نفسها.

وتتضي المادة 30 من ذات القانون، بأنه:

النشر في جريدة العلامات والتصميمات والنماذج:

تنشر المصلحة قرارات التسجيل والتجديد والشطب في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية مشفوعة بصورة من التصميم أو النموذج الصناعي بحسب الأحوال وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

تسري أحكام المواد 80، 81، 82، 83 على هذا الباب.

وهي الأحكام السابق بيانها بمناسبة دراسة براءة الاختراع.

وجدير بالذكر، أن المشرع قد أقر أيضاً بحماية قانونية مؤقتة تتمتع بها التصميمات أو النماذج الصناعية التي تتوافر فيها شروط التسجيل، والتي تعرض في المعارض الوطنية أو الدولية التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح تلك الحماية (م 132).

انتقال ملكية الرسم أو النموذج الصناعي<sup>(1)</sup>:

أولاً: في القانون الملغي رقم 132 لسنة 1949م ولائحته التنفيذية:

47 - يجوز لمالك الرسم أو النموذج التصرف فيه بكافة أنواع التصرفات. فحق احتكار الرسم أو النموذج، يمثل عنصراً مالياً في ذمة صاحبه، ويعتبر هذا الحق من المنقولات المعنوية.

---

(1) يسرى في هذا الخصوص ذات القواعد والأحكام السابق بيانها في براءة الاختراع.

لذلك، يجوز لصاحب الرسم أو النموذج، التنازل عنه للغير بمقابل أو بدون مقابل، وقد يكون التنازل كلياً أو جزئياً، كما تنتقل ملكية الرسم أو النموذج إلى الورثة في حالة وفاة مورثهم صاحب الرسم أو النموذج.

والتنازل الكلي عن ملكية الرسم أو النموذج يكون بالبيع، أما التنازل الجزئي فقد يكون لمدة محددة، أو في منطقة أو إقليم معين.

وإذا كان الرسم أو النموذج، يدخل ضمن عناصر المحل التجاري، فإن البيع يشمل الرسم أو النموذج، ما لم يوجد شرط مخالف، كما يجوز رهن الرسم أو النموذج أو الحجز عليه.

وتنتقل الملكية فيما بين المتعاقدين (المتنازل والمتنازل إليه). فور تمام العقد، على أن نقل ملكية الرسم أو النموذج لا يكون حجة في مواجهة الغير إلا بعد التأشير به في سجل الرسوم والنماذج وشهره (ونشره) في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية (م 43 ق - م 70 لائحة ملغيتان).

ثانياً: في قانون رقم 82 لسنة 2002م:

تنص المادة 128 على أنه:

بيع أو رهن النموذج الصناعي وتقرير حق انتفاع عليه:

يجوز نقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعي كله أو بعضه بعوض أو بغير عوض كما يجوز رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه.

شرط نفاذ التصرف في مواجهة الغير:

مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعي ولا يكون رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك سجل التصميمات والنماذج الصناعية.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

رابعاً: الحماية القانونية للرسم أو النموذج<sup>(1)</sup>:

أولاً: الحماية الجنائية:

48- المعروف أن الآثار القانونية للتسجيل تبدأ كقاعدة من تاريخ تقديم طلب التسجيل، وذلك باستثناء الحماية الجنائية التي يجب لقيامها تمام التسجيل. وبعبارة أخرى، فإن التسجيل شرط لقيام الحماية الجنائية للرسم أو النموذج.

ويعاقب القانون على جرائم الاعتداء على التصميم أو الرسم أو النموذج:

1- في القانون الملغي لسنة 1949م ولائحته التنفيذية:

أ- جريمة تقليد الرسم أو النموذج:

تنص المادة 48 ملغاة على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين... كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون (م 48/2 ملغاة).

ب- جريمة البيع أو العرض للبيع أو التداول أو الاستيراد من الخارج أو الحيازة:

يعاقب بذات العقوبة المذكورة "كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك، متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر" (م 48/3 ملغاة).

---

(1) نكتفى في هذا الصدد بذكر القواعد الرئيسية، ونحيل إلى ما سبق بيانه في براءة الاختراع.

أنظر ما سبق، البنود 29 - 30.

ج- جريمة وضع بيانات بدون وجه حق:

يعاقب بذات العقوبة المذكورة "كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات أو غير ذلك، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة الاختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً" (م 48/4 ملغاة).

وفضلاً عما سبق، يجوز هنا - أيضاً - اللجوء إلى الإجراءات التحفظية (الوصف التفصيلي - الحجز)<sup>(1)</sup>. كما يجوز الحكم بالتعويض والمصادرة والإتلاف والنشر، على نحو ما سبق ذكره في دراسة براءة الاختراع (أنظر ما سبق، البنود 31 - 32).

2- الحماية الجنائية للتصميم أو النموذج الصناعي، في قانون 82 لسنة 2002م:

مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية:

الجزاءات:

1- كل من قلد تصميماً أو نموذجاً صناعياً محمياً تم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون.

2- كل من صنع أو باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد الاتجار أو التداول منتجات تتخذ تصميماً أو نموذجاً صناعياً مقلداً مع علمه بذلك.

3- كل من وضع بغير حق على منتجات أو إعلانات أو علامات تجارية أو أدوات معينة أو غيرها بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بتسجيله تصميماً أو نموذجاً صناعياً.

---

(1) المادة 49 ق ملغاة.

## الجزاء في حالة العود:

(1) وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن ثمانية آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية.

المصادرة:

(2) وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة التصميم أو النموذج الصناعي المضبوط والمنتجات محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في ارتكابها.

النشر:

(3) وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

الأمر بإجراءات تحفظية:

لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذي شأن ومقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة وعلى وجه الخصوص:

1- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

2- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التي استخدمت أو تستخدم في ارتكاب الجريمة.

3- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند(2).

الأمر بئدب خبير - الكفالة:

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بئدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وان يفرض على الطالب إبداع كفالة مناسبة.

ميعاد رفع الدعوى:

ويجب ان يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل اثر له.

التظلم من الأمر:

يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه إلى رئيس المحكمة الامر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره أو إعلانه له على حسب الأحوال ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغائه كلياً أو جزئياً.

وأخيراً، تنص المادة 137 على أنه: يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الصياغة القانونية في تنفيذ أحكام هذا الباب.

ونلاحظ أن، المشرع في قانون سنة 2002 م قد قسم في المادة 134 المذكورة جرائم الاعتداء على التصميم أو النموذج الصناعي إلى ثلاثة أنواع مثلما كان عليه الحال في قانون سنة 1949م الملغي إلا أن، المشرع قد ألغى عقوبة الحبس في حالة ارتكاب أياً من الجرائم المذكورة لأول مرة، ولم يقرر عقوبة إلا في حالة العود، وهذا أمر منطقي نظراً لانخفاض قيمة الجنيه المصري بطريقة مطردة للأسف. وفضلاً عن عقوبة الغرامة والحبس أو إحدى العقوبتين، أوجب المشرع - كما رأينا - عقوبة المصادرة للتصميم أو النموذج الصناعي المضبوط والمنتجات محل الجريمة والأدوات التي استخدمت في ارتكابها، كما أوجب المشرع نشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه، وهذا أمر حسن في رأينا.

وفضلاً عما سبق ذكره من جزاءات، أجاز المشرع (في المادة 135 المذكورة) لرئيس المحكمة المختصة - بناء على طلب كل ذي شأن أن يأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة، والأمر أيضاً بندب خبير، مع إلزام الطالب بإيداع الكفالة المناسبة. وأوجب المشرع أيضاً على الطالب أن يرفع

أصل النزاع إلى المحكمة المختصة خلال مدة قصيرة هي خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر، وهو حل حسن في رأينا، وذلك حرصاً على عدم الإضرار بمصالح المتهم أو المتهمين الذين تثبت إدانتهم بعد. وتأكيد لذلك الحرص، أجاز المشرع أيضاً لمن يصدر ضده الأمر بالتظلم منه إلى رئيس المحكمة خلال مدة معقولة - هي ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الأمر أو إعلانه له على حسب الأحوال. وبالطبع بأن لرئيس المحكمة سلطة الأمر بتأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً.

ثانياً: الحماية المدنية:

49- تقتصر الحماية الجنائية - كما ذكرنا - على التصميم أو الرسم أو النموذج الذي استوفي العنصر الشكلي (التسجيل). فإذا لم يكن قد تم تسجيله، فيتمتع الرسم أو النموذج بالحماية المدنية، أي تطبيق القواعد العامة عن طريق إقامة دعوى المنافسة غير المشروعة.

ثالثاً: الحماية المقررة لحقوق الملكية الأدبية والفنية:

50- متى كان الرسم أو النموذج ذات قيمة فنية مستقلة، سواء كان مسجلاً أم غير مسجل، جاز لصاحبه التمسك بالحماية المقررة لحقوق الملكية الأدبية والفنية (ق 354 لسنة 1954 بشأن حماية حق المؤلف - ق. رقم 82 لسنة 2002م بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، المادة 940).

## الباب الثاني الأسماء والعناوين التجارية

### الفصل الأول الاسم والعنوان التجاري (الحقوق على الشارات المميزة للمنشأة)

#### المبحث الأول الاسم التجاري "Nom Commercial"

المطلب الأول:

تعريفه وتكوينه

1- التعريف:

51- الاسم التجاري هو التسمية، أو الاسم الذي يستخدمه التاجر (فرد أو شركة) لتمييز محله التجاري (منشأته التجارية) عن نظائره.



ومن الطبيعي، إذا ما قام شخص طبيعي أو معنوي باحتراف التجارة، أن يتخذ له اسماً تجارياً "يباشر تحته التجارة ويعرف به في المحيط التجاري ويعتبر عنواناً على منشأته يميزها عن غيرها". ويستخدم الاسم التجاري، في الأصل، ليميز المحل التجاري ولاجذاب العملاء، وبذلك يكتسب أهمية كبيرة خاصة في المحلات المزدهرة، حتى ليعتبر أكبر عناصر المحل التجاري قيمة.

ويتفنن أصحاب المتاجر في كتابة أسمائها التجارية على واجهة المحلات بطرق مختلفة ومبهرة للعين، كما يوضع الاسم التجاري في أعلى الفواتير، وعلى الخطابات والإعلانات، وصور العقود، والنشرات التي تصدر عن المنشأة، كما يستخدم الاسم التجاري للتوقيع على الالتزامات التجارية التي يجريها التاجر في نشاطه التجاري المعتاد.

وقد يستخدم الاسم التجاري كعلامة تجارية لتمييز بضائع ومنتجات المتجر، بشرط أن يتخذ في كتابته شكلاً مميزاً.

واستخدام الاسم التجاري، ليس رخصة، وإنما يلتزم التاجر قانوناً باتخاذ اسم تجاري، وأن يتكون هذا الاسم بكيفية معينة (قرب المواد 1، 5، 7 من قانون الأسماء التجارية رقم 55 لسنة <sup>(1)</sup> 1951 المعدل بقانون 67 لسنة 1954م). ويلاحظ أن ق رقم 82 لسنة 2002م بشأن حقوق الملكية الفكرية، لم يلغ أو يعدل القانونين المذكورين.

## 2- تكوين الاسم التجاري:

### أ- الاسم التجاري للتاجر الفرد:

52- "على من يملك بمفرده محلاً تجارياً أن يتخذ اسمه الشخصي عنصراً أساسياً في تكوين الشركة". ولا يجوز، إذا كان التاجر فرداً "أن يتضمن الاسم التجاري بيانات تدعو للاعتقاد بأن المحل التجاري مملوك

---

(1) الوقائع المصرية، العدد 28 في 29 مارس 1951

لشركة" (م 1/1، 2). هكذا يتكون الاسم التجاري أساساً من الاسم الشخصي (الاسم المدني)<sup>(1)</sup>، ويجوز أن يتكون من اسم العائلة أو اللقب وحده، أو اسمه الخاص وحده، أو الاسم الخاص واللقب معاً، ويجوز اتخاذ اسم الشهرة كاسم تجاري، إذ يعد كما لو كان الاسم الخاص أو الحقيقي. كان يكون مشهوراً في المعاملات باسم السويسي أو الأسويطي، فيقال "محلات السويسي" أو "محلات الأسويطي".

ولا يجوز أن يتخذ التاجر اسم شخص آخر، ولو بموافقة هذا الشخص أو بناء على ترخيص منه، ولو لم يكن منافساً، فالأصل أنه لا يجوز التصرف في الاسم المدني.

ولا يجوز الاكتفاء بكتابة الأحرف الأولى من الاسم الشخصي للتاجر، ما لم يتكون من جمع هذه الأحرف اسماً تجارياً مبتكراً (مثال محلات ز. ه. ر، وهي الحروف الأولى لشخص يسمى مثلاً زيد هادي ربيع).

وقد يتكون الاسم التجاري من الاسم الشخصي وبيانات أخرى إضافية خاصة بالشخص مثل "محلات الدكتور شريف" أو متعلقة بنوع التجارة مثل "مصنع شهاب الدين للعطور وأدوات التجميل"<sup>(2)</sup>، كما يجوز أن يتضمن الاسم التجاري تسمية مبتكرة مثل "محلات نور الهدى لصاحبها محمد كريم"<sup>(3)</sup>.

53- ويجب أن يكون الاسم الشخصي (والبيانات الاختيارية) مطابقاً للحقيقة، وألا يؤدي إلى التضليل<sup>(4)</sup> أو يمس بالصالح العام. م (2/2).

فلا يجوز مثلاً أن يتضمن الاسم التجاري بيانات تدعو للاعتقاد بأن المحل التجاري مملوك لشركة، بينما هو مملوك حقيقة لفرد واحد حتى لا

---

(1) طعن نقض في 10/12/1959، س 10، ص 713.

(2) أو يقال « جزارة، أو بقاله، أو تجارة، فلان ».

(3) أو فندق سمير أميس، أو الوردة البيضاء، بنسيون زهرة الياسمين... الخ، أنظر م 2/1.

(4) أو اللبس، أنظر طعن نقض رقم 62 في 25/6/1959، س 10، ص 505، طعن نقض رقم

87، في 12/11/59، س 10، ص 651.

يعتقد الغير بوجود أشخاص آخرين يمكن الرجوع عليهم بديون المحل. (أنظر المادة 1/2 سالفه البيان).

وتطبيقاً لذلك - أيضاً - لا يجوز لتاجر أن يذكر في الاسم صفات غير صحيحة، كأن يذكر مثلاً أنه الوحيد على مستوى الجمهورية في صناعة أو تجارة كذا، بينما يكون ذلك مخالفاً للحقيقة، أو يذكر في العنوان صفات غير حقيقية.

ويأخذ نظام الأسماء التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 15 بتاريخ 12/8/1420هـ، بأحكام متماثلة للأحكام المذكورة سابقاً.

حيث تنص المادة الأولى من النظام المذكور على أنه: "على كل تاجر أن يتخذ له اسماً تجارياً يقيده في السجل التجاري، ويتكون هذا الاسم من اسمه في السجل المدني أو من تسمية مبتكرة أو من الاثنين معاً، كما يجوز أن يتضمن بيانات تتعلق بنوع التجارة المخصص لها، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الاسم لائقاً ولا يؤدي إلى التضليل، أو يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية أو يمس الصالح العام.

#### ب- الاسم التجاري للشركة:

54- تنص المادة 5 ق على أن "يكون عنوان شركة التضامن اسماً تجارياً لها. وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل إذا ضم شريك جديد لعضويتها. ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وعنوان واسم الشركات ذات المسؤولية المحددة اسماً تجارياً لها".

وفيما يتعلق بالاسم التجاري لشركة التضامن، تنص المادة 21 من القانون التجاري لسنة 1883م على أن "اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوان للشركة". ويلاحظ أن المشرع قد استخدم عبارة عنوان الشركة "للدلالة على الاسم التجاري لشركات الأشخاص<sup>(1)</sup>. وما يميز هذا الاسم هو أنه يتكون

---

(1) شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة.

من أسماء الشركاء المتضامين فيها، أو من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين مع إضافة بيان يدل على طبيعة الشركة.

وإذا كانت الشركة تتكون من عدة شركاء، وانضم إليها شريك جديد لعضويتها، فلا ضرورة لتعديل عنوان الشركة. كأن يتكون عنوان الشركة من اسم أحد الشركاء وكلمة "وشركاه" في هذه الحالة يجوز أن تحتفظ الشركة بعنوانها بغير تعديل على الرغم من انضمام شريك جديد أو أكثر، إذا يظل العنوان معبراً عن حقيقة الحال.

وبالعكس، إذا تكونت الشركة من شريكين وذكر اسمهما في العنوان، ثم انضم إليهما شريك ثالث، وجب أن يتضمن العنوان إما الاسم الشخصي للشريك الثالث، أو أن يعدل العنوان، بإضافة لفظ "وشركاه".

أما إذا خرج أحد الشركاء المتضامين من عضوية الشركة، أو توفي واستمرت الشركة مع باقي الشركاء، فلا يجوز أن يبقى اسم هذا الشريك في اسم الشركة التجاري، ولو كان ذلك بقبوله أو قبول ورثته. (م 6/1).

ولكن، لا يسري هذا الحكم إذ كان اسم الشركة يشير إلى وجود صلة عائلية بين أعضائها، وظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامين الباقين في الشركة، وكان أحدهم يحمل ذات الاسم العائلي الوارد في الاسم التجاري للشركة (م 6/2).

ومثال ذلك، إذ كان اسم الشركة التجاري يتكون من عبارة "إخوان بدر" وهو ثلاثة أخوة، وخرج أحدهم وظلت الشركة قائمة بين الأخوين الآخرين، جاز أن يظل الاسم التجاري كما هو دون تعديل لأنه يمثل الحقيقة.

54- أما بالنسبة لشركة المساهمة، فلا يجوز لها أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنواناً لها، وإنما يجب أن يكون لها اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها أو نشاطها (م 2 من ق 159 لسنة 1981 المعدل، م 4/2 من قانون الأسماء التجارية).

وتنص المادة 7 من ق رقم 55 لسنة 1951 المعدل، على أنه "يكون عنوان الشركة المساهمة اسماً تجارياً لها أو تسمية خاصة لها، ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة" فيقال مثلاً "شركة مصر للتأمين، أو شركة النصر لصناعة السيارات، أو الشركة المصرية للحديد والصلب... الخ. كما يجوز لشركة المساهمة أن تتخذ تسمية (عنوان) مبتكرة خاصة بها. بشرط أن يتضمن الاسم في جميع الأحوال عبارة "شركة مساهمة" بما يدل على وجود شركة مساهمة، ومثال ذلك "شركة الدلتا الصناعية (إيديال)، شركة مساهمة مصرية "الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) - شركة مساهمة مصرية". والحكمة من ذلك هي حماية الغير، ليعلم أن الشركاء في هذه الشركة، مسئولون مسئولية محدودة (بقدر أسهمهم) عن ديون الشركة.

ومع ذلك، إذا اكتسبت شركة مساهمة ملكية مؤسسة تجارية أخرى، واحتفظت باسم هذه المؤسسة، واتخذته اسماً لها، وجب عليها أن تضيف إلى هذا الاسم عبارة شركة مساهمة (م 7/2 من ق. الأسماء التجارية). ويقصد من ذلك - أيضاً - حماية الغير. مثال ذلك "مصانع (أو شركة نوح للأقطان والأعمال المالية - شركة مساهمة مصرية"، "شركة - محمد علي - شركة مساهمة مصرية)".

55- أما الشركة ذات المسئولية المحدودة، فيكون اسمها أو عنوانها اسماً تجارياً لها<sup>(1)</sup>. ويجوز لهذه الشركة أن تتخذ اسماً خاصاً بها مستمداً من غرضها، وأن تتخذ عنواناً لها يتضمن اسم شريك أو أكثر (م 4/2 من قانون الأسماء التجارية - م 4/3 من قانون الشركات). وحماية للغير حسن النية، أوجب المشرع إذا تضمن عنوان الشركة على اسم شريك أو أكثر أن يشتمل على ما يبين طبيعتها، وذلك بإضافة عبارة "شركة ذات مسئولية محدودة" مع بيان مركز الشركة الرئيسي ورأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية" (م 6/1 من قانون الشركات).

---

(1) المادة 5/2 ق.

ويجوز أن يضاف إلى اسم الشركة أو عنوانها بيان نوع التجارة أو تسمية مبتكرة، أو بيان عن أحد الشركاء.

ويجب بالنسبة لشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مستمداً من غرضها، أن تتميز أسماؤها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجاري المنتشرة في أنحاء مصر (م 4/2 من القانون المذكور).

وحرى بالذكر، أن المشرع التجاري المصري قد بين العناصر المعنوية والعناصر المادية التي يتكون منها المحل التجاري، ولكنه - للأسف - اعتبر الاسم التجاري من العناصر المعنوية الجوازية (غير الإلزامية) للمتجر حيث تقضي المادة 34 من قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999م بأنه:-

1- المتجر مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة، ويجب أن تتضمن عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية.

2- يجوز أن يتضمن المتجر عناصر معنوية أخرى كالاسم التجاري والسمعة التجارية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والحق في الإيجار وحقوق الملكية الأدبية والفنية وحق المعرفة وترخيص الاستغلال والصناعة.

3- ويجوز أن يتضمن المتجر البضائع والأثاث والآلات والأجهزة والمعدات وغيرها من المهمات اللازمة لاستغلال المحل التجاري.

وطبقاً للمادة 38/2 من القانون المذكور: إذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للشهر أو التسجيل، فلا يقوم شهر التصرف في المتجر في صحيفة السجل التجاري مقام الشهر أو التسجيل الخاص إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

وبياناً لكيفية تكوين الاسم التجاري للشركات، تنص المادة الثانية من قانون الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ على أنه: مع مراعاة أحكام

نظام الشركات، يكون اسم الشركة هو الاسم التجاري لها، ويجوز أن يتضمن هذا الاسم تسمية مبتكرة أو بيانات متعلقة بنوع التجارة التي تمارسها.

وأما بشأن اللغة التي يكتب بها الاسم التجاري، فتقضي المادة 3 من القانون السعودي المذكورة بأنه: يجب أن يتكون الاسم التجاري من ألفاظ عربية، أو معربة، وألا يشتمل على كلمات أجنبية، ويستثني من هذا الحكم أسماء الشركات الأجنبية المسجلة في الخارج، والشركات ذات الأسماء العالمية المشهورة، والشركات ذات رأس المال المشترك (المختلطة) التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير التجارة.

وطبقاً للمادة 17/1 - 3 من ق الشركات السعودي لسنة 1385هـ المعدل: يتكون اسم شركة التضامن من اسم شريك واحد أو أكثر مقرونا بما ينبئ عن وجود شركة، ويكون اسم الشركة مطابقاً للحقيقة، فإذا اشتمل على اسم شخص أجنبي عن الشركة مع علمه بذلك كان هذا الشخص مسئولاً بالتضامن عن ديون الشركة. ومع ذلك يجوز للشركة أن تبقى في اسمها اسم شريك انسحب منها أو توفي، إذا قبل ذلك الشريك الذي انسحب أو ورثه الشريك الذي توفي.

وتنص المادة 37 من القانون المذكور على أنه: مع مراعاة الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (17)، يتكون اسم شركة التوصية البسيطة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين مقرونا بما ينبئ عن وجود شركة ولا يجوز أن يتكون من اسم احد الشركاء الموصين فإذا اشتمل اسم الشركة على اسم شريك موص مع علمه بذلك اعتبر في مواجهة الغير شريكاً متضامناً.

وجدير بالذكر، أنه باعتبار أن شركة المحاصة شركة مستترة ولا تتمتع بالشخصية المعنوية، فلم ينظم قانون الشركات السعودي كيفية تكوين الاسم التجاري لها، وهذا أمر منطقي.

وبالنسبة لشركة المساهمة، فيجب أن يكون لها اسماً تجارياً يشق -

في المبدأ - من الغرض من إنشائها أو نشاطها. وتنص المادة 50 ق. شركات سعودي على أنه: لا يجوز أن يشتمل اسم الشركة المساهمة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص أو إلا إذا تملكت الشركة مؤسسة تجارية واتخذت اسمها اسمها لها.

أما بالنسبة لشركة التوصية بالأسهم، فيتكون عنوانها من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين مقرونا بما ينبئ عن وجود هذه الشركة. ولا يجوز أن يتكون من اسم أحد الشركاء الموصين، وتأكيداً لذلك، تنص المادة 154/2 ق. ش سعودي على أنه: ويسري على عنوان شركة التوصية بالأسهم حكم المادة 37 (بشأن شركة التوصية البسيطة). ويسري على الشريك المساهم في الشركة المذكورة الأحكام الواردة في المادة 38 (بشأن حظر تدخل الشريك الموصى في الإدارة الخارجية لشركة التوصية البسيطة).

وأخيراً ننبه بالحكم الخاص بالاسم التجاري أو العنوان التجاري للشركة ذات المسؤولية المحدودة. حيث تنص المادة 160 ق. ش سعودي، على أنه: يجوز أن يكون اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم شريك واحد أو أكثر، ويجوز أن يكون ذلك الاسم "العنوان" مشتقاً من غرضها.

ويلاحظ، أنه لكي لا يقع الغير في الغلط، أو أن ينخدع في النوع أو الشكل القانوني للشركة، فيعتقد - خطأ - أنها شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة بسبب ذكر اسم بعض الشركاء في عنوانها، يجب أن يشتمل عنوان الشركة على ما يبين طبيعتها وذلك بذكر عبارة "شركة ذات مسؤولية محدودة" في جميع العقود والفواتير والإعلانات والأوراق التي تصدرها الشركة. وتذكر العبارة قبل العنوان أو بعده، مع ذكر مركز الشركة الرئيسي ورأسمالها المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية.



## المطلب الثاني

### شهر الاسم التجاري

56- تنص المادة 3 على أنه "إذا قيد الاسم في السجل التجاري وشهر وفقاً لأحكام اللائحة التي تصدر لهذا الغرض، فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم...". هكذا، فإنه يلزم لحماية الاسم التجاري من اعتداء الغير عليه، أن يتم شهره (قيد) في السجل التجاري وشهره في جريدة الأسماء التجارية.

#### 1- القيد في السجل التجاري:

56 مكرر- يوجب قانون السجل التجاري رقم 34 لسنة 1976، أن يشتمل طلب القيد في السجل على بيانات محددة تختلف بحسب ما إذا كان التاجر فرأ أم شركة. ومن هذه البيانات البيان الخاص بالاسم التجاري (م 13 من قانون السجل التجاري - الملحق رقم 1 من اللائحة التنفيذية).

ولمكاتب السجل التجاري أن ترفض طلب القيد عند توافر أسباب جدية، كأن يكون الاسم التجاري غير مطابق للحقيقة، أو كان مخالفاً للنظام العام، أو مخالفاً للأحكام السابق بيانها (م 8/2 من قانون السجل التجاري).

أيضاً، إذا كان اسم التاجر الشخصي (الاسم المدني) ولقبه يشبهان اسماً تجارياً مقيداً من قبل في السجل، وجب عليه أن يضيف إلى اسمه بياناً يميزه عن الاسم السابق قيد<sup>(1)</sup>، وإلا فإن مكتب التسجيل يرفض القيد، يسري هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجاري (م 3 ق).

---

(1) طعن نقض مدني في 10/12/1959 السابق الإشارة إليه - ويمكن رفع اللبس بين الاسمين بعدة طرق ، كذكر تاريخ تأسيس المحل الأحدث ، أو عن طريق إضافة الاسم الخاص أو اللقب أو إضافة اللقب إلى الاسم الخاص ، أو بيان الرابطة العائلية ، بما يكفل تمييز صاحب المتجر الجديد عن صاحب المتجر القديم.

وتوجب المادة 5 من قانون السجل التجاري لسنة 1976، على كل من قيد بالسجل التجاري أن يكتب على واجهة محله وفي جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجاري مشفوعاً ببيان مكتب السجل المقيّد به ورقم القيد.

2- شهر الاسم التجاري في جريدة الأسماء التجارية (النشر):

57- يلزم ثانياً لحماية الاسم التجاري شهر الاسم التجاري وفقاً لأحكام اللائحة الخاصة بالشهر (م 3 ق). وتقضي المادتان 1، 2 من اللائحة التنفيذية لقانون الأسماء التجارية رقم 279 لسنة 1951، بشهر الأسماء التجارية التي يتم قيدها في السجل التجاري في جريدة خاصة تصدرها مصلحة التسجيل التجاري بوزارة التجارة في الأسبوع الأول من كل شهر تسمى "جريدة الأسماء التجارية". ويجب أيضاً شهر كل تعديل يطرأ على الاسم التجاري، أو نوع الشركة أو في موقع المحل أو الفرع أو الوكالة أو نوع التجارة.

وبشأن الالتزام بقيد الاسم التجاري بالسجل التجاري وشهره، تنص المادة (4) من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ على أن: يقدم طلب قيد الاسم التجاري إلى مكتب السجل التجاري. وفي حالة طلب أكثر من تاجر أو شركة قيد الاسم نفسه تكون أولوية القيد لأسبقهم في الاستعمال الظاهر.

وتنص المادة (5) من القانون المذكور على أنه: في حالة قبول طلب قيد الاسم التجاري، يتم شهره بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية. ويجوز لمكتب السجل التجاري أن يرفض الطلب بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه.

وتقضي المادة (6) من القانون المذكور بأنه: لا يجوز لتاجر آخر، بعد قيد الاسم في السجل التجاري، استعمال هذا الاسم في المملكة في نوع

التجارة التي يزاولها، وإذا كان الاسم التجاري المطلوب قيده يشبه اسماً تجارياً سبق قيده في السجل التجاري وجب على التاجر أن يضيف إلى هذا الاسم ما يميزه عن الاسم السابق قيده.

كما تقضي المادة (7) من القانون المذكور: على التاجر فرداً كان أو شركة، أن يكتب اسمه التجاري بشكل واضح على واجهة محله التجاري، وجميع مطبوعاته، على أن يراعي في حالة اختلاف الاسم التجاري للتاجر الفرد عن الاسم المسجل في السجل المدني ذكر اسمه المسجل في السجل المدني كاملاً في جميع مطبوعاته، وأن يتم التوقيع به على جميع معاملاته التجارية.

وأوضحت المادة (4) من اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية لسنة 1420هـ، الجهة التي يقدم إليها طلب قيد الاسم التجاري، وصاحب الحق (صاحب الشأن) في تقديم طلب القيد في السجل التجاري.

كما أوضحت المادة (5) من ذات اللائحة البيانات الواجب ذكرها في طلب القيد (ست بيانات). وبينت المادة (6) من اللائحة سلطات مكتب السجل التجاري الذي يتلقي طلب القيد وأما المادة (7) من اللائحة فقد حددت المدة التي يجب خلالها البت في طلب القيد، وكذا التزام مكتب السجل التجاري بإخطار طالب القيد الذي رفض طلبه، وواجب المكتب في تبرير أسباب الرفض، وحق صاحب الشأن في الاعتراض على الرفض أمام وزير التجارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به.

وأوجبت المادة (8) لائحة إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير، وحق الأول في التظلم من قرار الوزير (الذي رفض اعتراض صاحب الشأن) أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به.

أيضاً، ألزمت المادة (9) لائحة مكتب السجل التجاري عند قبوله الطلب بإعداد بيان يتضمن أربع بيانات. كما ألزمت ذات المادة في فقرتها الثانية،

طالب القيد بنشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدة أخرى محلية على نفقته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه. ولكنه، يجوز تجديد هذه المدة لمدة مماثلة بشرطين هما:-

(1) إذا قد الطالب طلب بذلك قبل انتهاء المدة المذكورة.

(2) إذا وافق رئيس مكتب السجل التجاري بالرياض أو مدير فرع الوزارة على الأسباب المبررة للتجديد.

ويلاحظ أن المادة 9/1، 2 لائحة المذكورة، تم تعديلها بقرارين وزارين سنة 1429هـ، هما قراري وزير التجارة والصناعة رقم 1 بتاريخ 29/2/1429هـ، والقرار رقم 5713 بتاريخ 15/5/1429هـ.

ونص القرار الوزاري الأول رقم 1 على ما يلي:

إن وزير التجارة والصناعة بما له من صلاحيات، بعد الإطلاع على نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 12/8/1420هـ.

وبعد الإطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2015 وتاريخ 20/12/1420هـ وتعديلاتها. وبناء على مقتضيات المصلحة العامة، يقرر ما يلي:

أولاً: يعدل نص المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية ليصبح نصها كالتالي:

المادة (9): عند قبول الطلب يعد مكتب السجل التجاري إعلاناً يتضمن البيانات التالية:

1- اسم طالب القيد طبقاً لما ورد في السجل المدني ومحل إقامته وجنسيته، وإذا كان طالب القيد شركة يوضح اسمها وعنوان مقرها الرئيس.

2- الاسم التجاري.

3- نوع التجارة التي يزاولها التاجر تحت الاسم التجاري.

4- عنوان المحل الذي يزاول فيه التاجر تجارته تحت الاسم التجاري.

ويقوم طالب القيد بنشر الإعلان في جريدة محلية واسعة الانتشار على نفقته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإعلان وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه. ويجوز تجديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا قدم طالب القيد طلباً بذلك قبل انتهاء المدة المذكورة، ووافق رئيس مكتب السجل التجاري بالرياض أو مدير فرع الوزارة على الأسباب المبررة للتجديد.

وتقوم الوزارة بنشر الإعلان في موقعها الإلكتروني خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من قبول القيد.

ثانياً: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

ونص القرار الوزاري الثاني رقم 5713 على ما يلي:

إن وزير التجارة والصناعة بما له من صلاحيات:

بعد الاطلاع على اختصاصات الوزارة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (66) وتاريخ 6/4/1374هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 12/8/1420هـ.

وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2015 وتاريخ 20/12/1420هـ، وتعديلاتها.

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم (1) وتاريخ 29/2/1429هـ.

وبعد الاطلاع على المادة (19) من نظام الأسماء التجارية.

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة. يقرر ما يلي:

أولاً: يُعدّل نص المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية ليصبح كالتالي: المادة (9): عند قبول الطلب يُعدّ مكتب السجل التجاري إعلاناً يتضمن البيانات التالية:

1- اسم طالب القيد طبقاً لما ورد في السجل المدني ومحل إقامته وجنسيته، وإذا كان طالب القيد شركة يوضح اسمها وعنوان مقرها الرئيس.

2- الاسم التجاري.

3- نوع التجارة التي يزاولها التاجر تحت الاسم التجاري.

4- عنوان المحل الذي يزاول فيه التاجر تجارته تحت الاسم التجاري.

وتقوم الوزارة بنشر الإعلان في موقعها الإلكتروني والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار.

ثانياً: يبلغ هذا القرار لمن يلزم لإنفاذه.

ثالثاً: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ نشره على موقع الوزارة.

وقضت المادة 10 من اللائحة التنفيذية المذكورة بأن يتم قيد الاسم التجاري بعد الشعر في السجل التجاري، بأن يعطي مالكة بمجرد قيد شهادة بذلك تشمل ست بيانات.

ويلاحظ، أنه قد تم تعديل هذه المادة بالقرار الوزاري رقم 291 بتاريخ 26/2/1421 هـ والذي نص على أنه:

إن وزير التجارة، بماله من صلاحيات:

وبعد الاطلاع على نظام الأسماء التجارية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 12/8/1420هـ.

وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية الصادر بالقرار الوزاري رقم 2015 وتاريخ 20/12/1420هـ. وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، يقرر ما يلي:  
أولاً: يعدل نص المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية ليصبح نصها كالتالي:

مادة (10) يقيد هذا الاسم التجاري بعد ثلاثين يوماً من الشهر في السجل التجاري ويعطي مالكة بمجرد قيده شهادة بذلك تشمل البيانات التالية:

1- رقم القيد.

2- تاريخ القيد.

3- الاسم التجاري.

4- اسم مالك الاسم التجاري طبقاً لما ورد في السجل المدني ومحل إقامته وجنسيته  
وإذا كان مالك الاسم شركة يوضح اسمها وعنوان مقرها الرئيسي.

5- نوع التجارة التي يزاولها التاجر تحت الاسم التجاري.

6- عنوان المحل الذي يزاول فيه التاجر تجارته تحت الاسم التجاري.

ثانياً: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

ونلفت النظر إلى أنه قد صدر قراراً وزارياً لاحقاً سنة 1422هـ أعاد العمل بنص المادة 10 لائحة الصادرة سنة 1420هـ، وألغي التعديل الذي ورد على هذه المادة بالقرار الوزاري الصادر سنة 1421هـ.

ونص القرار الوزاري رقم 2198 لسنة 1422هـ على ما يلي:

إن وزير التجارة، بماله من صلاحيات:

وبعد الاطلاع على نظام الأسماء التجارية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 12/8/1420هـ.

وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية الصادر بالقرار الوزاري رقم 2015 وتاريخ 20/12/1420هـ.

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم 291 وتاريخ 26/2/1421هـ.

وبعد الاطلاع على مذكرة سعادة وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية المؤرخة في 17/9/1422هـ.

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، يقرر ما يلي:

أولاً: الإبقاء على نص المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية كما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية الصادر بالقرار الوزاري رقم 2015 بتاريخ 20/12/1420هـ وإلغاء القرار رقم 291 بتاريخ 26/2/1421هـ:

#### المادة العاشرة

يقيد الاسم التجاري بعد الشهر في السجل التجاري ويعطي مالكة بمجرد قيده شهادة بذلك تشمل البيانات التالية:

1- رقم القيد.

2- تاريخ القيد.

3- الاسم التجاري.

4- اسم مالك الاسم التجاري طبقاً لما ورد في السجل المدني ومحل



إقامته وجنسيته وإذا كان مالك الاسم شركة يوضح اسمها وعنوان مقرها الرئيسي.

5- نوع التجارة التي يزاولها التاجر تحت الاسم التجاري.

6- عنوان المحل الذي يزاول فيه التاجر تجارته تحت الاسم التجاري.

ثانياً: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

وللقارئ أن يتصور مدى الاضطراب في العمل الذي يقع فيه موظفي السجل التجاري نتيجة للقرارات الوزارية المتسارعة، ومدى الحيرة والشك والمتاعب والمصاريف التي يتكبدها التجار في معاملاتهم مع السجل التجاري!!!

وجدير بالذكر، إنه قد صدر القرار الوزاري رقم 120 بتاريخ 16/1/1422هـ، والذي يجيز اتخاذ أصحاب المهن الهرة اسماً مبتكراً - وليس اسماً تجارياً - بجانب اسمه الشخصي، وذلك بشروط معينة، تضمنتها المواد الخمس التي احتواها القرار المذكور، والذي ينص على أنه:

إن وزير التجارة بما له من صلاحيات... وبعد الإطلاع على نظام اختصاصات وزارة التجارة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (66) وتاريخ 6/4/1374هـ.

وبالإطلاع على القرار الوزاري رقم (346) بتاريخ 1/9/1397هـ المنظم لمزاولة مهنة الترجمة والقرار الوزاري رقم (264) وتاريخ 16/9/1402هـ المنظم لمزاولة مهنة الهندسة والقرار الوزاري رقم (1190) بتاريخ 16/2/1402هـ المنظم لمزاولة مهنة الاستشارات القانونية، والقرار رقم (802) وتاريخ 6/7/1414هـ المنظم لمزاولة مهنة المساحة، والقرار الوزاري رقم (683) بتاريخ 12/5/1418هـ المنظم لمزاولة مهنة الاستشارات الفيزيائية، والقرار الوزاري رقم (946) بتاريخ 26/7/1419هـ المنظم لمزاولة مهنة خدمات الزكاة والضريبة.

وحيث أن بعض هذه القرارات قد أشار إلى جواز أن يتخذ المرخص له اسماً بخلاف اسمه الشخصي والبعض الآخر لم يتطرق إلى ذلك.

وبناءً على ما تضمنته المذكرة القانونية رقم 2512/11 بتاريخ 11/11/1421 هـ من جواز تسمية المكاتب المهنية بأسماء مبتكرة بشرط أن تكون مقرونة باسم صاحب المكتب شخصياً، وذلك لأن إصدار التراخيص لمزاولة أي نشاط مهني يستند في الأصل على توافر شروط معينة في طالب الترخيص منها المؤهلات العلمية والخبرات العملية في حقل اختصاصه.

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، يقرر ما يلي:

المادة الأولى: يجوز لكل شخص مرخص له بمزاولة مهنة حرة أن يتخذ له اسماً مبتكراً يقيده في سجل المهن الحرة مقروناً بتخصصه المهني واسمه الشخصي، شريطة ألا يكون الاسم مقيداً بسجلات المهن الحرة.

المادة الثانية: يجب أن يكون الاسم لائقاً ومتفقاً مع قواعد النظام العام.

المادة الثالثة: أن يكون الاسم المبتكر من ألفاظ عربية، أو معربة، وألا يشتمل على كلمات أجنبية إلا في حالة وجود شريك مهني أجنبي في نفس التخصص.

المادة الرابعة: في حالة قبول الاسم يقوم طالب القيد بنشره في إحدى الجرائد اليومية على نفقته خلال ثلاثين يوماً، وإذا لم يتقدم معترض على ذلك يتم قيده رسمياً.

المادة الخامسة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهة المختصة تنفيذه.

### المطلب الثالث

#### في ملكية الاسم التجاري (الحق على الاسم التجاري)

##### 1- متى تكتسب ملكية الاسم التجاري؟

58- ذكرنا أنه طبقاً للمادة 3 ق<sup>(1)</sup>، إذا تم شهر الاسم التجاري (بالقيد والنشر)، "فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم في نوع التجارة التي يزاولها صاحبه في دائرة مكتب السجل الذي حصل فيه القيد..."

يتبين من هذا النص، أن حق ملكية الاسم التجاري، إنما ينشأ بتمام شهره على الوجه السابق بيانه. وبذلك يحق للتاجر الذي شهر اسمه حق الانفراد باستعمال هذا الاسم، والحق في درء الاعتداء عليه من جانب الغير، أو المنافسين له. ولو كانوا هم السابقين في استعماله.

##### 2- حدود أو نطاق ملكية الاسم التجاري:

59- يمكن القول بأن حماية المشرع للاسم التجاري، أو الحق في ملكية هذا الاسم حق نسبي ومحدود وليس مطلقاً، فهو محدود من حيث نوع أو موضوع التجارة، ومن حيث المكان والزمان.

(أ) فالحق في ملكية الاسم التجاري حق نسبي من حيث نوع التجارة التي يزاولها صاحبه، إذ لا يجوز لتاجر آخر استعمال الاسم التجاري في نفس نوع التجارة أو في تجارة مماثلة لها لاحتمال الخلط واللبس بين محليهما ولكن، لا يستطيع صاحب الاسم التجاري أن يمنع غيره من استعمال هذا الاسم إذا كان هذا الغير يمارس تجارة مختلفة أو غير متشابهة لتجارته، لانتفاء اللبس والتضليل. فالتشابه بين التجارتين لا يقوم - مثلاً - بين معرض لبيع السيارات ومحل لبيع الزهور.

---

(1) والمادة 6 من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ.

(ب) والحق في ملكية الاسم التجاري نسبي من حيث الزمان، فكما نعرف أنه يجب تجديد القيد في السجل التجاري كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد، وإلا يتم محو القيد وتزول الحماية القانونية للاسم (م 9 من قانون السجل التجاري).

وبالمثل تنص المادة 16 من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ على أنه: تنقضي الحماية المقررة بموجب أحكام هذا النظام متى شطب السجل التجاري للتاجر فرداً كان أو شركة أياً كان سبب الشطب. كما تنقضي هذه الحماية بشطب الاسم من التجاري من السجل التجاري بقرار من وزير التجارة إذا تبين أن قيده تم بالمخالفة لأحكام هذا النظام. ولنا عود لهذه المسألة.

(ج) والحق في ملكية الاسم التجاري نسبي من حيث المكان، إذ أن هذا الحق مقصور - في المبدأ - على دائرة مكتب التسجيل الذي حصل فيه القيد (م3). وبعبارة أخرى، فإن حق التاجر في احتكار الاسم التجاري المشهور لمحلّه، محدود بنطاق مكاني هو دائرة اختصاص مكتب السجل التجاري الذي تم فيه شهر هذا الاسم بقيده ونشره. وأراد المشرع من ذلك القضاء على اللبس أو الخلط الذي يقع بين الأسماء المتشابهة داخل هذه الدائرة فقط. كما يبرر هذا المبدأ بوجوب اقتصار الحماية على الدائرة التي تباشر فيها التجارة فعلاً من صاحب الاسم، فالثابت أن القيد يتم في مكاتب السجل التجاري التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي أو أحد الفروع أو الوكالات.

ومع ذلك، يذهب البعض إلى أن التاجر يستطيع أن يوسع في دائرة أو نطاق حماية اسمه، عن طريق قيده في عدة مكاتب للسجل التجاري. ولكننا نميل إلى القول بعدم جواز ذلك، فقانون السجل التجاري يقصر القيد في السجل على مكاتب السجل التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للمحل

أو الفرع أو الوكالة. فهناك تلازم بين القيد في السجل ومباشرة النشاط التجاري فعلاً. ولا يجوز منح الأشخاص سلطة توسيع دائرة حماية الاسم التجاري وفقاً لإرادتهم وإلا لصارت هذه الحماية تحكيمية وانفصلت عن الحكمة من تقريرها.

وتسري الأحكام السابقة الخاصة بتحديد نطاق حق احتكار التاجر لاسمه التجاري، على الأسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، والتوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، إذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (م 4/1). ويترب على ذلك، أنه لا يجوز لأي شركة مما سبق ذكره أن تتخذ لنفسها اسماً تجارياً سبق شهره لشركة أخرى، تمارس نفس نوع التجارة في نفس دائرة مكتب السجل التجاري، الذي تم فيه القيد سواء كان القيد لمركزها الرئيسي أو الفرع أو الوكالة.

ولكن المادة 4/2 تضمنت استثناء على هذه المبادئ. إذ أن تنص على أنه "أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مستمداً من غرضها، فيجب أن تتميز أسماؤها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجاري" (أنظر المادة 13 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري).

وهكذا، لا يكفي أن يكون الاسم التجاري لشركة المساهمة، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة المستمد من غرضها، متميزاً عن غيره من الأسماء المقيدة في سجلات مكتب تسجيل معين، وإنما يجب أن يكون الاسم التجاري لهذه الشركات متميزاً عن غيره في جميع مكاتب السجل التجاري داخل جمهورية مصر العربية. وبعبارة أخرى فإن ملكية الاسم التجاري لهذا النوع من الشركات لا تقتصر على مكتب التسجيل الذي تم فيه القيد، بل تشمل إقليم الدولة بأسره، سواء تم القيد في مكتب سجل واحد، أو في جميع مكاتب السجل بالجمهورية وهذا أمر نادر.

وقيل في تبرير هذا الاستثناء بالنسبة للشركات المذكورة التي تستمد اسمها من غرض تكوينها، أنها تمثل - عادة - قوة أو مشروع اقتصادي له أهميته، وأنه من المفترض أن تمتد خدماتها عبر إقليم الدولة كله، (بل قد يمتد نشاطها إلى الخارج) مما يستوجب أن تتميز أسماؤها عن مثيلاتها في الدولة عامة.

ويتجه رأي آخر، إلى أنه يمكن تفسير نص المادة 4/2 المذكورة على أن المشرع يجعل من اختلاف اسم هذه الشركات عن مثيلاتها جميعاً مجرد شرط لجواز القيد، وذلك حتى ينتفي اللبس فيما بين هذه الشركات. إذ لا يتصور أن يكون المشرع قد قصد أن يفرق من حيث دائرة الحماية، بين الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مشتقاً من غرضها، وبين تلك التي تتخذ عنواناً.

ولا يتصور أن تكون دائرة حماية الحق في الاسم التجاري للشركة ذات المسؤولية المحدودة رهناً بإرادة الشركاء، فإذا اختاروا أن يتكون عنوانها من اسم شريك أو أكثر، فإن الحماية تقتصر على دائرة مكتب السجل الذي تم فيه القيد، بينما تنبسط هذه الحماية على إقليم الدولة كله، إذا اختار الشركاء أن يكون اسم الشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة مستمداً من غرضها.

لهذا كله، يعتقد أصحاب هذا الرأي أن "تحديد دائرة حماية الاسم التجاري جنائياً بدوائر مكتب السجل الذي قيد فيه المشروع يعتبر حكماً عاماً ينسحب على جميع الشركات دون تفرقة" وهو ما نؤيده.

التصرف في الاسم التجاري:

60- الحق في الاسم التجاري حق معنوي يرد على شئ له قيمة مالية، باعتباره عنصراً من عناصر المتجر المعنوية، فهو مال معنوي يرد على أشياء غير مادية، وهو عنصر إيجابي يدخل في الذمة المالية لصاحبه. ولا جدال في حق صاحبه (التاجر الفرد أو الشركة) في التصرف فيه.

وهو حق ينشأ بمجرد استعمال الاسم، حسب القواعد الخاصة بتكوينه، دوغما حاجة إلى قيم الاسم أو نشره، فالقيد والنشر شرطان لازمان لحماية حق ملكية الاسم التجاري من الاعتداء عليه من الغير، كما بيناه.

وتضع المادة 8/1 ق مبدأ هو "لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفاً مستقلاً عن التصرف في المحل التجاري المخصص له". ويهدف هذا المبدأ إلى حماية الجمهورية من اللبس وعد تضليله، بالتصرف في الاسم التجاري لمنشأة اعتاد العملاء التعامل معها، فينتقل الاسم التجاري إلى متجر آخر ويجذب معه العملاء إلى المتجر الثاني مما يعتبر من قبيل الوسائل الاحتيالية.

وهذا المبدأ أمر طبيعي لأن الاسم التجاري هو الرمز المميز للمتجر، ومن ثم لا يتصور أن ينفصل عن المتجر الذي يميزه ليستخدم في تمييز متجر ثان.

ويجوز لمن تنتقل إليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفه التجاري إذ أذن المتنازل أو من آلت إليه حقوقه<sup>(1)</sup> في ذلك، على أن يضيف إلى هذا الاسم بياناً يدل على انتقال الملكية. كأن يضيف اسمه الشخصي بطريقة بطريقه ظاهرة إلى اسم سلفه<sup>(2)</sup>. أو أن يضيف إليه كلمة "خلف" أو "خلفاء"، قبل الاسم أو بعده، وذلك بهدف إعلان الغير بتغير شخص مالك المتجر. ولكن لا يجوز للمشتري أن يستخدم الاسم التجاري في التوقيع على الأوراق والعقود المتعلقة بالتجارة، بل يجب عليه أن يوقع باسمه الشخصي، حتى لا يقوم الخلط بين الأشخاص أو يقع الغير في الغلط.

ويلاحظ أن المشرع لم يكن موفقاً إذ اشترط إذن البائع كشرط لاستعمال المشتري للاسم التجاري، ولو كان هذا الاسم داخلاً ضمن عناصر المحل التجاري المبيعة، وميل إلى القول بأنه إذا كان البيع يشمل الاسم التجاري،

---

(1) الورثة.

(2) ويجب أن يكتب اسم المشتري بخط كبير، أما اسم السلف فيكتب بخط مساحته أصغر.

صراحة أو ضمناً، فلا حاجة إلى إذن خاص من البائع باستعمال المشتري للاسم.

ولا يجوز لبائع المحل التجاري الذي تنازل عن اسمه التجاري، أن ينافس المشتري<sup>(1)</sup>، باستعمال ذات الاسم الذي تنازل عنه بصورة تنطوي على منافسة غير مشروعة. ولكن يجوز لبائع المحل التجاري أن يستعمل الاسم التجاري للمحل المبيع إذا تضمن العقد شرطاً بعدم التنازل عن الاسم التجاري<sup>(2)</sup>.

ولما كان الاسم التجاري مال معنوي، فإنه يجوز الحجز عليه، كما أنه ينقضي بعدم الاستعمال. ويجب التأشير بانتقال ملكية الاسم التجاري في السجل التجاري وشهره في جريدة الأسماء التجارية، حتى يحتج بالتصرف في مواجهة الغير (م 13 من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري).

وقد تضمنت المواد من 8 - 10 من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ، أحكاماً مشابهة لما سبق بيانه.

حيث تنص المادة 8 من القانون المذكورة على أنه: لا يجوز التصرف في الاسم التجاري، ولا يشمل التصرف في المحل اسمه التجاري ما لم يتفق على ذلك كتابة، وفي هذه الحالة يجب على من آل إليه هذا الاسم أن يضيف إليه بياناً يدل على انتقال الملكية، وإذا وافق السلف على استعمال الاسم التجاري الأصلي دون إضافة، كان مسئولاً عن التزامات الخلف المعقودة تحت هذا الاسم إذا عجز الخلف عن الوفاء بها.

وتقضي المادة 9: من آل إليه اسم تجاري تبعاً لمحل تجاري يخلف سلفه في الحقوق والالتزامات التي سبق أن ترتبت تحت هذا الاسم، ومع ذلك يبقى السلف مسئولاً بالتضامن مع الخلف عن تنفيذ هذه الالتزامات. ولا يسري أي

---

(1) لأن البائع ملتزم أساساً بضمان عدم التعرض الشخصي للمشتري.

(2) إلا أنه لا يجوز الاتفاق على حرمان البائع مطلقاً من استعمال اسمه في التجارة طوال حياته، وفي إقليم الدولة بأسره، إذا كان البائع صاحب لاسم مدني مستمد منه الاسم التجاري، وإلما يجوز أن يكون هذا الشرط مقيداً من حيث الزمان أو نوع التجارة.



اتفاق مخالف في حق الغير إلا إذا قيد في السجل التجاري وأخطر به الغير بخطاب مسجل، ونشر في الجريدة الرسمية وجريدة سعودية أخرى، ولم يعترض عليه أحد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الإخطار، أو النشر في الجريدة أيهما أسبق، ولا تسمع دعوى مسئولية الخلف عن التزامات السلف بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتقال ملكية المحل التجاري.

كما تقضي المادة 10: في حالة انتقال ملكية المحل التجاري دون اسمه، يكون السلف هو المسئول عن الالتزامات السابقة على انتقال ملكية المحل، وذلك ما لم يكن هناك اتفاق يقرر بالإضافة إلى ذلك مسئولية الخلف التضامنية عن هذه الالتزامات.

#### المطلب الرابع

##### حماية الاسم التجاري

61- يتمتع الاسم التجاري كسائر حقوق الملكية الصناعية، بنوعين من الحماية: الحماية الخاصة التي قررها له قانون الأسماء التجارية (الحماية الجنائية) والحماية العامة وفقاً لأحكام القانون المدني وقانون التجارة لسنة 1999 (دعوى المنافسة غير المشروعة).

ونتكل - بإيجاز - عن هاتين الحمايةتين:

أولاً: الحماية الجنائية:

62- تنص المادة 9 ق على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل عمداً اسماً تجارياً على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له".

يتضح من النص، أن العقوبة المذكورة توقع على كل من يعتدي عمداً على الاسم التجاري للغير، سواء بالتقليد بالاغتصاب مثلاً. كما تنطبق العقوبة على كل من خالف عمداً حكم من أحكام قانون الأسماء التجارية أو القرارات المنفذة له ولو لم تتضمن المخالفة اعتداء على اسم تجاري آخر. كعدم اتخاذ الاسم الشخصي عنصراً أساسياً في تكوين الاسم التجاري، ومن يضيف إلى الاسم بيانات مضللة أو غير مطابقة للحقيقة، ومن لم يقم بتعديل عنوان شركة التضامن رغم خروج أحد الشركاء الذي كان اسمه مكتوباً بالاسم التجاري، أو عدم إضافة عبارة تقييد شراء المحل التجاري والاسم "خلفاء فلان"، لإعلام الغير بانتقال ملكية الاسم من البائع إلى المشتري الجديد.

ويشترط لتوقيع العقوبة المذكورة، أن يكون الاسم التجاري قد قيد في السجل التجاري وتم شهره في جريدة الأسماء التجارية، كما يشترط أن يكون الاستعمال عمداً، بقصد الإضرار بصاحب الاسم أو قصد إيجاد اللبس وتضليل الجمهور، ويشترط أيضاً، أن يكون المعتدي قد استعمل عمداً اسماً مماثلاً أو مشابهاً لاسم سبق قيده في نفس نوع التجارة، وفي دائرة مكتب التسجيل الذي تم فيه التسجيل، أو خالف عمداً أحكام هذا القانون.

ثانياً: الحماية المدنية:

63- يتمتع الاسم التجاري - كذلك - بالحماية المدنية بمقتضى القواعد العامة تأسيساً على المسؤولية التقصيرية ودعوى المنافسة غير المشروعة.

ويكون للمعتدي عليه أن يطالب بالتعويض بمقتضى دعوى المنافسة غير المشروعة. وللمحكمة المختصة أن تحكم له بالتعويض، ولها أيضاً أن تحكم بمنع استعمال الاسم (أو العنوان) أو تعديله بإضافة بيان معين بما ينتفي معه الخلط أو اللبس، ويجوز كذلك للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

وللحماية المدنية أهميتها، لأنها أوسع من الحماية الجنائية الخاصة،

إذ يجوز رفع دعوى المنافسة غير المشروعة إذا توافرت أركانها سواء أكان الاسم مقيداً ومشهراً أم لا، كما يمكن مباشرة هذه الدعوى، ولو وقعت أعمال المنافسة باغتصاب أو تقليد الاسم في دائرة مكتب السجل الذي قيد به الاسم أم خارج هذه الدائرة، طالما قدرت محكمة الموضوع أن مثل هذه الأعمال تسبب ضرراً لصاحب الاسم.

ولمزيد من التفاصيل نحيل القارئ إلى مؤلفنا (النظام التجاري السعودي لسنة 1424هـ، البنود 17، 87 - 95).

وجدير بالذكر، أن المنظم السعودي حرص على بيان حقوق ذوي الشأن إذا استعمل الاسم التجاري غير صاحبه، أو إذا استعمله صاحبه بالمخالفة للنظام العام.

حيث تقضي المادة 11 نظام بأنه: إذا استعمل الاسم التجاري غير صاحبه أو استعمله صاحبه على صورة تخالف النظام جاز لذوي الشأن أن يطلبوا من وزير التجارة منع استعماله أو شطبه إذا كان مقيداً في السجل التجاري. كما يجوز لهم اللجوء إلى ديوان المظالم للمطالبة بالتعويض أن كان له محل.

كما بينت المادة 12 نظام، جزاء مخالفة نظام الأسماء التجارية، والجزاء في حالة تكرار المخالفة. حيث تقضي بأنه: مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من استعمل اسماً تجارياً بالمخالفة لأحكام هذا النظام، بغرامة مالية لا تزيد على خمسين ألف ريال، وتجاوز مضاعفة العقوبة في حالة تكرار المخالفة.

وحددت المادة 13 نظام المختصون بضبط المخالفات لأحكام القانون واللائحة التنفيذية. حيث تنص على أنه: يتولى ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، موظفو السجل التجاري، كل في دائرة اختصاصه.

وأما عن الاختصاص بالتحقيق في تلك المخالفات، فتنبص المادة 14 نظام على أنه:  
تختص بالتحقيق في مخالفات هذا النظام وتوقيع العقوبات لجنة تشكل بقرار من وزير  
التجارة تتكون من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل متخصصاً في الأنظمة.

وحددت أيضاً المادة 15 نظام، الجهة المختصة بالإدعاء أمام اللجنة المذكورة. حيث  
تنص على أنه: يتولى مباشرة الادعاء أمام اللجنة في مخالفات أحكام هذا النظام ممثل في  
الادعاء العام بوزارة التجارة وفروعها كل بحسب اختصاصه.

وبينت المادة 16 نظام، أن الحماية القانونية للاسم التجاري تنقضي إذا تحقق أحد  
سببين - فوفقاً لهذه المادة: تنقضي الحماية المقررة بموجب أحكام هذا النظام متى تم شطب  
السجل التجاري، فرداً كان أو شركة، أياً كان سبب الشطب، كما تنقضي هذه الحماية بشطب  
الاسم من السجل التجاري بقرار من وزير التجارة، إذ تبين أن قيده تم بالمخالفة لأحكام  
هذا النظام.

وأجاز المشرع السعودي لذوي الشأن الاعتراض على قرارات مكتب السجل التجاري  
وعلى قرارات اللجنة المختصة بتوقيع العقوبات. وفي هذا الخصوص تنص المادة 17 نظام على  
أنه: يجوز لذوي الشأن الاعتراض أمام وزير التجارة على قرارات مكتب السجل، وعلى قرارات  
اللجنة المختصة بتوقيع العقوبات، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالقرار. ويعد  
في حكم القرار رفض مكتب السجل التجاري أو امتناعه عن اتخاذ قرار كان من الواجب  
عليه اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح. ويجوز لذوي الشأن أيضاً التظلم أمام ديوان المظالم من  
قرارات وزير التجارة الصادرة بشأن اعتراضاتهم أو الصادر بناء على المادة 11 أو المادة 16  
من هذا النظام، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بقرار الوزير.

وفي حالة عدم صدور قرار من الوزير بشأن الاعتراض أو الطلب  
المقدم له في مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض أو الطلب

يحق لصاحب الاعتراض أو الطلب التظلم أمام ديوان المظالم من قرار مكتب السجل التجاري، أو قرار اللجنة المختصة بتوقيع العقوبات، أو بشأن طلبه، وذلك خلال ثلاثين يوماً من انقضاء المدة المحددة لصدور قرار الوزير.

وتقضي المادة 18 نظام بأن: يختص ديوان المظالم بالفصل في جميع الدعاوي والمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا النظام.

ونذكر بأن كل من مصر والمملكة العربية السعودية أعضاء في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة 1883م المعدلة. وطبقاً للمادة 1/1 من هذه الاتفاقية: تشكل الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية الملكية الصناعية.

وتنص المادة 1/2 من الاتفاقية المذكورة على أنه: تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري، وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ، وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة.

أما المادة 1/3 من الاتفاقية المذكورة فتتضمن على أنه: تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها. فلا يقتصر تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الحرفي، وإنما تطبق كذلك على الصناعات الزراعية والاستخراجية وعلى جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية مثل الأنبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشي والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق. وبشأن حماية الاسم التجاري، حرص واضعو الاتفاقية المذكورة على النص في المادة الثامنة منها، على أنه: يحمي الاسم التجاري في جميع دول الاتحاد دون الالتزام بإيداعه أو تسجيله، سواء أكان جزءاً (جزأً) من علامة صناعية أو تجارية أم لم يكن.

ونرى أن هذا النص هام جداً، إذ يكفل الحماية الدولية من جانب اتحاد حماية الملكية الصناعية، للأسماء التجارية المشمولة بالحماية في دول

الاتحاد، حتى ولو لم يكن قد تم إيداع الاسم التجاري أو تسجيله - بعد - لدى الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية.

وتأكيداً لهذا الاتجاه، تنص المادة 9 من اتفاقية باريس المذكورة على أنه: -

1- كل منتج يحمل بطريق غير مشروع علامة صناعية أو تجارية أو اسماً تجارياً، يصادر عن الاستيراد في دول الاتحاد التي يكون فيها لهذه العلامة أو لهذا الاسم حق الحماية القانونية.

2- توقع المصادرة أيضاً في الدولة التي وضعت فيها العلامة بطريق غير مشروع أو في الدول التي تم استيراد المنتج إليها.

3- تقع المصادرة بناء على طلب النيابة العامة أو أية سلطة مختصة أخرى، أو من صاحب مصلحة سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وذلك وفقاً للتشريع الداخلي لكل دول.

4- لا تلتزم السلطات بتوقيع المصادرة على المنتجات التي تمر بالدولة في تجارة عابرة (تجارة الترانزيت).

5- إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد، فيستعاض عن ذلك بحظر الاستيراد أو بالمصادرة داخل الدولة.

6- إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد ولا حظر الاستيراد ولا المصادرة داخل الدولة، فيستعاض عن هذه الإجراءات بالدعاوي والوسائل التي يكفلها قانون تلك الدولة لرعاية في الحالات المماثلة، وذلك حتى يتم التعديل اللازم في التشريع.

إن المواد السابق عرضها وغيرها مما تضمنتها اتفاقية باريس لسنة 1883م المعدلة، تؤكد حرص المشرع الدولي - مثل سائر المشرعين

الوطنيين - على حماية حقوق الملكية الصناعية بوجه عام، وحرص كل أولئك على حماية  
السماء والعلامات التجارية بوجه خاص، لما يترتب على ذلك من تقدم ورقي الصناعة على  
المستويين الوطني والدولي، وبما يترتب على ذلك فوائد هامة لكل من التجار والصناع  
والمستهلكين... الخ.

## المبحث الثاني

### العنوان التجاري أو التسمية التجارية

#### Enseigne ou dénomination ou raison commerciale

تعريف:

65- يقصد بالعنوان التجاري، تسمية مبتكرة أو رمز أو إشارة يستخدمها التاجر كشعار خارجي لتمييز محله التجاري عن غيره، وتوضع التسمية (اللافتة) على واجهة المتجر بقصد لفت نظر الجمهور، مثل عبارة "الديك الذهبي" أو "الصالون الأخضر" أو "الهرم".

التمييز بين العنوان التجاري والعلامة التجارية:

66- الأصل أنه يختلف العنوان التجاري أو "السمة التجارية" عن العلامة التجارية. فالأول يستخدم في تمييز المحل التجاري عن نظائره، أما الثانية فتستعمل بهدف تمييز البضائع والمنتجات.

ومع ذلك، فقد تختلط التسمية التجارية "السمة" بالعلامة التجارية، إذا اختار التاجر تسمية مبتكرة كعلامة لتمييز منتجاته عن مثيلاتها، مثل وضع رسم الحلقات الثلاثة المترابطة ومعها لفظ "التعاون" كعلامة مميزة لمنتجات الجمعية التعاونية للبترول، وكعنوان تجاري للفروع التابعة للجمعية المذكورة، ومثل رسم الفرس الطائر كعنوان تجار لمنشأة تابعة لشركة معينة.

التمييز بين العنوان التجاري والاسم التجاري:

67- يذهب الرأي الغالب في الفقه المصري إلى أن السمة التجارية تختلف عن الاسم التجاري، وأنها تخضع لقواعد قانونية مختلفة عن أحكام الاسم. فالعنوان يتكون من تسمية مبتكرة أو من رمز كما هو الشأن في العلامة، أما الاسم التجاري فيجب أن يدخل فيه الاسم الشخصي كعنصر



أساسي في تكوينه. والاسم التجاري الزامي للتاجر، بينما لا يلزم التاجر باتخاذ سمة أو تسمية تجارية. أيضاً يتمتع التاجر بحرية كاملة في اختيار السمة التجارية، بينما يلتزم في تكوين الاسم بالأحكام السابق ذكرها. أخيراً، وكما نعرف فإن المبدأ عدم جواز التصرف في الاسم التجاري استقلالاً عن المتجر المخصص له بينما يجوز التصرف في السمة التجارية دون المتجر<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك، لا يمكن أن ننكر أن هناك تشابهاً بين الاسم التجاري والعنوان، فكلاهما يستخدم في تمييز المحل التجاري، مما يبرر الربط بينهما. بل يحدث أن يختلط الاسم بالعنوان، كما في الحالات التي يضاف فيها إلى الاسم التجاري تسمية مبتكرة، فتصبح جزءاً لا يتجزأ من الاسم التجاري. ويؤكد هذا المعنى المادة 2 ق<sup>(2)</sup>، التي تقضي بأن عنوان الشركة المساهمة، يكون اسماً تجارياً لها أو تسمية خاصة بها. وهكذا يتضح من النصين المذكورين أن المشرع ينظر إلى التسمية التجارية (السمة) باعتبارها صورة خاصة من الاسم التجاري. وأنه يمكن تصور وجودها في المتاجر المملوكة للأفراد أو لشركات الأشخاص، أو في شركات المساهمة، أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة حيث لا يدخل في تكوين الاسم التجاري اسم شخصي، بل قد يطلق عليها تسمية مبتكرة كاسم تجاري، وهو الغالب خاصة بالنسبة لشركات المساهمة. وتتفق هذه الأحكام مع ما ذكرناه في نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ.

#### ملكية العنوان التجاري:

68- ينشأ الحق للتاجر في العنوان التجاري بأولوية الاستعمال، بشرط أن يكون هذا الاستعمال علنياً، أي ظاهراً فعلاً، ويتحقق ذلك الخصوص بوضع العبارة أو الشارة التي يتكون منها العنوان على لافتة المتجر أو المنشأة.

وبالعكس، ينقضي الحق على العنوان التجاري بترك استعماله. ويتحقق

---

(1) ويعترض البعض ، بحق - على هذا القول ، على أساس أن نصوص القانون صريحة في أن

الاسم التجاري قد يشمل التسمية المبتكرة.

(2) وكذا المادة 2 من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ.

ذلك متى اعتزل التاجر تجارته وأغلق المحل التجاري<sup>(1)</sup>، أو بزوال المحل التجاري ذاته. أو إذا قام صاحب العنوان بنقل ملكيته إلى تاجر آخر. والراجح أن مجرد تسامح صاحب العنوان في استعمال الغير له، لا يعد تركاً للعنوان، ولا يسقط ملكيته.

نطاق الحق في ملكية العنوان التجاري:

69- يمكن القول بأن هذا الحق نسبي من حيث:

(1) نوع التجاري التي يزاولها صاحب العنوان التجاري.

(2) من حيث المكان: الحق في العنوان مقصور من حيث المكان، على القدر الضروري اللازم لانتفاء الخلط واللبس، فقد تقتصر حماية العنوان على مدينة يوجد بها المحل، وقد تمتد إلى مدن أخرى تتحدد بمدة شهرة المحل، وهي مسألة تقديرية مناطها ألا يترتب على استعمال نفس العنوان الخلط أو تضليل الجمهور.

شروط حماية التسمية:

70- الراجح في نظرنا أن التسمية التجارية لا تخرج عن أن تكون صورة خاصة من الاسم التجاري. لذلك فإن حمايتها تخضع لذات أحكام حماية الاسم التجاري، وهي:

1- قيد التسمية في السجل التجاري.

2- شهر التسمية، بنشرها في جريدة الأسماء التجارية.

3- ألا تكون التسمية مؤدية إلى التضليل أو الخلط بين المتجر وبين التاجر التي سبق قيد تسميتها في السجل. وإلا فيلزم إضافة بيانات مميزة.

---

(1) والرأى الغالب أن ملكية العنوان لا تكتسب بالتقادم القصير أو الطويل ، ولو تحققت الحياة الهادئة والمستمرة لمدة 15 سنة ، إذ لا يتفق ذلك مع طبيعة حقوق الملكية الصناعية ، وهو الراجح في نظرنا.

4- ألا تفس التسمية بالصالح العام (كاختيار تسمية تنظيم الأسرة، أو الأمن الغذائي، أو مجلس الشعب، أو الهلال الأحمر مثلاً). تطبيقاً للمادتين 2/2، 3 ق.

5- أن تتضمن التسمية طابع الابتكار والجدة والتميز، كتسمية (سان مايكل "أو تسمية" الدردنيل "أو الموت" <sup>(1)</sup>Mammouth، أما التسميات النوعية أو الضرورية، كالألفاظ "صيدلية" أو "مخزن" أو "بازار"، فلا تتمتع بالحماية.

6- أن تكون التسمية قد استعملت بشكل علني، بنشرها في نشرات أو أوراق أو إعلانات، ولو كان هذا الاستعمال قد تم قبل افتتاح المتجر لدخول الجمهور فيه.

ويتفق كل ما ذكر مع ما سبق بيانه من أحكام قانون الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420هـ ولائحته التنفيذية.

صور حماية التسمية التجارية - نطاقها - وسائلها:

71- يتجه الرأي الغالب في الفقه المصري إلى أن العنوان أو التسمية التجارية لا يتمتع بحماية جنائية، كتلك التي يتمتع بها الاسم التجاري.

ومن جانبنا نميل إلى القول بأن العنوان التجاري يتمتع بذات الحماية الجنائية المقررة للاسم التجاري، في حدود ما يتضمنه العنوان من عناصر الاسم. وبعبارة أخرى، لقد رأينا أن التسمية عبارة عن صور خاصة من الاسم التجاري، وعلى ذلك، التسمية التجارية التي توافرت فيها الشروط السابقة، تتمتع بذات الحماية الجنائية للاسم لأنها تدخل في تكوينه حسب قانون الأسماء التجارية.

---

(1) اسم فيل عظيم منقرض.

وفضلاً عن ذلك، تتمتع التسمية التجارية، بالحماية المدنية، بمقتضى دعوى المنافسة غير المشروعة، على النحو السابق بيانه عند دراسة الاسم التجاري. (أنظر بند 63).



## الباب الثالث

### العلامات والبيانات التجارية

تمهيد:

72- تم استخدام العلامات التجارية من جانب الصناع والتجار، لتمييز منتجاتهم منذ عهد صناعة الفخار في العصر الروماني، وكان الهدف من وضع العلامات في ذلك العهد هو مجرد الحيلولة دون سرقة هذه المنتجات.

أما في العصر الوسيط، فقد أصبح المقصود من وضع العلامات على المنتجات هو حماية المستهلكين وضمان مستوى معين من الجودة للمصنوعات، لذلك كان من اللازم استخدام العلامات التجارية.

وأما في العصر الحديث، وبعد ظهور النظام الرأسمالي القائم على المنافسة وحرية التجارة، فلم يعد الهدف من استخدام العلامات التجارية هو حماية جمهور المستهلكين، وإنما يقصد منها حماية التجار والصناع ولتأمين نجاحهم في عالم المنافسة، وانفراد التاجر أو الصانع بإنتاج سلع ذات صفات معينة، واستتبع ذلك أن أصبح استخدام العلامات التجارية من جانب التجار اختيارياً وليس إلزامياً.

النصوص التشريعية:

73- نظم المشرع حماية الحقوق الخاصة بالعلامات والبيانات التجارية

بالقانون رقم 57 الصادر في 9/7/1939 المعدل<sup>(1)</sup>، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رقم 239 لسنة 1939 المعدلة.

جدير بالذكر أن المشرع المصري قد أصدر قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م. وقد ألغي هذا القانون الأخير قانون رقم 57 لسنة 1939م بشأن العلامات والبيانات التجارية.

ومع ذلك، فسوف نتعرض لأحكام كل من القانونين الملغيين والقانون المطبق الآن لما في ذلك من فائدة علمية (أنظر الجريدة الرسمية العدد 22 مكرر، بتاريخ 2/6/2002م، ص 2 وما بعدها حتى ص 28 وما بعدها).

وأما في المملكة العربية السعودية فقد صدر المرسوم الملكي رقم 21 بتاريخ 28/5/1423هـ بالموافقة على النظام الجديد للعلامات التجارية، والذي الغى نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 52 بتاريخ 5/4/1404هـ. ويتكون نظام العلامات التجارية لسنة 1423هـ من 58 مادة مقسمة إلى عشرة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: أحكام عامة (المواد من 1 - 2).

الباب الثاني: إجراءات تسجيل العلامة التجارية وشهرها (المواد من 3 - 19).

الباب الثالث: أثر تسجيل العلامات التجارية (المواد من 20 - 22).

الباب الرابع: تجديد العلامة التجارية وشطبها (المواد من 23 - 28).

الباب الخامس: نقل ملكية العلامة التجارية ورهنها والحجز عليها (المواد من 29

- 32).

---

(1) بقانون رقم 205 لسنة 1956 ، وقانون رقم 69 لسنة 1959

الباب السادس: تراخيص استخدام العلامة التجارية (المواد من 33 - 37).

الباب السابع: العلامات التجارية الجماعية (المواد من 38 - 40).

الباب الثامن: الرسوم (المادتان 41، 42).

الباب التاسع: الجرائم والعقوبات (المواد من 43 - 54).

الباب العاشر: أحكام ختامية (المواد من 55 - 58).

وأما القانون المصري بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م، فقد نظم أحكام العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية، في الكتاب الثاني من هذا القانون والذي يتكون من بابين:

الباب الأول: في العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية (المواد من 63 - 118 أي 56 مادة).

الباب الثاني: التصميمات والنماذج الصناعية (المواد من 119 - 137 أي 19 مادة).

74- خطة الدراسة:

ندرس فيما يلي العلامات التجارية والصناعية (فرع أول، ثم البيانات التجارية فرع ثاني).





## الفصل الأول

### العلامات والبيانات التجارية

#### Trade Mark – Brand

#### الحق في تمييز المنتجات

#### Marques de commerce ou de Fabrique

#### تعريف وتقسيم:

#### (أ) تعريف العلامة التجارية:

75- تعرف المادة 1 من قانون 57 لسنة 1939 الملغي بشأن العلامات والبيانات التجارية، العلامة التجارية بقولها "فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحل والدمغات والأختام والتصاوير، والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز عمل صناعي أو إستغلال زراعي أو إستغلال للغابات أو لمستخرجات الأرض أو أية بضاعة، وإما للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو أنواعها أو مرتبتها أو مضمونها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات".

وباختصار، يقصد بالعلامة التجارية، تلك العلامة التي يضعها التاجر على البضائع التي يقوم بتوزيعها ولا يساهم في إنتاجها، بغرض تمييزها عن غيرها من البضائع المماثلة. والعلامة التجارية تعني أيضاً "شارة تسمح بتمييز منتجات أو خدمات مشروع معين وباجتذاب العملاء نحو هذا المشروع أو منتجاته". ويرى البعض أنها التي يتخذها الصانع أو التاجر شعاراً لمنتجاته أو بضائعه أو خدماته تمييزاً لها عن غيرها من المنتجات والبضائع والخدمات المماثلة.

وتأكيداً لهذه المعاني آنفاً. تعرف المادة 63 من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002م، العلامة التجارية بأنها: هي كل ما يميز منتجاً سلعة كان أو خدمة عن غيره، وتشمل على وجه الخصوص الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً، والإمضاءات، والكلمات والحروف، والأرقام والرسوم، والرموز، وعناوين المحال والدمغات، والأختام والتصاویر، والنقوش البارزة، ومجموعة الألوان التي تتخذ شكلاً خاصاً ومميزاً، وكذلك أي خليط من هذه العناصر إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي، أو استغلال الغابات أو لمستخرجات الأرض، أو أية بضاعة، وإما لدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها وإما للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

وفي جميع الأحوال يتعين ان تكون العلامة التجارية مما يدرك بالبصر.

وفي ذات المعنى، تنص المادة الأولى من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه: تعد علامة تجارية في تطبيق أحكام هذا النظام الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً أو الإمضاءات أو الكلمات أو الحروف أو الأرقام أو الرسوم أو الرموز أو الأختام أو النقوش البارزة، أو أي إشارة أخرى أو أي مجموع منها تكون قابلة للإدراك بالنظر وصالحة لتمييز منتجات

صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية، أو للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الاتجار به، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

(ب) تعريف العلامة الصناعية:

تعني العلامة الصناعية، تلك الشارة التي يضعها المنتج لتمييز البضائع التي ينتجها.

تعريف العلامة التجارية والصناعية - أهميتها:

76- يعرف البعض العلامة التجارية والصناعية، بأنها رمز يوضع على المنتجات، أو يتخذ شعاراً للخدمات، ويهدف إلى تيسير التعريف على مصدر صناعة المنتجات أو مصدر بيعها. أو مصدر الخدمات مما يساعد على إجتذاب الجمهور، ونميل إلى الأخذ بهذا التعريف. وتكتسب الآن العلامات التجارية والصناعية أهمية كبيرة وشهرة، بحيث أصبحت في كثير من الحالات أكبر عناصر المحل التجاري قيمة على الإطلاق، وتتمتع بقيمة ذاتية معتبرة، بسبب إنتشار المنتجات في الأسواق العالمية، والتجاء الصناع والتجار إلى وسائل الإعلان المختلفة كالتلفزيون والراديو والصحف والمجلات والنشرات والإنترنت... الخ، للدعاية عن المنتجات.

فالعلامات التجارية من أهم الوسائل التي يستخدمها الصناع والتجار، لتمكين المستهلك من التعرف على سلعهم الموجودة في أي مكان، حتى لا يضل الجمهور أي ينخدع في أمرها.

## علامة الخدمات<sup>(1)</sup>: "Marque de service"

77- وإلى جانب العلامة التجارية والصناعية، ظهر نوع حديث من العلامات يسمى علامة الخدمة، تستخدم لا لتمييز المنتجات في حد ذاتها، وإنما لتمييز خدمة من الخدمات التي يقدمها أحد الأشخاص أو المتاجر أو الشركات، كالعلامات التي تستخدمها منشآت الإعلان والدعاية لحساب الغير، ومنشآت النقل والفنادق. وكالشارة التي تضعها محلات تنظيف الملابس والمصابغ على الملابس التي قامت بتنظيفها أو صبغها، أو التي تضعها محطات خدمة السيارات على السيارات التي قامت بتشحيمها، وكذلك شارات شركات التأمين.

ويمكن القول بأن العلامات التجارية هي بوجه عام علامات خدمات، لأن القيام بتوزيع السلعة يعتبر في حد ذاته خدمة من نوع خاص (خدمة بمقابل). ولذلك، فإن علامات الخدمات لا تختلف في شئ عن العلامات التجارية، كما نشير بأن العلامات التجارية والصناعية تخضعان لذات القواعد والأحكام، ولا تترتب أية آثار قانونية على التفرقة بينهما.

78- تقسيم:

ندرس على التوالي أشكال وشروط العلامة التجارية، تسجيل العلامة التجارية، ملكيتها وحمايتها، ونخصص لكل مبحثاً مستقلاً.

---

(1) يجيز القانون رقم 205 لسنة 1956 الملغى ، ورود العلامات على الخدمات ، وكذلك القانونين المصري والسعودي المذكورين ، على نحو ما سبق بيانه.

## المبحث الأول

### أشكال وشروط العلامة التجارية

#### المطلب الأول

##### أشكال العلامة التجارية "ما يصلح علامة تجارية"

79- ذكرت المادة الأولى من قانون رقم 57 لسنة 1939 الملغي السابق ذكره تعريف العلامة التجارية، وأشارت إلى العناصر والأشكال التي تتكون منها العلامة التجارية. وكذلك الحال في المادة الأولى في كل من القانونين المصري لسنة 2002م، والسعودي لسنة 1423هـ.

ويتبين من هذه النصوص، أن المشرع يجيز وضع العلامات لتمييز البضائع والمنتجات، سواء أكانت من طبيعة صناعية أو زراعية أم إستخراجية، وسواء أكانت من طبيعة صلبة أم سائلة أم غازية، وكذلك لتمييز الخدمات.

واستقر الرأي، على أن العناصر والأشكال التي تتألف منها العلامة التجارية (موضوع العلامة) والتي عددها النصوص، إنما وردت على سبيل المثال لا الحصر<sup>(1)</sup>.

ونعرض فيما يلي أهم أشكال العلامة التجارية، حسب التعداد الذي أورده المادة الأولى من القوانين المذكورة.

(1) الأسماء والإمضاءات:

80- يجوز أن تتكون العلامة التجارية من اسم أو إمضاء التاجر أو

---

(1) لأن النصوص القانونية تضمنت عبارة (وأية علامة أخرى) ، وعبارة (وتشمل على وجه الخصوص ( وعبارة ) أو أى إشارة أخرى أو أى مجموع منها... )

الصانع، بشرط أن يتخذ هذا الإسم أو الإمضاء شكلاً متميزاً، كأن يكتب الإسم بالخط الكوفي أو العربي أو الفارسي، أو يتخذ الإسم شكلاً هندسياً كمربع أو دائرة أو مثلث. ومن الأسماء الشائعة في مصر "الشبراويشي، لتمييز بعض المنتجات العطرية، وهيلتون، وشيراتون، وسميراميس لتمييز بعض الفنادق، ومثل إطلاق اسم "رينو، بيجو، ستروين، فولكس" لتمييز ماركات السيارات، و"نفرتي، براذر، سنجر" لتمييز نوع معين من ماكينات الخياطة.

## (2) الكلمات والتسمية المبتكرة والعنوان التجاري (عناوين المحال التجارية).

80 مكرر- وقد تتكون العلامة التجارية من كلمة أو أكثر تكون تسمية مبتكرة، مثل "صابون لوكس، كامى، ديتول... الخ" ومثل ثلاث "فيليبس، إيديال، كرياتى" ومشروب "ميراندا، سفن أب، فانتا، بيبسى كولا" وجبن "روكفور، فلمنج، والبقرة الضاحكة" وحلاوة "الرشيدى". ويجوز أن تكون التسمية المبتكرة هي ذات العنوان التجاري، مثل "صيدناوى، شركة بيع المصنوعات، شيكوريل"، ويجوز استعمال الإسم الشخصي للغير كعلامة تجارية، بشرط موافقته أو موافقة ورثته.

ولا يصلح كعلامة تجارية الاسم الشخصي المجرى من هذه العلامة المميزة، بيد أن بعض القوانين كالقانون الأمريكى، تجيز استعمال الإسم الشخصي كعلامة تجارية ولو لم يتخذ شكلاً مميزاً، وهو في نظرنا أمر مقبول طالما أن ذلك لا يؤدي إلى الخلط أو اللبس.

## (3) الحروف والأرقام:

81- يجوز أن تتكون العلامة من حروف أو أرقام، سواء أكانت الحروف المستعملة هي الحروف الأولى من إسم التاجر ولقبه أم لا، مثل "فيات" كعلامة مميزة لنوع من السيارات، أو الأحرف الأولى لاسم شركة مثل "B.M.V" أو E.A كعلامة مميزة لخدمات شركة مصر للطيران، ويجوز استخدام الأرقام

كعلامة مميزة، مثل 555 علامة لبعض أنواع ماء الكولونيا، مثل 777 علامة لبعض الطائرات، وقد تتكون العلامة من الحروف والأرقام معاً مثل مشروب 7up، وصابون 3M، م 12.

وإذا تكونت العلامة التجارية من الأرقام فقط، فلا يشترط أن تتخذ هذه الأرقام شكلاً مميزاً.

#### (4) الرسوم والرموز والتساوير:

82- يجوز أن تكون العلامة رسماً من الرسوم<sup>(1)</sup> له مميزات، أو رمزاً معيناً<sup>(2)</sup> لتمييز منتجاته، كشكل نخيل، أو شجر، أو سفينة، أو هرم، أو زهرة، أو برج، أو أسد... الخ.

كما يجوز أن تكون العلامة في شكل صورة للتاجر نفسه، أو صورة لأحد الأبطال أو المشاهير، وفي هذه الحالة يجب على التاجر أن يحصل على إذن من صاحب الصورة إن كان حياً، أو رضاء ورثته إن كان متوفياً.

ومن المقرر - في هذه الحالة - أن ثبوت الحق على الرسوم أو الرمز أو الصورة يستتبع أيضاً ثبوت الحق على التسمية المعبرة عن الرمز والعكس بالعكس، فإذا اتخذ التاجر من رسم الجمل أو الدب علامة لمنتجاته، امتنع على غيره أن يتخذ من لفظ الجمل أو الدب علامة والعكس صحيح.

#### (5) الدمغات والأختام والنقوش البارزة:

83- نصت المادة الأولى على الدمغات والأختام والنقوش البارزة، بوصفها علامات تجارية. ويلاحظ بحق أن هذه الألفاظ لا تعني العلامات في ذاتها، وإنما هي في الواقع وسائل أو طرق توضع بمقتضاها العلامات التجارية على المنتجات، إما بطريق الدمغ أو الختم أو النقش البارز، أو لصق بطاقات مطبوعة عليها. ومع ذلك، فإنها تعتبر بالإضافة إلى الكلمات أو الإسم أو الرسوم المنقوشة عليها، علامة تجارية مركبة.

---

(1) Empreinte

(2) Emblème



(6) الأغلفة<sup>(1)</sup>:

84- من الأمثلة أو الصورة للعلامات التجارية التي لم ترد بالنصوص القانونية سالفه الذكر، الشكل الخاص المميز للأغلفة أو الأوعية التي تحيط بالسلعة، أو التي تستخدم في تعبئة المنتجات وتمييزها عن غيرها، كزجاجات العطور والكوكاكولا، وغيرها من المشروبات الغازية، والمعدنية، والكرتون أو الصناديق التي توضع فيها الحلوى، وغيرها من الغلافات أو الأكياس المخصصة لتغليف المنتجات والسلع، والتي يكون لها شكل خاص. وقد تكون هذه الغلافات - أيضاً - محمية قانوناً بوصفها نماذج صناعية.

(7) مجموعة الألوان ذات الشكل الخاص أو المميز:

85- ويصلح كذلك، كعلامة تجارية لون السلعة، طالما أنه يجمع بين عدة ألوان - وليس لوناً واحداً - في شكل خاص مميز، وينطبق هذا الحكم - أيضاً - بالنسبة للألوان المميزة لغلاف السلعة، بشرط أن يتخذ التلوين شكلاً خاصاً ومميزاً.

ويلاحظ أنه في الحالات، التي لم تذكرها النصوص القانونية، يتمتع قاضي الموضوع بسلطة تقديرية واسعة في تقرير وجود علامة تجارية من عدمه، في ضوء الوقائع والظروف الماثلة أمامه، دون تعقيب عليه من جانب محكمة النقض.

---

(1) Enveloppes

## المطلب الثاني

### شروط العلامة التجارية المحمية (الخصائص)

86- ذكرنا أن العلامة التجارية يجب أن يكون لها شكلاً مميزاً، هذا الشرط الأول لكي تتمتع العلامة بالحماية القانونية، ويشترط - ثانياً - لبسط هذه الحماية على العلامة، أن يتوافر لهذه العلامة ثلاثة شروط هي: أن تكون علامة مميزة، وأن تكون جديدة، وأن تكون مشروعة أي لا تتنافى مع الآداب أو النظام العام، وغير مضللة.

87- أولاً: أن تكون العلامة مميزة<sup>(1)</sup>:

لكي تتمتع العلامة التجارية بالحماية القانونية، يجب أن تكون - أيًا كان شكلها أو صورتها - مميزة، أي لها خصائصها، وصفاتها ومميزاتها، وذاتيتها الخاصة<sup>(2)</sup> التي تمنع الخلط بينها وبين العلامات الأخرى التي توضع على منتجات متماثلة.

أشارت إلى هذا الشرط المادة الأولى من القوانين المذكورة بمناسبة تعريفها للعلامة التجارية، إذ تنص على "الأسماء المتحدة شكلاً مميزاً" كما تنص المادة 67 من القانون رقم 82 لسنة 2002م على أن "لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي:-

(1) العلامات الخالية من أي صفة مميزة، أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية العادية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها".

لذلك، لا يصلح كعلامة تجارية ما يسمى بالعلامة العادية، أو النوعية

---

(1) Signe distinctif

(2) Speciale et originale

أو الضرورية<sup>(1)</sup>، وهي التي لا تتضمن سوى التسمية المعتادة للسلعة أو المركب، فهذه التسمية المعتادة لا يمكن أن يحتكرها شخص واحد بمفرده، فهي جزء من اللغة يحق لكل فرد استعمالها، مثل لفظ " بنسلين، فيتامين، بروتين، ليموناده... الخ".

ويترتب على اشتراط الطابع المميز أو الأصيل للعلامة، أنه لا يعد علامة محمية تلك التي تتكون من أي شكل أو رسم أو كلمة أو رمز أو صورة، أو حرف، أو تعبير معروف وشائع استعماله، مثل صورة برتقالة لتمييز عصير برتقال، أو رأس خروف لتمييز نوع من البولوبيف، أو صورة لرأس طفل أو امرأة في شامبو للشعر، أو صورة فلاح مصري أو صورة لرجل يركب حصاناً أو جملاً.

كذلك، يعد فاقداً لشرط التمييز والأصالة، العلامات الوصفية التي تقتصر على مجرد وصف للسلعة بأوصاف جذابة، مثل: Extra, Fin, ...etc، أو ذكر المعلومات الخاصة بوزن السلعة، أو مصدرها، أو نوعها، أو سعرها، أو طرق إستعمالها أو موقعها الجغرافي.

ومن أمثلة العلامات الوصفية لفظ " نباتية " لتمييز نوع من المسلي النباتي، وكما في الشاي " السيلاني أو الهندي " أو البن " البرازيلي، أو اليميني " والجبن " الهولندي أو الفرنسي، والعطر " الباريسي".

على أنه إذا أضيفت إلى العلامات النوعية، أو الوصفية، ما يميزها عن غيرها أو يكسبها ذاتية وصفات خاصة، فإنها تكون محلاً للحماية، كان تتخذ شكلاً مميزاً، أو أن تتخذ الشارات العادية كعنصر في علامة مركبة، فتظهر في شكل جديد ومتميز. أيضاً، يجب التحوط وعدم المبالغة في توسيع مفهوم العلامة الوصفية، حتى لا يصل الأمر إلى تحريم وضع أي بيان يتعلق بطبيعة السلعة في تمييزها.

---

(1) générique ou nécessaire

ثانياً: جودة العلامة:

88- يجب أن تكون العلامة جديدة، أي لم يسبق استعمالها عبر إقليم الدولة، من جانب شخص أو منافس آخر لتمييز سلع أو منتجات مماثلة أو مشابهة. لذلك لا ينتفي شرط الجودة، إذا كان قد سبق استخدام العلامة لتمييز منتجات أو بضائع من نوع مختلف.

وهكذا، فإن شرط الجودة ليس مطلقاً، وإنما هو نسبي من حيث نوع التجارة، فلا مانع من استخدام علامة تجارية لنوع معين من العصائر كعلامة مميزة لنوع من الملابس أو الأحذية أو السجائر... الخ.

أيضاً، فجودة العلامة نسبية من حيث الزمان، إذ يجوز استعمال علامة سبق استعمالها من جانب شخص آخر، ثم ترك هذا الإستعمال فترة طويلة، أو سبق أن إنتهت مدة حماية العلامة المترتبة على تسجيلها، دون أن يطالب مالكاها بتجديد التسجيل. بيد أنه، يقع على المستعمل الجديد للعلامة أن يتخذ الإحتياطات اللازمة التي تظهر للجمهور أن هذا المستعمل الجديد يختلف عن المستعمل السابق للعلامة.

كذلك، فإن الجودة نسبية من حيث المكان، فلا تتمتع بالحماية إلا العلامات المسجلة في مصر. أما على المستوى الدولي، فإن العلامات المسجلة في دولة أجنبية، دون أن تسجل دولياً، فيجوز استخدامها في مصر، ما لم يكن قصد المستعمل للعلامة في مصر هو الغش، وإيهام الجمهور، والخلط بين السلعة الوطنية والسلعة الأجنبية، وإلا لجاز لصاحب العلامة أن يرفع عليه دعوى المنافسة غير المشروعة، وليس دعوى التقليد، لأن هذه العلامة لم تسجل في مصر.

وفضلاً عن ذلك، فإنه إذا كانت العلامة التجارية مملوكة لأحد رعايا دول الإتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية، وكانت ذات شهرة عالمية، مثل (علامة كوداك، علامة سانيو، أو فيليبس..) فإنه لا يجوز استعمالها من

جانب أي شخص في البلد التي تتمتع فيه هذه العلامة بهذه الشهرة، فهذه العلامة من حق صاحبها، ولا يتوافر فيها شرط الجودة (م 6، ثانياً من اتفاقية باريس الدولية)<sup>(1)</sup>.

وتأكيداً لذلك، تنص المادة 68 من ق 82 لسنة 2002م على أنه:

يكون لصاحب العلامة التجارية المشهورة عالمياً وفي جمهورية مصر العربية حق التمتع بالحماية المقررة في هذا القانون ولو لم تسجل في جمهورية مصر العربية.

ويجب على المصلحة ان ترفض من تلقاء نفسها اي طلب لتسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة المشهورة في تمييزها، ما لم يكن مقدماً من صاحب العلامة المشهورة. ويسري الحكم المتقدم، على طلبات التسجيل التي تنصب على منتجات لا تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة المشهورة في تمييزها، إذا كانت العلامة المشهورة مسجلة في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفي جمهورية مصر العربية وكان استخدام العلامة على المنتجات غير المنتجات المماثلة من شأنها ان يحمل الغير على الاعتقاد بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات، وأن يؤدي هذا الاستخدام إلى إلحاق ضرر بصاحب العلامة المشهورة.

ثالثاً: أن تكون العلامة التجارية مشروعة (مشروعية العلامة):

89- يشترط لصحة العلامة أن تكون مشروعة، أي لا تخالف النظام العام أو الآداب العامة.

وتنص المادة 5 من ق لسنة 1939م الملغي على أنه لا يسجل كعلامة

---

(1) ويسري هذا النص على كل من مصر والمملكة العربية السعودية ، العضوان بالاتفاقية المذكورة.

تجارية أو عنصر منها ما يأتي: "كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام" (م 5 فقرة ب).

وتضمنت المادة 5 أمثلة<sup>(1)</sup> للعلامات غير المشروعة وهي<sup>(2)</sup>:

- 1- الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة، أو بإحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل، وكذلك أي تقليد للشعارات. (م 5/ح).
- 2- العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سالفه الذكر، الخاصة برقابتها على البضائع أو ضمانها، في حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التي تشتمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس، أو من جنس مماثل (م 5/د).
- 3- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الطبيعة الدينية البحتة (كالعكة الشريفة، والمسجد النبوي الشريف، والمسجد الأقصى مثلاً...) (م 5/ه).
- 4- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، وغيرها من الرموز الأخرى وكذلك العلامات التي تكون تقليداً لها (م 5/و).
- 5- الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبساً أياً كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها (م 5/ز).
- 6- صور الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدماً على إستعمالها (م 5/ح).

---

(1) بينما يرى البعض أن الحالات أو تطبيقات عدم المشروعية قد وردت في المادة 5 على سبيل الحصر ، ولا نميل إلى الأخذ بهذا الرأي.

(2) أنظر المادة 6 ثالثاً من اتفاقية باريس لسنة 1883م المعدلة ، بشأن حظر العلامات ت. الخاصة بشعارات الدولة وعلامات الرقابة الرسمية ، وشعارات المنظمات الدولية الحكومية.

7- البيانات الخاصة بدرجات الشرف، التي لا يثبت طالب التسجيل إستحقاقه لها قانوناً.

8- العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور (العلامات المضللة) أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى، وكذلك العلامات التي تحتوي على بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور (م 5/ي).

وبالمثل تنص المادة 67 من ق 82 لسنة 2002م، على أنه: لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي:

1- العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها.

2- العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة.

3- الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو الدول الأخرى أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، وكذلك أي تقليد لها.

4- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية.

5- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو غيرها من الرموز المشابهة وكذلك العلامات التي تكون تقليدا لها.

6- صور الغير أو شعارته ما لم يوافق على إستعمالها.

7- البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت طالب التسجيل حصوله عليها.

8- العلامات والمؤشرات الجغرافية التي من شأنها أو تضلل الجمهور أو تحدث لبساً لديه، أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر

المنتجات من السلع أو الخدمات أو عن صفاتها الأخرى، وكذلك العلامات التي تحتوي على بيان إسم تجاري وهمي مقلد أو مزور (أنظر في هذا المعنى، المادة 2 ق. سعودي لسنة 1423 هـ)

9- ويترتب على تخلف شرط من شروط صحة العلامة التجارية ( التميز، الجودة، المشروعية وعدم التضليل ) أو تخلف هذه الشروط الثلاثة، أن تكون العلامة باطلة، سواء أكانت العلامة قد سجلت أم لم يتم تسجيلها. وإذا كانت العلامة باطلة فلا تكون موضوعاً لحق الإحتكار ولا تقبل التسجيل ولا تتمتع بالحماية القانونية. ويجوز لإدارة العلامات التجارية رفض طلب تسجيل العلامة. وإذا كانت العلامة الباطلة قد سجلت فعلاً رغم ذلك، جاز طلب الحكم بطلانها، ويترتب على القضاء بطلانها شطب قيد العلامة من سجل العلامات التجارية.



## المبحث الثاني

### تسجيل العلامة

(أنظر المادة 6/ أولاً من اتفاقية باريس لسنة 1883م المعدلة)

أولاً: من له حق تسجيل العلامة:

91- ذكرت المادة 4 من القانون الملغي لسنة 1939م الأشخاص الذين لهم حق تسجيل علاماتهم بمصر، وهم:

(1) كل صاحب مصنع أو تاجر مصري الجنسية، أي لا يلزم أن يكون طالب التسجيل تاجراً، بل يجوز التسجيل من جانب كل صاحب مصنع أو منتج، إذ أن العلامات تميز مختلف أنواع المنتجات والخدمات.

(2) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر، (أي من غير المصريين) أو له فيها محل حقيقي.

(3) كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمي لبلاد تعامل مصر معاملة المثل، أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقي.

(4) الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعات أو المنتجين أو التجار التي تكون مؤسسة في مصر. أو في إحدى البلاد المذكورة آنفاً، إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية.

(5) المصالح العامة<sup>(1)</sup>.

---

(1) لم يرد ذكر مثل هذه الفقرة في ق رقم 2002م، وبالعكس ورد النص عليها في ق. العلاقات التجارية السعودي (م 4/هـ)، ونؤيد عدم ذكر المصالح العامة ضمن أصحاب الحق في طلب تسجيل العلامة التجارية.

كما يجوز وفقاً للمادة 37 من القانون الملغى لسنة 1939م تسجيل العلامة من "الأشخاص والجمعيات سواء كانت لهم صبغة صناعية أم تجارية أو لم تكن، والذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها، أو صفاتها، أو حقيقتها، أو أية خاصية أخرى بها، ويجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص، وذلك عندما يرى وزير التموين والتجارة في الترخيص تحقيقاً لمصلحة عامة".

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون، إلا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من الوزير المذكور (م 37/2 المذكورة).

وطبقاً للمادة 66 من قانون رقم 82 لسنة 2002م:

مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، الحق في التقدم إلى مصلحة التسجيل في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقاً لأحكام هذا القانون، بطلب تسجيل علامة تجارية

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أي ميزة أو أفضلية أو إمتياز أو حصانة يمنحها أي قانون آخر لرعايا أي دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من:

(أ) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

(ب) الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير سنة 1995.

ويجوز أيضاً تسجيل نوع من العلامات التجارية، تسمى علامة إجراء المراقبة والفحص. حيث تنص المادة 70 من ق رقم 82 لسنة 2002م، على أنه: للوزير المختص - تحقيقاً للمصلحة العامة - أن يرخص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أعمال مراقبة المنتجات أو فحصها بتسجيل علامة تخصص للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص لتلك المنتجات وذلك فيما يتعلق بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة إنتاجها أو صفتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى تميزها.

ولا يجوز التصرف في تلك العلامة إلا بموجب ترخيص خاص من الوزير المختص.

وأيضاً نشير إلى أن المادة الرابعة من قانون العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، تنص على أنه: للفئات الآتية الحق في تسجيل العلامات التجارية:

أ- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المتمتعون بالجنسية السعودية.

ب- الأشخاص المقيمون في المملكة عادة والمصرح لهم بمباشرة عمل من الأعمال التجارية أو الأعمال الحرفية.

ج- الأشخاص المنتمون إلى دولة تعامل المملكة بالمثل.

د- الأشخاص المنتمون إلى دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون المملكة طرف فيها أو يقيمون في تلك الدولة.

هـ- المصالح العامة.

إجراءات التسجيل:

92- يقدم طلب تسجيل العلامة إلى إدارة تسجيل العلامات التجارية

بوزارة التجارة، من صاحب الشأن أو من ينوب عنه، بتوكيل خاص (م 6 ملغاة). ويجب أن يشتمل الطلب بوجه خاص على البيانات الجوهرية الخاصة بالعلامة المطلوب تسجيلها، وبيان البضائع التي خصصت العلامة لتمييزها (م 4 لائحة ملغاة).

وللإدارة رفض طلب التسجيل متى تخلف شرط من شروط صحة العلامة، كأن تكون العلامة مشابهة لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات مماثلة أو مشابهة "واحدة أو من فئة واحدة" (م 11 ملغاة<sup>(1)</sup>).

وللإدارة العلامات التجارية أن ترفض التسجيل، إذ حدث أن طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامات أو علامات تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات، إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً من المنازعين له مصداقاً عليه أو حكماً نهائياً بأحقية (م 8 ملغاة). ويجوز لإدارة التسجيل أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على أدق وجه تفادياً من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها (م 9/1 ملغاة) (تعليق التسجيل على شرط).

وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك. (م 9/2) وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من إشتراطات خلال ستة أشهر أعتبر متنازلاً عن طلبه (م 9/3 ملغاة).

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به. ويرفع التظلم إلى لجنة خاصة تشكل بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التموين والتجارة. وقرارات اللجنة

---

(1) وطبقاً للقرار بقانون رقم 115 لسنة 1958 ، يجب أن تكتب العلامة باللغة العربية ، ولا يجوز تسجيلها إلا إذا استوفت هذا الشرط ، وإذا أضيفت إلى العلامة لغة أجنبية فتكتب بخط صغير ويكون مكانها أقل بروزاً ، وإلا فيعاقب المخالف بجزاء جنائياً.

نهائية، إلا إذا كانت قد أيدت قرارات إدارة التسجيل الصادرة برفض العلامة لمشابتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو من فئة واحدة منها، فيجوز لطالب تسجيل علاماته الذي رفض طلبه أن يلجأ إلى القضاء مطالباً بملكية العلامة وبشطب التسجيل السابق. وفي هذه الحالة تسجل العلامة تنفيذاً للحكم القضائي الصادر ضد صاحب التسجيل الأول (المادتان 10،11 لاغيتان).

وطبقاً للمادة 64 من ق. رقم 82 لسنة 2002م:

تختص مصلحة التسجيل التجاري بتسجيل العلامات التجارية في السجل الخاص بهذه العلامات وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وذلك مع مراعاة حكم المادتين (4،3) من القرار بقانون رقم 115 لسنة 1958 في المكاتبات واللافتات بوجوب استعمال اللغة العربية.

ويقدم طلب تسجيل العلامة إلى مصلحة التسجيل التجاري، وفقاً للأوضاع والشروط التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتحدد هذه اللائحة فئات الرسوم المستحقة على الطلب وسائر الإجراءات المتعلقة بالعلامة بما لا يجاوز في مجموعة خمسة آلاف جنيه (م 73).

وحددت المادة 41 من قانون العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ الرسوم المستحقة.. حيث تنص على أنه: تحدد الرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذا النظام على الوجه الآتي:-

أولاً: ألف ريال عن أي إجراء مما يأتي:

أ- تقديم طلب تسجيل علامة تجارية عن فئة واحدة.

ب- تقديم طلب تسجيل علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

ت- طلب فحص علامة تجارية عن فئة واحدة.

د- الاطلاع على السجل بشأن علامة تجارية عن فئة واحدة.

و- كل صورة تؤخذ مما هو مدون بالسجل بشأن علامة تجارية عن فئة واحدة.

ه- طلب التأشير بانتقال الملكية أو تحويلها لعلامة تجارية عن فئة واحدة.

ج- طلب الترخيص باستخدام علامة تجارية عن فئة واحدة، وكذا التأشير برهنها وفقاً للمواد (الحادية والثلاثين) و(الثانية والثلاثين) و(الثالثة والثلاثين) من النظام.

ح- لكل تعديل أو إضافة في علامة تجارية عن فئة واحدة وفقاً للمادة (الثامنة عشر) من هذا النظام.

ذ- طلب إضافة أو تغيير أي بيان لم يحدد له رسم في شأن علامة تجارية عن فئة واحدة خلال الأشهر الستة التالية لمدة حمايتها.

ثانياً: ثلاثة آلاف ريال عن أي إجراء مما يأتي:

أ- تقديم طلب بالحماية الوقتية لعلامة تجارية عن فئة واحدة.

ب- تسجيل علامة تجارية عن فئة واحدة.

ت- تسجيل علامة تجارية عن فئة واحدة.

ج- تسجيل علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

ح- تجديد تسجيل علامة تجارية عن فئة واحدة.

ه- تجديد تسجيل علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

وأما المادة 42 من القانون السعودي المذكور، فتقضي بأنه: الطلبات والإجراءات المقرر لها رسوم طبقاً للمادة (الحادية والأربعين) من هذا النظام لا تكون مقبولة أو منتجة لآثارها إلا بعد أداء الرسوم المقررة.

وطبقاً للمادة الثالثة من قانون العلامات التجارية السعودي لسنة

1423هـ: يعد سجل بالإدارة المختصة بوزارة التجارة يسمى (سجل العلامات التجارية) تقيّد فيه جميع العلامات التجارية المسجلة وإخطارات التنازل عن ملكيتها أو نقلها أو رهنها أو الحجز عليها أو الترخيص باستعمالها وكذلك تجديدها أو شطبها، وجميع البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

وأوضحت المادة الخامسة من القانون المذكور الشروط اللازمة في صاحب الشأن الذي يتقدم بطلب التسجيل للعلامة ت. حيث تنص على أنه: يقدم طلب تسجيل لكل علامة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام من صاحب الشأن إذا كان له موطن في المملكة أو من وكيل رسمي له موطن فيها، وذلك إلى الإدارة المختصة بوزارة التجارة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وأما عن صاحب الصفة في تقديم طلب تسجيل العلامة التجارية الجماعية، فتقضي المادة 69 من قانون 82 لسنة 2002م، على أنه:-

تستخدم العلامة التجارية الجماعية لتمييز منتج ينتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية أو تجارية.

ويقدم طلب تسجيل العلامة بواسطة ممثل هذا الكيان.

وخصص المشرع السعودي، الباب السابع من قانون العلامات التجارية لسنة 1423هـ، لتنظيم مسألة العلامات التجارية الجماعية (المواد من 38 - 40):

حيث تنص المادة 38 على أنه: يجوز لوزير التجارة الترخيص بتسجيل علامة تجارية جماعية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يتولون مراقبة منتجات أو خدمات معينة أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو أدائها أو صفاتها أو أي خاصية أخرى، وذلك وفقاً للإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتتقضي المادة 39 بأنه: لا يجوز تسجيل العلامة التجارية الجماعية غير المجددة لصالح الآخرين بالنسبة لمنتجات أو خدمات متطابقة أو متماثلة.

وتتقضي المادة 40 بأنه: تطبق أحكام هذا النظام على العلامات التجارية الجماعية فيما لا يتعارض مع طبيعتها الخاصة.

وبهذه المناسبة، يثار التساؤل عن عدد المنتجات التي يمكن أن تسجل بشأنها علامة تجارية واحدة؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تنص المادة 74 من ق 82 لسنة 2002م، على أنه: تسجل العلامة عن فئة أو نوعية واحدة أو أكثر من المنتجات التي ينتجها طالب التسجيل أو يعتزم إنتاجها وذلك وفقاً للأوضاع وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويقتصر استخدامها على الفئة أو الفئات أو نوعية المنتجات المسجلة عنها.

وتسري أحكام المادة (91) من هذا القانون على الفئات التي لم تستخدم في شأنها العلامة بصفة جدية.

وبالمثل تنص المادة 6 من قانون العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ على أنه: يجوز طلب تسجيل العلامة عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات أو الخدمات، وتتعدد الطلبات بتعدد الفئات المطلوب تسجيل العلامة عنها، وذلك وفق الشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتضمنت المادة السابعة من القانون المذكور، حكماً نراه حسناً، حيث تجيز تقديم طلب واحد لتسجيل مجموعة من العلامات المتطابقة من حيث عناصرها الجوهرية، ويقتصر اختلافها على أمور لا تمس ذاتيتها مساساً جوهرياً كلون العلامات أو بيان المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها، على أن تكون هذه المنتجات أو الخدمات تابعة لنفس الفئة.



بيد أنه، طبقاً للمادة 76 من ق. رقم 82 لسنة 2002م، إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل ذات العلامة أو تسجيل علامات متشابهة عن فئة واحدة من المنتجات، توقف إجراءات التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً من منازعيه أو حكماً واجب النفاذ صادراً لصالحه.

وتنص المادة الثامنة من قانون العلامات التجارية السعودي على حكم مشابه، حيث تقضي بأنه: في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل العلامة نفسها، أو علامات متشابهة بشكل يحدث اللبس عن فئة واحدة من فئات المنتجات أو الخدمات، وكان للطلبات تاريخ الإيداع ذاته أو تاريخ الأولوية ذاته، يوقف طلب التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً كتابياً من المنازعين له مصدقاً عليه نظاماً، أو إلى أن يصدر حكم نهائي من ديوان المظالم بأحقية أحدهم في التسجيل.

وجدير بالذكر، أنه يجوز تعدد طلبات تسجيل العلامة التجارية في الخارج وفي مصر بشروط معينة. حيث تقضي المادة 75 من قانون رقم 82 لسنة 2002م على أنه: -

إذا أودع طلب تسجيل علامة في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، جاز لمقدم الطلب أو لمن آلت إليه حقوقه - خلال الستة أشهر التالية لتقديم الطلب - أن يتقدم إلى المصلحة في جمهورية مصر العربية بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة وينصب على ذات المنتجات التي يشملها الطلب السابق وذلك كله وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

وفي هذه الحالة، يعتد في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي.

ويجب على مصلحة التسجيل التجاري البت في طلب التسجيل بالقبول

أو بالتعديل أو بالرفض، خلال المواعيد القانونية. وتقضي المادة 10 من قانون العلامات التجارية السعودي المذكور، بأنه: على الإدارة المختصة بوزارة التجارة أن تبت في طلب التسجيل خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، متى كان مستوفياً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام واللائحة.

وطبقاً للمادة 77 من قانون 82 لسنة 2002م: يجوز لمصلحة التسجيل التجاري بقرار مسبب ان تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات اللازمة على العلامة المطلوب تسجيلها لتحديدتها وتوضيحها لتفادي التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها أو تقديم طلب بذلك. ويخطر الطالب بهذا القرار، بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

ويجوز للمصلحة ان ترفض الطلب، إذا لم ينفذ الطالب ما كلفته به المصلحة من تعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار. سلطة لجنة فحص التظلمات:

تنص المادة 79 من ق. سنة 2002م، على أنه: دون إخلال بحق صاحب الشأن في الطعن طبقاً للقانون إذا أيدت اللجنة المشار إليها في المادة السابقة، القرار الصادر برفض طلب تسجيل العلامة لتشابهها مع علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها، فلا يجوز تسجيل هذه العلامة للطالب إلا بناء على حكم قضائي واجب النفاذ.

وعالجت المادتان 11، 12 من القانون السعودي للعلامات التجارية، المسائل الخاصة بسلطة الإدارة المختصة بالتسجيل بوزارة التجارة، في قبول أو تعديل أو رفض طلب التسجيل للعلامة التجارية إذ تنص المادة 11 سعودي على أنه: إذا رأت الإدارة المختصة أن طلب التسجيل لا يتفق وأحكام هذا النظام، فعليها أن تبلغ طالب التسجيل كتابياً بذلك، ولها أن تطلب استيفاء الشروط أو إدخال تعديلات اللازمة لقبول طلب التسجيل.

وتنص المادة 12 سعودي على أنه: إذا لم يستجب طالب التسجيل لطلبات الإدارة المختصة بإستيفاء الشروط أو إدخال التعديلات خلال تسعين يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك، أعتبر طلبه مرفوضاً من تاريخ فوات هذا الميعاد.

نشر طلب التسجيل (شهري) الذي تم قبوله - المعارضة في التسجيل:

93 - وإذا قبلت الإدارة الطلب وجب أن تقوم بشهره في جريدة العلامات التجارية. ويجوز لكل ذي مصلحة - وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إشهار الطلب - أن يعترض على التسجيل، وذلك بإخطار كتابي يشتمل على أسباب المعارضة. (م 12/1، 2 ملغاة).

وعلى الإدارة أن تعلن صاحب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة، وعلى هذا الأخير أن يقدم للإدارة في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه، رداً كتابياً على هذه المعارضة، وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلاً عن طلبه (م 12 ق، م 17 لائحة لاغيتان).

ويتعين على الإدارة - قبل الفصل في المعارضة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك. (م 13/1 ملغاة). وقرار الإدارة بقبول المعارضة أو برفضها قابل للطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن به.

وتقضي المادة 80 من قانون رقم 82 لسنة 2002م، بأنه:

يجب على المصلحة نشر قرار قبول طلب تسجيل العلامة في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ويجوز لكل ذي شأن ان يعترض كتابة على تسجيل العلامة بإخطار بوجه إلى المصلحة، متضمناً أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ النشر، وفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وعلى المصلحة ان ترسل صورة من إخطار الاعتراض إلى طالب التسجيل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الإخطار إليها.

وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمصلحة رداً كتابياً مسبباً على الاعتراض، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمه الإخطار وإلا اعتبر متنازلاً عن طلب التسجيل.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات المنظمة لذلك (أنظر المادة 15 ق. سعودي لسنة 1423 هـ).

تسبب قرارات مصلحة التسجيل التجاري:

طبقاً للمادة 81 ق. المصري لسنة 2002م، تصدر المصلحة قرارها في الاعتراض مسبباً إما بقبول التسجيل أو رفضه، وذلك بعد سماع طرفي النزاع ويجوز لها ان تضمن قرارها بالقبول إلزام الطالب بتنفيذ ما تراه ضرورياً من الاشتراطات لتسجيل العلامة.

الطعن في قرار المصلحة:

تقضي المادة 82 من القانون المصري المذكور بأنه: يجوز الطعن في قرار المصلحة المشار إليه في المادة (81) من هذا القانون أمام محكمة القضاء الإداري المختصة وفقاً للإجراءات والمواعيد التي ينص عليها قانون مجلس الدولة.

النشر عن قرار تسجيل العلامة التجارية - شهرها - شهادة البيانات - تعديل العلامة:

94- إذا قدمت معارضة في تسجيل العلامة، أو قدمت ورفضت بقرار أو حكم، وجب على إدارة التسجيل تسجيل العلامة في سجل العلامات التجارية، ويعطي مالك العلامة شهادة بتمام التسجيل تشمل بيانات معينة (م 16 ملغاة).

ويكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم طلب التسجيل (م 15/1 ملغاة). ولكن هذا الحكم منتقد، ونميل إلى أن آثار التسجيل لا تنفذ في حق الغير إلا من تاريخ تسجيل العلامة. ووفقاً للمادة 15/2 ملغاة، يجب إشهار العلامة - أيضاً - بالنشر في جريدة العلامات التجارية.

وتقضي المادة 83 من قانون 82 لسنة 2002م، بأنه:

يكون تسجيل العلامة بقرار من المصلحة وينشر هذا القرار في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ويبدأ اثر التسجيل من تاريخ تقديم الطلب وهذا حكم منتقد أيضاً، كما ذكرنا.

أيضاً، تقضي المادة 84 من ذات القانون، بأنه:

تمنح المصلحة مالك العلامة المسجلة شهادة بالبيانات التي نشرت عنها في الجريدة المشار إليها. وطبقاً للمادة 85: لمالك العلامة المسجلة أن يطلب من المصلحة كتابة إدخال اي تعديل على العلامة لا يمس بذاتيتها مساساً جوهرياً وله كذلك طلب إدخال اي تعديل بالحذف دون الإضافة على بيان المنتجات الخاصة بالعلامة.

ويصدر القرار بقبول طلب التعديل أو رفضه وفقاً لشروط المقررة لقرارات قبول طلبات التسجيل الأصلية.

تسري في هذا الشأن الأحكام المقررة للاعتراض والتظلم والطعن والنشر بالنسبة لهذه القرارات.

وجدير بالذكر، أن قانون العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، قد أعطي صاحب الشأن حق التظلم من قرار إدارة التسجيل برفض طلبه، بل وحق الطعن في قرار الوزير أمام ديوان المظالم. ومن ناحية أخرى، بين المشرع

السعودي أثر قبول طلب تسجيل العلامة التجارية، وألزم إدارة التسجيل المختصة بشهر العلامة.

وتأكيد لذلك، تقضي المادة 13 من القانون المذكور، بأنه: لصاحب الشأن التظلم لوزير التجارة من القرار الصادر برفض طلبه خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه به، وإذا صدر قرار الوزير برفض التظلم كان لصاحب الشأن حق الطعن فيه أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به.

وتقضي المادة 14 من القانون المذكور، بأنه: في حالة قبول تسجيل العلامة تقوم الإدارة المختصة بالشهر عنها بالكيفية والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويلزم طالب التسجيل بتكاليف الشهر.

كما تقضي المادة 16 من القانون المذكور بأنه: تقوم الإدارة المختصة بتسجيل العلامة في السجل المنصوص عليه في المادة (3) من هذا النظام بعد أن يصبح القرار الصادر بقبول تسجيل العلامة نهائياً، أو يصدر حكم في هذا الشأن من ديوان المظالم، ويتم التسجيل وفقاً للإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وفي هذا، تنص المادة 17 من القانون المذكور بأنه: يعطي مالك العلامة التجارية بمجرد تمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية، وعلى الأخص:  
أ- الرقم المتتابع لتسجيل العلامة.

ب- تاريخ إيداع طلب التسجيل وتاريخ التسجيل وتاريخ الأولوية إن وجدت.

ت- الاسم التجاري أو اسم مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته.

د- صورة للعلامة.

ج- بيان بالمنتجات أو الخدمات التي سجلت عنها العلامة وبيان فئتها.



وتقضي المادة 90 من قانون رقم 82 لسنة 2002م، بأنه:

مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات، وتمتد لمدة أو لمدد مماثلة بناء على طلب صاحبها في كل مرة خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية مقابل سداد الرسم المستحق على طلب التسجيل لأول مرة.

ويجوز بعد فوات تلك المدة، بما لا يجاوز ستة شهور أن يتقدم صاحبها بطلب تجديد مدة الحماية، وذلك مقابل أداء الرسم المقرر ورسم اضافي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمسمائة جنية وإلا قامت المصلحة بشطب العلامة.

وتقضي المادة 22 من ق. العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، بأنه: تستمر حقوق صاحب الشأن المترتبة على تسجيل العلامة التجارية لمدة عشر سنوات ما لم يتم تجديدها.

وطبقاً للمادة 23 من القانون المذكور: لمالك العلامة التجارية أن يقدم طلباً لتجديد تسجيلها خلال السنة الأخيرة من مدة حمايتها ولمدة ستة أشهر تالية لها، وذلك بالشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام ولائحته التنفيذية.

وجدير بالملاحظة، أنه لا يلزم تجديد فحص العلامة التجارية المطلوب تجديدها، ولكن يلزم شهر تجديد التسجيل. وفي هذا المعنى تقضي المادة 24 من ذات القانون، بأنه: تجدد العلامة التجارية دون أي فحص جديد، ويشهر عن تجديد التسجيل وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

شطب التسجيل - الشهر - إضافة أو تعديل البيانات:

أولاً: أحكام القانون رقم 82 لسنة 2002م:

-97 تنص المادة 91 على أنه:



يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذي شأن أن تقضي بشطب تسجيل العلامة بحكم قضائي واجب النفاذ إذا ثبت لديها أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مبرر تقدره - لمدة خمس سنوات متتالية.

وطبقاً للمادة 92: يجوز إعادة تسجيل العلامة بعد شطبها - لصاحبها دون غيره - وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب طبقاً للأوضاع، وبذات الإجراءات المقررة للتسجيل ومقابل سداد رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه. ويجوز بعد فوات المدة المذكورة، تسجيل العلامة لصاحبها ولغيره عن ذات المنتجات وذلك طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات والرسوم المقررة للتسجيل أول مرة.

ومع ذلك، إذا كان الشطب تنفيذاً لحكم قضائي واجب النفاذ بعدم الأحقية في تسجيل العلامة جاز تسجيلها لصالح الغير فور الشطب.

وتقضي المادة 93، بأنه:

ينشر قرار مد التسجيل أو تجديده أو شطبه أو إعادته بعد الشطب، في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية، بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتقضي المادة 94، بأنه:

يكون للمصلحة ولكل ذي شأن في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (85) من هذا القانون، اللجوء إلى المحكمة المختصة بطلب إضافة أي بيان للسجل أغفل تدوينه، أو بحذف أو تعديل أي بيان فيه دون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة.

ثانياً: أحكام قانون العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ:

تنص المادة 25 من القانون المذكور، على أنه: للإدارة المختصة ولكل ذي مصلحة أن يطلب شطب تسجيل العلامة التجارية في الأحوال الآتية:-

أ- إذا لم يقم مالك العلامة التجارية بإستعمالها مدة خمس سنوات متتالية، دون عذر مشروع.

ب- إذا تم تسجيل العلامة التجارية بالمخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

ج- إذا تم تسجيل العلامة التجارية بناءً على غش أو بيانات كاذبة.

ويختص ديوان المظالم بالفصل في طلبات شطب التسجيل.

وتقضي المادة 26 من القانون المذكور، بأنه: يشطب تسجيل العلامة بقوة النظام في الحالتين الآتيتين:

أ- العلامات التجارية التي لم يتم تجديد تسجيلها طبقاً لهذا النظام ولائحته التنفيذية.

ب- العلامات التجارية التي يمتلكها أشخاص طبيعيون أو معنويون، وصدر من السلطات المختصة قرار بحظر التعامل معهم.

وطبقاً للمادة 27: إذا شطب العلامة التجارية فلا يجوز تسجيلها لصالح الآخرين على المنتجات نفسها أو الخدمات أو على منتجات مشابهة إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب، إلا إذا نص قرار الشطب على مدة أقل.

وتقضي المادة 28: يشهر شطب تسجيل العلامة التجارية وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية. وينتج الشطب أثره من تاريخ صدور حكم ديوان المظالم أو انتهاء مدة الحماية، أو من تاريخ صدور قرار الحظر.

### المبحث الثالث

#### ملكية العلامة التجارية

اكتساب الحق في العلامة - أساسه القانوني:

98- تنص المادة 3 ملغاة على أنه: يعتبر من قام بتسجيل العلامات التجارية مالكا لها دون سواه، ولا يجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنه دعوى حكم بصحتها".

يتبين من النص، أن ملكية العلامة التجارية تنشأ بأولوية إستعمالها، فالعلامة حق لمن سبق في استعمالها ولو كان غيره قد سبقه إلى تسجيلها. فالتسجيل مقرر لوجود الحق في العلامة وليس منشأ له.

ويشترط في الإستعمال المكسب لملكية العلامة، أن يكون عاماً وظاهراً ومستمراً. ويكون الإستعمال ظاهراً بوضع العلامة على المنتجات المتداولة في السوق، أو على الأغلفة أو بذكر العلامة في الإعلانات ونشرات الدعاية (كالكتالوجات). فالإستعمال الظاهر يعني أن توضع العلامة بطريقة تصل إلى علم الجمهور. ويجب أن يكون فعلياً.

ويعتبر التسجيل قرينه بسيطة على أسبقية الإستعمال لمن سجلها، وهي قرينه مؤقتة أيضاً، خلال الخمس سنوات اللاحقة للتسجيل، ويجوز خلال هذه المدة دحض هذه القرينة بواسطة من يدعي لنفسه أولوية الإستعمال. وإذا نجح في إثبات أولويته في إستعمال العلامة فتثبت له ملكيتها على الرغم من عدم قيامه بالتسجيل.

ولكن إذا قام مسجل العلامة بإستعمالها إستعمالاً ظاهراً ومستمراً وفعلياً وهادئاً خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل، دون منازعة، أي

دون أن ترفع عليه دعوى بشأن ملكية العلامة حكم بصحتها وثبتت له الملكية نهائياً. أي يصبح التسجيل منشئاً لحق الملكية لصالح من قام به في مواجهة الكافة، وتقوم قرينة قانونية قاطعة على ملكية العلامة لمسجلها دون غيره.

الخلاصة، أن ملكية العلامة تتأبد نهائياً، إذا توافرت في العلامة الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً لصحتها، وإذا مضى على إستعمالها خمس سنوات من تاريخ التسجيل، ولو كان مسجل العلامة سئ النية، أي ولو كان مقلداً للعلامة، فبتوافر هذه الشروط ومضى المدة المذكورة، لا يستطيع أحد (الغير) المنازعة في ملكيتها التي ثبتت نهائياً لمن قام بتسجيلها.

-99 ومالك العلامة التجارية حق إحتكار إستعمالها في تمييز المنتجات المقرر وضعها عليها، وهو حق دائم بشرط أن يقوم بتجديد العلامة، وإلا فإنه يتم شطب تسجيل العلامة، كما عرفنا. والحق في إحتكار العلامة حق نسبي من حيث نوع المنتجات، ومن حيث المكان على نحو ما شرحناه عند الكلام عن جدة العلامة.

وأكدت المادة 65 من قانون رقم 82 لسنة 2002م هذا الحكم حيث تقضي بأنه:-

"يعتبر من قام بتسجيل العلامة مالكا لها متى اقترن ذلك بإستعمالها خلال الخمس السنوات التالية للتسجيل، ما لم يثبت ان أولوية الإستعمال كانت لغيره، ويحق لمن كان أسبق إلى إستعمال العلامة ممن سجلت بإسمة الطعن ببطلان التسجيل خلال الخمس السنوات المذكورة. ومع ذلك، يجوز الطعن ببطلان تسجيل العلامة دون التقيد بأي مدة متى إقترن التسجيل بسوء النية".

وبشأن أثر تسجيل العلامة التجارية، ومتى يبدأ هذا الأثر، تقضي المادة العشرون من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ المذكور، بأنه: يكون لتسجيل العلامة التجارية أثره من تاريخ طلب التسجيل، ويثبت هذا التاريخ طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

وقد بينت المادة 21 من القانون المذكور، من هو الشخص الذي يعتبر مالكا للعلامة، وما هي آثار تسجيل العلامة التجارية، وما هو الاستثناء الذي يرد على الحقوق الناشئة عن تسجيل العلامة. حيث تقضي بأنه:

يعد من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه، ويكون إنتفاع أي شخص بعلامة مسجلة مشروطاً بموافقة مالكيها. ومالك العلامة التجارية المسجلة الحق في رفع دعوى قضائية لطلب منع غيره من إستعمالها أو إستعمال أي إشارة أخرى مشابهة لها يكون من شأنها تضليل الجمهور بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي سجلت عنها العلامة، وكذلك بالنسبة للمنتجات أو الخدمات المماثلة. ويستثنى من الحقوق الناشئة عن تسجيل العلامة الإستخدام المنصف للإشارات والعبارات والرسوم الوصفية الخالية من الصفة المميزة التي إشتملت عليها العلامة المسجلة.

انقضاء ملكية العلامة بسبب ترك إستعمالها - شطب التسجيل:

100- ذكرنا أن حق ملكية العلامة ينشأ من استعمالها، ويقتضي - كما قلنا - الإستعمال المستمر لها. ولذلك، فإنه إذا توقف صاحب العلامة عن إستعمالها أو كف عن هذا الإستعمال بصفة جدية خمس سنوات متتالية، وجب على المحكمة أن تأمر بشطب التسجيل (بناء على طلب أي صاحب شأن)، ما لم يقدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم إستعمالها (م 22 ملغاة).

وبالعكس فإن المادة 91 من قانون رقم 82 لسنة 2002 تجعل شطب تسجيل العلامة في مثل هذه الحالة، أمر جوازي للمحكمة المختصة. إذ تقضي المادة 91 المذكورة بأنه: "يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذي شأن أن تقضي بشطب تسجيل العلامة بحكم قضائي واجب النفاذ إذا ثبت لديها أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مبرر تقدره - لمدة خمس سنوات متتالية".

ومع ذلك، فإنه طبقاً للمادة 92 من القانون المذكور: يجوز إعادة تسجيل

العلامة بعد شطبها - لصاحبها دون غيره - وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات المقررة للتسجيل ومقابل سداد رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه.

ويجوز بعد فوات المدة المذكورة، تسجيل العلامة لصاحبها ولغيره عن ذات المنتجات وذلك طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات والرسوم المقررة للتسجيل أول مرة.

ومع ذلك، إذا كان الشطب تنفيذاً لحكم قضائي واجب النفاذ بعدم الأحقية في تسجيل العلامة، جاز تسجيلها لصالح الغير فور الشطب.

- الحكم في القانون السعودي:

وتنظيماً لمسألة شطب تسجيل العلامة التجارية، والأحكام التي تنظمها، تضمنت المواد من 25 - 27 من النظام السعودي للعلامات التجارية لسنة 1423هـ، تحديد هذه الأحكام، كما ذكرنا (أنظر ما سبق، بند 97 ثانياً).

ارتباط ملكية العلامة التجارية بملكية المتجر:

101- ترتبط ملكية العلامة بملكية المحل التجاري الذي تميز منتجاته وبضائعه. وبالتالي فإنه، لا يجوز التصرف في العلامة - مثل الاسم التجاري - مستقلة عن المتجر الذي تدخل في تكوينه. لذلك "لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو حجز عليها، إلا مع المحل التجاري أو المشروع الإستغلالي الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته (م 18 ملغاة).

ونص المشرع على هذا المبدأ، لحماية الجمهور من اللبس والتضليل الذي ينشأ عن بيع العلامة مستقلة عن المحل التجاري، وحتى لا يظل الجمهور معتقداً أن المنتجات التي يشتريها وتحمل العلامة هي من صنع المحل الأول.

وهكذا، كان حظر التصرف في العلامة استقلاً عن المتجر، يتعلق بالنظام العام<sup>(1)</sup>، أيًا كانت صورة هذا التصرف كالبيع، أو الرهن، أو الحجز عليها من جانب الدائنين، لأن الحجز ينتهي إلى البيع. ويترب على مخالفة هذا المبدأ بطلان التصرف في العلامة منفردة بطلاناً مطلقاً، فملكية العلامة تابعة ومرتبطة بملكية المحال التجاري، وهو ما لا نؤيده.

وجدير بالذكر، أن المشرع المصري تبني في المادة 87 من قانون رقم 82 لسنة 2002م الاتجاه الحديث في الفقه الفرنسي، والذي يجيز التنازل عن ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها استقلاً عن المتجر.

حيث تقضي المادة 87، بأنه:

يجوز نقل ملكية العلامة أو تقرير أي حق عيني عليها أو الحجز عليها استقلاً عن المحل التجاري أو مشروع الإستغلال، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية هذا القانون.

- الحكم في القانون السعودي:

وتضمنت المادة 29 من نظام العلامات التجارية السعودي، بياناً للأحكام الخاصة بأسباب نقل ملكية العلامة التجارية، والشروط اللازمة لصحة التصرف الناقل لملكية العلامة التجارية.

حيث تقضي بأنه: يجوز أن تنتقل ملكية العلامة التجارية إلى الآخرين بأي واقعة أو تصرف ناقل للملكية، ويشترط في التصرف أن يكون كتابة،

---

(1) ومع ذلك ، يرى بعض الفقه الفرنسي الحديث جواز بيع العلامة مستقلة عن المحل التجاري ، وهو ما نؤيده. كما نميل إلى القول بجواز تقرير حق إنتفاع على العلامة مستقلة عن المتجر ، فالمحظور وفقاً للمادة 18 المذكورة هو التصرف في العلامة منفردة ، وهذا الحظر إستثناء على مبدأ حرية تداول الأموال لا يجوز التوسع فيه أو قياسه على بيع العلامة. وهكذا ، يكون لصاحب حق الإنتفاع وضع العلامة على منتجاته ، على أن يكون هذا الحق في نطاق إقليم معين. كما نميل إلى أن حظر ملكية العلامة التجارية منفردة لا يسرى على التصرفات الأخرى غير الناقلة للملكية كتقرير ترخيص بإستغلال العلامة ، ولو أراد المشرع غير ذلك لنص عليه في المادة 18.

وَألا يكون الغرض منه تضليل الجمهور خاصة، وبالنسبة لطبيعة أو مصدر المنتجات والخدمات أو مميزاتها أو أدائها.

كما يجوز بيع المتجر دون بيع العلامة التجارية، ويترتب على ذلك حقوقاً لمالك العلامة التجارية، كما أنه يجوز رهن العلامة التجارية أو الحجز عليها مع أو بدون المتجر. وبياناً لذلك، تنص المادة 30 من ذات النظام، على أنه:

إذا انتقلت ملكية المحل التجاري أو المشروع الذي تستخدم العلامة التجارية في تمييز منتجاته أو خدماته دون أن تنتقل ملكية العلامة ذاتها، فإنه يجوز لمن ظلت العلامة في ملكيته الإستمرار في استعمال هذه العلامة بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي سجلت من أجلها ما لم يتفق على غير ذلك.

كما تنص المادة 31 من ذات النظام على أنه: "يجوز رهن العلامة التجارية أو الحجز عليها مع أو بدون المحل التجاري أو المشروع الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته أو خدماته".

مبدأ شمول بيع المحل التجاري بيع العلامة التجارية - الإستثناء:

102- اتساقاً مع ما تقدم، فإن المادة 19/1 ملغاة تنص على أن "يشمل انتقال ملكية المحل التجاري أو مشروع الإستغلال العلامات المسجلة بأسم ناقل الملكية التي يمكن إعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك".

فالأصل، أن بيع المحل التجاري يتضمن العلامات التجارية متى كانت العلامة وثيقة الصلة بالعملاء أي بالمحل أو المشروع، ولو لم ينص في العقد على أن بيع المحل أو المشروع يشمل بيع العلامة. وتسري هذه القاعدة في حالة



التصرف في المحال التجاري، بالرهن وغير ذلك. فالعلامة التجارية تعتبر عنصراً، أو جزءاً من المحل التجاري، ولو كانت مستمدة من اسم المتصرف.

وقد استقر الرأي، على أن بيع المحل التجاري يشمل - أيضاً - جميع العلامات المسجلة أو الغير مسجلة باسم ناقل الملكية، طالما كان لها ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع، ما لم يوجد اتفاق مخالف.

ومع ذلك، يجوز الإتفاق صراحة على أن بيع المحل التجاري لا يشمل العلامة التجارية، كما ذكرت المادة 19/1 ملغاة المذكورة. وإذا احتفظ البائع "أو ناقل الملكية بوجه عام" لنفسه بملكية العلامة، جاز له الإستمرار في إستعمال العلامة، أي في صناعة ذات المنتجات التي سجلت العلامة من أجلها أو الإتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك (م 19/2 ملغاة).

والحكمة من ذلك، أن إحتفاظ بائع المحل التجاري بملكية العلامة وإحتكاره إستعمالها وحده دون غيره، لن يؤدي إلى وجود اللبس حول مصدر المنتجات مما لا يضر العملاء. كما أن إحتفاظ بائع المحل التجاري بملكية العلامة التجارية قد يكون بهدف حبسها عن التداول أو لأي غرض آخر.

وبالمثل تنص المادة 88 من قانون رقم 82 لسنة 2002م على أنه:

يشمل نقل ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة بإسم المالك إذا كانت ذات ارتباط وثيق بالمحل التجاري أو بمشروع الإستغلال ما لم يتفق على غير ذلك.

وإذا لم يشمل نقل ملكية المحل التجاري أو مشروع الإستغلال العلامة التجارية كان لمالك العلامة استخدامها على ذات نوعية المنتجات أو الفئة أو الفئات المسجلة عنها ما لم يتفق على غير ذلك (أنظر في هذا المعنى المادتين 30، 31 من نظام العلامات التجارية السعودي، سالفتي البيان).

## قيد وشهر التصرف في العلامة التجارية:

103- تنص المادة 20 ق. ملغاة<sup>(1)</sup> على أنه "لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك، في السجل وشهره بالكيفية التي تقررهما اللائحة التنفيذية".

وهكذا، فإنه لا يمكن الإحتجاج في مواجهة الغير، بالتصرف في العلامة التجارية (سواء بالبيع أو بالرهن أو بتقرير حق إنتفاع عليها) إلا بعد قيد التصرف في سجل العلامات التجارية، وشهره عن طريق النشر في جريدة العلامات التجارية (م 29 لائحة).

وبالمثل تقضي المادة 89 من قانون رقم 82 لسنة 2002م، بأنه: لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الإنتفاع أو رهنها حجة على الغير، إلا بعد التأشير بذلك في السجل ونشرة بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتتضمن المادة 32 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، ذات الحكم. حيث تقضي بأنه: لا يكون نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منتجاً لآثاره بالنسبة للآخرين، إلا بعد شهره والتأشير به في السجل المنصوص عليه في المادة (الثالثة) من هذا النظام.

---

(1) معدلة بالقانون رقم 69 لسنة 1959 ، الجريدة الرسمية العدد 56 في 21/3/1959

## المبحث الرابع

### حماية العلامة التجارية<sup>(1)</sup>

(انظر المادة 90 من قانون 82 لسنة 2002 سالفه الذكر)

104- تتمتع العلامات التجارية بنوعين من الحماية القانونية. الحماية الخاصة (الحماية الجنائية)، التي يقتصر تطبيقها على العلامات التجارية المسجلة، وتوقع على من يعتدي على ملكية تلك العلامات، ثم الحماية العامة التي تستند إلى أحكام المسؤولية غير التعاقدية، ووسيلتها دعوى المنافسة غير المشروعة. ويستفيد من هذه الحماية مالك العلامة التجارية (المستعمل للعلامة) سواء أكانت قد تم تسجيلها أم لا، بل ويجوز رفع دعوى المنافسة غير المشروعة حتى من غير مالك العلامة. وبالإضافة إلى ما سبق، تتمتع العلامة التجارية - كبقية حقوق الملكية الصناعية - بالحماية الدولية طبقاً لإتفاقيتي باريس سنة 1883، ومدريد سنة 1891 المعدلتين.

عقد الترخيص الإختياري بإستعمال العلامة التجارية:

نظم المشرع أحكام هذا العقد في المواد من 95 - 99 من قانون رقم 12 لسنة 2002م. فالمبدأ هو حرية مالك العلامة التجارية في الترخيص للغير بإستعمال هذه العلامة وفقاً لما تم الإتفاق عليه. حيث تنص المادة 95 على أنه: لمالك العلامة أن يرخص لشخص أو أكثر طبيعي أو اعتباري بإستعمال العلامة على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة، ولا يحول الترخيص للغير دون إستعمال مالك العلامة لها ما لم يتفق على غير ذلك.

- ولا يجوز لمالك العلامة إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديده إلا لسبب مشروع.

---

(1) أنظر المادة 22 من نظام العلامات التجارية العسودي لسنة 1423هـ، سالفه الذكر.

وأوضحت المادة 96 شرط قيد عقد الترخيص وشرط نفاذه في مواجهة الغير. حيث تنص المادة 96 على أنه: شرط قيد عقد الترخيص: في سجل العلامات التجارية أن يكون موثقاً أو مصدقاً على صحة التوقيعات عليه. شرط نفاذ عقد الترخيص: ولا يكون الترخيص نافذاً في حق الغير إلا بعد إجراء هذا القيد والنشر عنه بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتضمنت المادة 97 حكم تنازل المرخص له عن عقد الترخيص، ومتى يجوز رهن هذا العقد أو تقرير حق إنتفاع عليه، ومتى ينفذ عقد الرهن وحق الإنتفاع في مواجهة الغير. فطبقاً للمادة 97: التنازل عن عقد الترخيص: لا يجوز للمرخص له التنازل عن عقد الترخيص للغير إلا مع التنازل عن المحل التجاري أو مشروع الإستغلال الذي يستخدم العلامة في تمييز منتجاته وذلك ما لم يتفق على خلافه.

\* رهن عقد الترخيص أو تقرير حق الإنتفاع عليه: متى ينفذ في مواجهة الغير ولا يكون رهنه أو تقرير حق الإنتفاع عليه حجة قبل الغير إلا بعد قيده في السجل والنشر عنه بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وهناك شروط لا يجوز أن يتضمنها عقد الترخيص وشروط يجوز أن يتضمنها. وفي هذا، تقضي المادة 98 على أنه:

\* الشروط الغير جائزة في عقد الترخيص: لا يجوز أن يتضمن عقد الترخيص أية شروط تقيد المرخص له بقيود غير ضرورية للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة.

\* ومع ذلك يجوز أن يتضمن عقد الترخيص الشروط التالية:

(1) تحديد مدة الترخيص بإستعمال العلامة.

(2) الشروط المعقولة التي تكفل لمالك العلامة مراقبة جودة المنتجات

التي تميزها العلامة موضوع الترخيص وبما لا يتعارض مع حرية المرخص له في الإدارة والتشغيل

(3) إلزام المرخص له بالإمتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى الإقلال من شأن المنتجات التي تميزها العلامة.

وأخيراً، بين المشرع من هو صاحب الحق في طلب شطب قيد عقد الترخيص، وما هو واجب مصلحة التسجيل التجاري، وما هي الحالات والإجراءات التي يتم إتباعها في هذه الحالة.

- حيث تنص المادة 99 على أنه: لمالك العلامة أو المرخص له أن يطلب شطب قيد عقد الترخيص، وتخطر المصلحة الطرف الآخر بهذا الطلب. ويكون الشطب في الحالات وبالإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع السعودي، نظم أحكام تراخيص استخدام العلامة التجارية، في المواد من 33 - 37 من نظام العلامات التجارية لسنة 1423 هـ:

حيث تنص المادة 33 على أنه: يجوز لمالك العلامة التجارية أن يرخص لأي شخص طبيعي أو معنوي بإستعمالها عن كل أو بعض المنتجات أو الخدمات المسجلة عنها، ويكون لمالك العلامة الحق في أن يرخص لأشخاص آخرين بإستعمالها، كما يحق له أن يستعملها بنفسه ما لم يتفق على غير ذلك، ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص عن مدة حماية العلامة.

وتقضي المادة 34 بأنه: يجب أن يكون عقد الترخيص مكتوباً وأن يصدق على توقيع المتعاقدين أو بصماتهم أو أختامهم بصفة رسمية، وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

وتقضي المادة 35 بأنه: يجب قيد عقد الترخيص بالسجل المنصوص عليه في المادة (الثالثة) من هذا النظام ولا يكون للترخيص أثره قبل الآخرين

إلا بعد قيده في السجل والشهر عنه وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

وتقضي المادة 36 بأنه: لا يجوز للمرخص له التنازل عن الترخيص لغيره أو منح تراخيص من الباطن ما لم يتفق على غير ذلك.

وتقضي المادة 37 بأنه: يشطب قيد الترخيص من السجل بناء على طلب مالك العلامة التجارية أو المرخص له بعد تقديم ما يثبت إنتهاء الترخيص أو فسخه وعلى الإدارة المختصة أن تبلغ الطرف الآخر بطلب شطب الترخيص، وله في هذه الحالة الاعتراض على ذلك أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بطلب الشطب.

أولاً: الحماية الجنائية:

105- يشترط لتطبيق الجزاءات الجنائية أن تكون العلامة التجارية قد تم تسجيلها، وأن تقع الأفعال المعاقب عليها بعد تمام التسجيل. ولا عبء في أعمال الحماية الجنائية، بقيمة المنتجات التي تميزها العلامة، إذا أن هذه الحماية تهدف إلى حماية العلامة ذاتها.

ويتم أعمال الحماية الجنائية سواء أكان مالك العلامة قد أصابه ضرراً بسبب الأفعال المجرمة أم لا، فمحل هذه الحماية هو الحق في العلامة.

جرائم الإعتداء على العلامة التجارية:

106- عاقبت المادة 33 ق ملغاة. بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهاً إلى 300 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من ارتكب جريمة من الجرائم الآتية<sup>(1)</sup>:

وتقضي المادة 113 من قانون رقم 82 لسنة 2002م بأنه:

---

(1) ويهدف تجريم الأفعال التالية إلى حماية حق ملكية العلامة التجارية ، وسنعرض هذه الجرائم في الصفحة التالية

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1- كل من زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور.

2- كل من إستعمل بسوء قصد علامة تجارية مزورة أو مقلدة.

3- كل من وضع بسوء قصد على منتجاته علامة تجارية مملوكة لغيره.

4- كل من باع أو عرض لبيع أو التداول أو حاز بقصد البيع أو التداول منتجات عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تجاوز خمسين ألف جنية.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة المنتجات محل الجريمة أو المبالغ أو الأشياء المتحصلة منها وكذلك الأدوات التي إستخدمت في ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي إستغلها المحكوم عليه في إرتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود.

1- جريمة تزوير أو تقليد العلامة التجارية:

يعاقب بالعقوبة المذكورة، كل من زور علامة سبق تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور (م 113/1 ق). ويقصد بتزوير

العلامة إصطناع علامة مشابهة في مجموعها للعلامة الأصلية تشابهاً من شأنه (أي قد يؤدي) تضليل الجمهور<sup>(1)</sup>.

والعبرة في أوجه التشابه التي تعتبر تقليداً محرماً قانوناً، هو بما يخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه، لا المستهلك المهمل أو العادي الذي لا يكثرث بالعلامة، ولا الرجل الفني وحده، أو المستهلك الحريص اليقظ الذي يفحص البضاعة ويدقق فيها كثيراً قبل الشراء<sup>(2)</sup>.

ويجب النظر إلى العلامة التجارية في مجموعها، عند بحث التشابه بينها وبين علامة أخرى. أي أنه يعتد عند المقارنة بين العلامتين الحقيقية والمقلدة أو المزورة، بأوجه التشابه بين العلامتين في العناصر الجوهرية لا بأوجه الخلاف الثانوية<sup>(3)</sup>.

كما أن العبرة في أوجه التشابه بين العلامتين هو تشابههما معاً في الإطار العام أو المظهر العام لمجموع كل من العلامتين وليس في التفاصيل والجزئيات.

وتقرير تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين، هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض، متى كانت الأسباب التي أقيم عليها تبرر النتيجة التي إنتهى إليها<sup>(4)</sup>.

107- ولا يشترط لقيام جريمة تزوير أو جريمة تقليد العلامة التجارية

---

(1) طعن نقض رقم 2274 ، س 55 ق ، في 22/12/1986.

(2) طعن نقض رقم 331 ق مج 25 عاماً بند 1 ص 858.

(3) طعن نقض في 26/1/1967 س 218 ، ص 256 - طعن نقض في 28/1/60 س 11 ، ص 100.

(4) طعن نقض في 15/3/56 س 7 ، ص 341 - طعن نقض في 15/12/66 س 17 ، ص 1919 -

طعن نقض في 4/2/1954 ، مج 25 عاماً بند 2 ص 858 - طعن نقض في 11/2/1954 ، مج 25 عاماً ، بند

4 ص 859.



سوى توافر الركن المادي للجريمة، دون حاجة لتوافر لكن المعنوي، أي سوء قصد أو سوء نية المتهم<sup>(1)</sup>. فاصطناع علامة تجارية مزورة أو مقلدة (الفعل المادي) يعد في ذاته قرينة على سوء نية الفاعل. إذا لو كان هذا الفاعل حسن النية لأقدم على الكشف مقدماً في سجل العلامات التجارية، حتى يتجنب استخدام علامة مشابهة أو مطابقة لعلامة سبق تسجيلها. كما أنه من النادر أن يقع التطابق التام أو التشابه مصادفة ودون قصد. فسوء نية الفاعل مفترض لمجرد واقعة التسجيل.

والخلاصة، وفقاً للاتجاه الغالب يكفي لقيام جريمة التزوير أو التقليد للعلامة مجرد الفعل المادي، ولو لم يتم استعمال العلامة، فالاستعمال جريمة مختلفة عن التزوير أو التقليد، كما يلي:

## 2- جريمة استعمال علامة مزورة أو مقلدة:

108- يعاقب بذات العقوبة المذكورة " كل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة (م 113/1 ق). هكذا، يشترط لقيام هذه الجريمة مجرد استعمال العلامة المزورة أو المقلدة، سواء أكان من إستعملها هو من قام بتزويرها أو تقليدها أم كان شخص آخر (المشتري لمحل تجاري به علامة مزورة أو مقلدة).

ويكفي لوقوع الجريمة استعمال العلامة بأي طريق، سواء في أحد المعارض، أو الإعلان عنها على واجهة المحل، أو بجوار الاسم بقصد الدعاية والإعلان عن المنتجات التي تحمل العلامة المزورة أو المقلدة، بشرط أن تكون هذه المنتجات من ذات النوع الذي تميزه العلامة الحقيقية.

---

(1) والمسألة محل خلاف ، حيث يذهب البعض إلى أن قراءة النصوص المذكورة تدل على أنه لا يلزم سوء النية لقيام جريمة التزوير فقط ، أما في حالة التقليد فيجب لمعاقبة المتهم أن يكون سئ القصد ، فإذا لم يتوافر لديه قصد الغش ، وتعتمد إحداث اللبس بين العلامتين ، فلا يتعرض للعقاب ، وإنما يكون من حق صاحب العلامة الأصلية اللجوء إلى القضاء المدني ، كطلب الأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم استمرار اللبس.

ولا توقع العقوبة على مستعمل العلامة المزورة أو المقلدة، إلا إذا كان سئ النية، ويفترض - في الأصل - أن المستعمل حسن النية، أي أنه كان يجهل مقدماً أنه يستعمل علامة مزورة أو مقلدة لتضليل الجمهور، وعلى المدعي عبء إثبات سوء نية المستعمل للعلامة، أما إذا أثبت هذا الأخير أنه حسن النية، أي لم يكن يعلم بتزوير العلامة أو تقليدها، فلا يتعرض للعقوبة.

فحسن النية مفترض إذا لم ترتبط جريمة التزوير والتقليد باستعمال العلامة، أي إذا كان مزور العلامة أو مقلدها شخص آخر غير المستعمل لها. أما إذا كان المزور أو المقلد هو نفسه المستعمل للعلامة، فنميل إلى القول بأنه يفترض سوء نيته في هذه الحالة، على غرار الجريمة الأولى، أي جريمة تقليد أو تزوير العلامة السابق عرضها.

3- جريمة وضع علامة مملوكة للغير على المنتجات (جريمة اغتصاب علامة الغير):

109- يعاقب بنفس العقوبة المذكورة "كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره" (م 113/2 ق). تقوم هذه الجريمة بقيام المغتصب بوضع علامة حقيقية ومسجلة (وليست مزورة أو مقلدة كما هو في الحالتين السابقتين) مملوكة للغير على منتجات لا تتمتع بالحق في حملها. أي يلزم لقيام الجريمة توافر ركنين: أحدهما مادي وهو وضع علامة الغير، والثاني معنوي وهو سوء قصد الفاعل (المغتصب)، أي رغبته في تضليل الجمهور عن حقيقة مصدر السلعة.

ويطلق على هذه الجريمة - في العادة - جريمة الملاء أو التعبئة. ذلك أنها تقع عادة بملاء الفوارغ التي تحمل العلامة الحقيقية، مثل ملاء زجاجات المياه الغازية، أو الأكياس أو الصناديق الفارغة التي تحمل علامة الغير بمنتجات أخرى منافسة، لم تخصص العلامة الحقيقية لتمييزها. ويفترض وقوع الجريمة على هذا النحو (الجمع بين العلامة الحقيقية والمنتجات المنافسة سوء قصد الفاعل).

ولذلك، لا تقوم الجريمة، إذا قام أحد الأشخاص بملاء زجاجات فارغة بسلعة أخرى لإستعماله الخاص في بيته أو سفره أو عمله. أو إذا تم إستعمال العلامة الحقيقية بواسطة الغير، بناء على رضا مالك العلامة، أو قام صاحب السلعة بتغطية أو طمس علامة الغير، ووضع على الفوارغ بطاقة تحمل إسمه الشخصي.

ويفترض دائماً حسن نية الفاعل، وعلى من يدعي خلاف ذلك عبء الإثبات.

4- جريمة بيع منتجات تحمل علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق، أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع:

110- يعاقب بنفس العقوبة " كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع أو التداول منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك" (م 113/3).

يشترط لقيام هذه الجريمة، توافر ركن مادي هو بيع المنتجات التي تحمل علامة مزورة أو مقلدة أو مغتصبة، أو مجرد عرض تلك المنتجات للبيع أو التداول، أو مجرد حيازتها، بقصد البيع<sup>(1)</sup>. وركن معنوي هو القصد الجنائي، أي أن يتم البيع أو العرض لها أو الحيازة قصداً، أي مع علم الفاعل بأن العلامة مزورة أو مقلدة.

والفاعل لهذه الجريمة، ليس هو المقلد أو المزور المغتصب وإن كان من المتصور - أحياناً - أن يكون الفاعل هو نفسه المقلد أو المزور أو المغتصب للعلامة.

وعلى المدعي عبء إثبات علم المتهم بأن المنتجات تحمل علامة مزورة أو مقلدة أو مغتصبة، وله أن يستعين في ذلك بقرائن الأحوال، كبيع المنتجات

---

(1) هذه هي صور الركن المادي في الجريمة.

التي تحمل العلامة المزورة بأسعار رخيصة، وشهرة العلامة المقلدة، وكعرضه المنتجات الأصلية والمنتجات المقلدة في نفس الوقت... الخ.

وتتبع الجريمة، ويستحق العقاب ولو حصل البيع مرة واحدة، ولو كان الحائز للمنتجات وكيلاً بالعمولة عن مالك البضائع (البائع).

حماية نظام العلامات التجارية:

111- عمل المشرع على حماية نظام العلامات التجارية بأكمله، بعدما وضع القواعد الخاصة بحماية ملكية العلامة، والسابق بيانها ولذلك سن المشرع جزاء جنائياً لنوعين آخرين من الجرائم:

1- استعمال علامة محظور تسجيلها قانوناً (م 34/2 ملغاة وم 114 ق 82 لسنة 2002م).

تنص المادة 34/2 ملغاة على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات ب، ج، د، و، ط، ي من المادة الخامسة".

بينما تنص المادة 114/3 من ق 82 لسنة 2002م على أنه: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين - 3 - كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات 2، 3، 5، 7، 8 من المادة 67 من هذا القانون.

وقد عرفنا من قبل، أن هذه الفقرات لا تجيز تسجيل العلامات المخالفة للنظام العام، أو مخلة بالآداب، أو الشعارات العامة أو الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى الدول التي تعامل مصر معاملة المثل، ورموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، والبيانات الكاذبة الخاصة بدرجات الشرف، والعلامات التي

من شأنها أن تضلل الجمهور. فالأصل أنه لا يجوز تسجيل هذه العلامات. وبناء عليه، فإنه يحرم قانوناً استعمال هذه العلامات ولو لم تكن مسجلة، وإلا تعرض المستعمل للجزاء الجنائي المذكور.

## 2- وضع بيان غير صحيح عن تسجيل العلامة:

تنص المادة 34/3 ملغاة على المعاقبة بالجزاء المذكور "كل من ذكر بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها". ويقصد بتجريم هذا الفعل الحيلولة دون حدوث الاعتقاد بتسجيل العلامة على خلاف الحقيقة في مصر لا في الخارج، وذلك لأجل حماية نظام التسجيل، وعدم تضليل الجمهور، وضمان صحة البيانات الدالة على حدوث التسجيل.

وبالمثل تنص المادة 114/1-2 من ق 82 لسنة 2002م على أنه: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين.... وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية (م 114 فقرة أخيرة).

ويتضح لنا، أن الجريمتين المذكورتين لا تنطويان على إعتداء على علامات الغير، وإنما تقتصران على ذكر بيانات كاذبة أو مضللة عن البضائع أو استعمال علامة محظورة، أو ذكر بيانات كاذبة عن تسجيل العلامة.

ولا يتطلب القانون في هذه الجرائم إثبات سوء القصد لدى مرتكب الفعل، إذ يكفي مجرد وقوع الفعل لإفترض القصد الجنائي للمتهم.

وجدير بالذكر أن المشرع عاقب بذات الجزاءات المذكورة أعلاه، كل مرتكب لإحدى الجرائم الخمس التي ورد النص عليها في المادة 114 / 4 - 8 على النحو التالي:

1- كل من ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من اي نوع كان على منتجات لا تتعلق بها أو على أشخاص أو أسماء تجارية لم يكتسبها.

2- كل من اشترك مع آخرين في عرض منتجات واستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر المميزات ونوعها.

3- كل من وضع على السلع التي يتجر بها - في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج سلعة معينة- مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في هذه الجهة.

4- كل من استخدم أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توهي بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة على خلاف المنشأ الحقيقي لها.

5- كل منتج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها وضع مؤشرا جغرافيا على ما ينتجه من سلع شبيهه في مناطق أخرى يكون من شأنها أن توهي بأنها منتجة في الجهة المشار إليها.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية (م 114 ق. فقرة أخيرة).

#### الإجراءات التحفظية:

112- يتفرع عن الحماية الخاصة للعلامات، مجموعة من الإجراءات التحفظية التي تهدف إلى حماية مصالح صاحب العلامة، مع الأخذ في الاعتبار حقوق مالك البضائع لو تبين فيما بعد عدم صحة دعوى مالك العلامة.

وتضمنت المادة 35 ملغاة تنظيمًا لهذه الإجراءات، والتي يجوز لمالك

العلامة المسجلة وحده طلب إتخاذها، إما بغرض منع تداول السلعة التي تحمل العلامة المقلدة أو المزورة أو المغتصبة في الأسواق، أو لمنع الإستمرار في عمليات التزوير أو التقليد أو الإغتصاب.

وحتى يتمكن مالك العلامة من إثبات الجريمة، يجوز له في أي وقت ولو كان قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء على عريضة مشفوعة رسمية دالة على تسجيل العلامة - أمر من القاضي بإتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص. (م35 ق ملغاة):

(أ) عمل محضر حصر ووصف تفصيلي للآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة، والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق، أو غيرها مما تكون قد وضع عليها العلامة، أو البيان موضوع الجريمة. وكذلك البضائع الواردة من الخارج إثر ورودها.

(ب) توقيع حجز على الأشياء المذكورة في البند السابق، على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب (مالك العلامة) تأميناً يقدره القاضي تقديراً أولاً لتعويض المحجوز عليه عند الإقتضاء. ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله، ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة - من جانب المحجوز عليه - في كفاية التأمين الذي قدمه الحاجز، وتتبع في ذلك إجراءات قانون المرافعات.

وللقاضي سلطة تقديرية، في الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية أو رفضها.

وإذا إتخذ المالك الإجراءات التحفظية قبل رفع الدعوى، كانت هذه الإجراءات باطلة - في جميع الأحوال - إذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من أتخذت ضده تلك الإجراءات، وذلك خلال العشرة أيام التالية

لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة. وفي ذلك - بالطبع - حماية لمصلحة المجوز عليه، وحتى لا يسئ المالك إستعمال الإجراءات التحفظية، أو يتخذها كوسائل كيدية، لتعطيل أعمال المجوز عليه والإضرار به.

وكان من الواجب سد الطريق، أمام إساءة المدعي عليه إستعمال حقه في إيداع التأمين، حتى لا يظل التأمين محبوساً عن الحاجز فترة طويلة. لذلك منح المشرع المدعي عليه أجلاً محدداً لإقامة دعوى التعويض، فيجب على المدعي عليه أن يعلن دعواه إلى الحاجز وإلى قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التعويض خلال تسعين يوماً تبدأ من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه، أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلق بالعلامة.

وفي الحالتين<sup>(1)</sup> لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المجوز عليه، أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها، ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين (م 35 فقرة أخيرة ملغاة).

وعالج المشرع في قانون 82 لسنة 2002 مسألة الإجراءات التحفظية والتظلم من الأمر باتخاذ إجراءات تحفظية، وذلك في المادتين 115، 116 من القانون المذكور.

وفي هذا الخصوص، تقضي المادة 115 بأنه:

لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب كل ذي شأن وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ان يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة وعلى وجه الخصوص:

1- إثبات واقعة الإعتداء على الحق محل الحماية.

---

(1) أي سواء رفع مالك العلامة الدعوى أم لم يرفعها.



2- إجراء حصر ووصف تفصيلي للآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يكون قد وضعت عليه العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافي موضوع الجريمة وكذلك البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها.

3- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند (2).

ولرئيس المحكمة أن يأمر بئدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى محكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له.

وأما المادة 116 فتقضي بأنه:

يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه إلى رئيس المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدره أو إعلانه له حسب الأحوال. ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً.

ثانياً: الحماية العامة (الجزاءات المدنية) - التعويض:

113- تستند هذه الحماية - كما عرفنا - إلى القواعد العامة في القانون المدني (م 163 مدني)، ودعوى المنافسة غير المشروعة. إذ يجوز للمحكمة الجنائية أو المدنية أن تحكم بتعويض الضرر، الذي لحق مالك العلامة بسبب خطأ الغير لمنافسته منافسة غير مشروعة، سواء أكانت العلامة مسجلة أم غير مسجلة.

وقد عرفنا أن الجزاء المقرر لجرائم الإعتداء على الحق في العلامة يتطلب القصد الجنائي الخاص لدى المقلد أو المستعمل أو البائع. لذلك،

فإنه إذا حكم بالبراءة لإنتفاء القصد الجنائي فإن هذا الحكم في الدعوى الجنائية، لا يمنع من رفع الدعوى المدنية التي تؤسس على الخطأ العمدي أو الغير عمدي، والحكم بالتعويض لصاحب العلامة على أساس الفعل الضار.

ويجوز رفع الدعوى المدنية سواء من جانب مالك العلامة أم من جانب الغير كالمستهلكين، أو تاجر التجزئة الذي يقوم بتوزيع البضاعة التي تم تزوير العلامة التي تحملها. كما يجوز رفع الدعوى المدنية من جانب مالك العلامة حتى قبل وقوع الضرر فعلاً، كأن يطالب برفع الخلط أو الإلتباس أو التشابه بين علامته وعلامات أخرى مشابهة، مما يحول دو وقوع الضرر.

وتأكيداً لكل هذه الأحكام، تقضي المادة 66 تجاري بأنه:

1- يعتبر منافسة غير مشروعة كل فعل يخالف العادات والأصول المرعية في المعاملات التجارية، ويدخل في ذلك على وجه الخصوص الإعتداء على علامات الغير أو على إسمه التجاري أو على براءات الاختراع أو على أسرارته الصناعية التي يملك حق استثمارها، وتحريض العاملين في متجره على إذاعة أسرارته أو ترك العمل عنده وكذلك كل فعل أو ادعاء يكون من شأنه إحداث اللبس في المتجر أو في منتجاته أو إضعاف الثقة في مالكة أو في القائمين على إدارته أو في منتجاته.

2- كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناتج عنها.

وللمحكمة أن تقضي - فضلاً عن التعويض - بإزالة الضرر. وبنشر ملخص الحكم على نفقة المحكوم عليه في إحدى الصحف اليومية.

المصادرة والإتلاف والنشر (الجزاءات التكميلية):

114- تنص المادة 1/36 ملغاة على أنه: يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوز عليها، أو التي تحجزها

فيما بعد لإستنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة.

ويجوز للمحكمة أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية، وأن تأمر عند الإقتضاء، بإتلاف المنتجات والأغلفة، ومعدات الحزم، وعنوانات المحل والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة، أو تحمل بيانات غير قانونية، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي أستمّلت بصفة خاصة في عملية التزوير (م 36/3 ملغاة).

ويجوز للمحكمة - أيضاً - أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه (من 36/2 ملغاة).

وللمحكمة أن تأمر بالمصادرة أو بالإتلاف أو بالنشر حتى في حالة الحكم بالبراءة (م 36/3 ملغاة). فكون المدعي عليه حسن النية، أو لم يثبت لديه القصد الجنائي، فإن ذلك لا يمنحه الحق في استمرار حيازته للسلع التي تحمل علامة مزورة أو مقلدة، كما ينبغي منع تداول العلامات غير القانونية.

ونلفت النظر إلى أن قانون 82 لسنة 2002م، خول المحكمة المختصة سلطات واسعة، مثل الحكم ببيع الأشياء المحجوزة، أو الأمر بإتلاف العلامات والبضائع المخالفة، والأمر بنشر الحكم.. حتى في حالة الحكم بالبراءة.

وتأكيداً لذلك، تقضي المادة 117 بأنه:

يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية ان تحكم ببيع الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد وإستنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو الأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة.

وتأمر المحكمة بإتلاف العلامات المخالفة ويجوز لها - عند الإقتضاء - الأمر بإتلاف المنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان، أو غير ذلك مما يحمل تلك العلامة أو يحمل

بيانات أو مؤشرات جغرافية، بالمخالفة لأحكام هذا الكتاب وكذلك إتلاف الآلات التي أستعملت بصفة خاصة في ارتكاب الجريمة.

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

وللمحكمة أن تأمر بكل أو ببعض ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة.

### حماية العلامة التجارية

في نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ

تضمن نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ في الباب التاسع (م 43 - 54) أحكاماً أمرة تكفل الحماية القانونية للعلامات التجارية المسجلة وغير المسجلة. وتنقسم هذه الحماية إلى نوعين:

1- الحماية الخاصة (الحماية الجنائية) للعلامات التجارية المسجلة.

2- الحماية العامة (الجزاءات المدنية) للعلامة التجارية المسجلة أو غير المسجلة.

ونشير أيضاً، بأن يتفرع عن الحماية الخاصة للعلامة التجارية مجموعة من الإجراءات التحفظية، يجوز إتخاذها بهدف حماية مصالح مالك العلامة التجارية، دون الإضرار بمصالح المدعي عليه إذا ثبت لاحقاً عدم صحة دعوى مالك العلامة التجارية.

أيضاً، أوجب المشرع السعودي في المادة الخامسة والخمسين من النظام أن: تتضمن اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بالحماية المؤقتة لأي علامة تجارية، تستعمل للمنتجات والخدمات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية، التي تقام في المملكة أو في إحدى الدول التي تعامل المملكة بالمثل. ويتم تحديد هذه المعارض بقرار من وزير التجارة.

وتجدر الإشارة إلى أنه، طبقاً للمادة 56 نظام، يكون للموظفين الذين يعينهم وزير التجارة صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام.

أخيراً، ولما كان هناك تماثل شبه تام بين أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002م، وأحكام نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، بخصوص مسألة حماية العلامات التجارية، فإننا سنكتفي بعرض نصوص هذا النظام بشأن هذه المسألة، والتي ورد النص عليها في الباب التاسع بعنوان "الجرائم والعقوبات".

المواد من 43 - 54، وبيان مضمون وأحكام هذه المواد بإيجاز:

أولاً: تنص المادة 43 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ على أنه: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل على خمسين ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال أو بإحدى العقوبتين:

أ- كل من زور علامة مسجلة أو قلدها بطريقة تتسبب في تضليل الجمهور، وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة.

ب- كل من وضع بسوء القصد على منتجات أو إستعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره.

ج- كل من عرض أو طرح للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير وجه حق مع علمه بذلك، وكذلك كل من عرض خدمات في ظل مثل هذه العلامة مع علمه بذلك.

وهكذا، يعاقب المشرع بالحبس مدة لا تزيد عن سنة (هجريّة) وبغرامة لا تقل عن 50000 ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، ما لم يوجد جزاء أشد

في قانون آخر (كقانون الشركات التجارية، أو القانون الجزائي... الخ)، كل من ارتكب جريمة أو أكثر من الجرائم (المخالفات) العشر التي ورد ذكرها في المادة 43 المذكورة، وهي:-

- 1- جريمة تزوير علامة تجارية مسجلة.
- 2- جريمة تقليد علامة تجارية مسجلة بطريقة تتسبب في تضليل الجمهور.
- 3- جريمة استعمال علامة تجارية مزورة أو مقلدة، بسوء القصد (سوء النية).
- 4- جريمة وضع علامة تجارية مملوكة للغير، على منتجات مملوكة لآخرين، بسوء قصد.
- 5- جريمة تقديم خدمات عن طريق استعمال علامة تجارية مملوكة للغير، بسوء قصد.
- 6- جريمة العرض بقصد البيع منتجات عليها، علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه أو مستعمله بغير وجه حق، مع علم العارض بذلك.
- 7- جريمة الطرح للبيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه أو مستعملة بغير وجه حق، مع علم من طرح هذه المنتجات بذلك.
- 8- جريمة البيع لمنتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه أو مستعملة بغير وجه حق، مع علم البائع بذلك.
- 9- جريمة الحيازة بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه أو مستعملة بغير وجه حق، مع علم الحائز بذلك.
- 10 - جريمة عرض خدمات، عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعه أو مستعملة بغير وجه حق، مع علم العارض للخدمات بذلك.

ثانياً: تنص المادة 44 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ على أنه:  
مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف ريال، ولا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أ- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب، ج، د، هـ) من المادة الثانية من هذا النظام.

ب- كل من دون بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية، بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها.

يفهم من هذا النص أن المشرع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن 20000 ريال، ولا تزيد على 250000 ريال سعودي أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، كل من ارتكب إحدى الجريمتين (المخالفتين) المنصوص عليهما في المادة 44 المذكورة، وهما:-

أ- جريمة استعمال علامة تجارية غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في المادة 2/ ب، ج، د، هـ سالفه الذكر.

ب- جريمة التدوين بغير حق على علامات أو أوراق تجارية، بياناً يؤدي إلى اعتقاد الغير بحصول تسجيل هذه العلامات أو الأوراق التجارية بواسطة المدون لهذا البيان.

ونرى أنه من غير المقبول استخدام كلمتي "الأوراق التجارية" في هذا النص على نحو ما سبق. ذلك أن الأوراق التجارية - كما نعلم - هي الشيك والسند لأمر والكمبيالة، لا يتم تسجيلها ولا توضع عليها بيانات غير معتادة. ومن ثم، فإننا نرى أن تستبدل هاتين الكلمتين بكلمتين أخريين هما "المستندات التجارية".

ثالثاً: تنص المادة 45 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة

1423هـ، على أنه: يعاقب العائد بعقوبة لا تزيد على ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للمخالفة، مع إغلاق المحل التجاري أو المشروع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر، مع نشر الحكم على نفقة المخالف وفقاً للشروط والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

وهكذا، قرر المشرع عقوبة مشددة للعائد لارتكاب إحدى المخالفات المعاقب عليها في هذا النظام. ويؤخذ من النص المذكور، أنه يوقع على العائد ثلاث عقوبات مرة واحدة، عن كل مخالفة يعود إلى ارتكابها، وهذه العقوبات هي:

1- العقوبة التي لا تزيد على ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للمخالفة (الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن أربعين ألف ريال، ولا تزيد على خمسمائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين).

2- إغلاق المحل التجاري أو المشروع، لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر.

3- نشر الحكم في نفقة المخالف، وفقاً للشروط والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

رابعاً: تنص المادة 46 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه: يعد عائداً في تطبيق أحكام هذا النظام من حكم عليه في مخالفة من المخالفات المنصوص عليها فيه، وعاد إلى ارتكاب مخالفة أخرى مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائياً في المخالفة السابق. وتعد مخالفات متماثلة المخالفات المنصوص عليها في المادتين 43، 44 من هذا النظام.

تضمنت هذه المادة فكرتين هامتين:

1- بيان مفهوم العائد، أي الشخص المخالف العائد لارتكاب إحدى



المخالفات المنصوص عليها قانوناً، خلال فترة زمنية محددة (ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه في المخالفة السابقة).

2- أنه يدخل في مفهوم المخالفات المتمثلة، المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك المخالفات التي نصت عليها المادتان 43، 44 من هذا النظام، على نحو ما سبق بيانه.

خامساً: تنص المادة 47 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"تسقط دعوى الحق العام بمضي خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة، ولا يترتب على سقوط دعوى الحق العام أي مساس بالحقوق الخاصة".

فرق المشرع في هذه المادة بين مدة سقوط دعوى الحق العام، وهي الدعوى التي تبشرها السلطات العامة المختصة عن الضرر الذي يلحق بالمجتمع كأثر لارتكاب الجرائم، وأبرز هذه السلطات هيئة التحقيق والإدعاء العام (النيابة العامة)، ومدة سقوط دعوى الحق الخاص، وهي الدعوى التي يرفعها المضرور أو صاحب الحق ضد المخالف.

وطبقاً للنص المذكور، فإن مدة سقوط دعوى الحق العام هي مضي خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة للمخالف. أما مدة سقوط دعوى الحق الخاص فلم يحددها المشرع، كما أنه أكد أن سقوط دعوى الحق العام لا تأثير له على الحقوق الخاصة. وفي رأينا، أن دعوى الحق الخاص أيضاً تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة لمخالفته، دون قيام صاحب الحق (المضرور أو ورثته) باتخاذ أي إجراء قانوني ضد المخالف، وذلك حرصاً على استقرار المراكز القانونية.

سادساً: تنص المادة 48 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"يجوز لكل من أصابه ضرر نتيجة ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام أن يطالب المسئول عن هذه المخالفة بالتعويض المناسب عما لحقه من ضرر".

أكد المشرع في نص هذه المادة على مبدأ هام، هو حق المضرور نتيجة ارتكاب إحدى المخالفات القانونية بواسطة شخص آخر (المخالف) في مطالبة هذا الأخير بجبر الضرر الذي أصاب المضرور، أي بمطالبة المخالف بالتعويض المناسب عما لحق الأول من ضرر. أي الضرر الفعلي وليس الضرر المستقبلي أو الاحتمالي.

سابعاً: تنص المادة 49 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أي دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة - أمراً من ديوان المظالم باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة، وعلى الأخص:

(أ) عمل محضر حصر ووصف تفصيلي عن الآلات والأدوات التي تستخدم في ارتكاب المخالفة والمنتجات المحلية والمستوردة أو البضائع أو الأوراق مما يكون قد وضعت عليها العلامة التجارية موضوع المخالفة.

(ب) توقيع الحجز على الأشياء المشار إليها في الفقرة (أ) على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقدره ديوان المظالم تقديراً أولياً لتعويض المحجوز عليه عند الاقتضاء. ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة في كفاية التأمين الذي قدمه الحاجز وفقاً

للإجراءات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من ديوان المظالم ندب خبير أو أكثر لمعاونة الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية.

أراد المشرع حماية مصالح المضرور من المخالفة أو المخالفات سالفه الذكر، فأجاز لمالك العلامة التجارية المسجلة (فقط) طلب إتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة، من ديوان المظالم، الذي يصدر أمراً على عريضة، باتخاذ الإجراء أو الإجراءات التحفظية التي يقدر أنها تحافظ على حقوق المضرور. وذكرت المادة المذكورة صورتان لهذه الإجراءات التحفظية، على سبيل المثال وليس الحصر وحرصاً من المشرع على حماية حقوق المحجوز عليه، فإن عملية الحجز على أموال أو بضائع المحجوز عليه، لا توقع إلا بعد أن يقوم طالب الحجز بتقديم تأميناً نقدياً يقدره ديوان المظالم لتعويض المحجوز عليه عند الإقتضاء بل، ويجوز للمحجوز عليه المعارضة في قيمة التأمين الذي قدمه الحاجز على النحو الذي نصت عليه اللائحة التنفيذية.

ونذكر بأنه، يجوز لديوان المظالم أيضاً أن يتضمن الأمر الصادر ندب خبير أو أكثر لمعاونة الجهة المختصة بتنفيذ الإجراءات التحفظية التي تضمنها هذا الأمر.

ثامناً: تنص المادة 50 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"تعتبر الإجراءات التحفظية التي إتخذها مالك العلامة التجارية كأن لم تكن إذا لم يتبعها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من أتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (49) من هذا النظام".

حرص المشرع في هذا النص، أن يحث الحاجز على سرعة رفع دعواه مدنية كانت أم جنائية ضد المدعي عليه، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ

اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 49 سالفه الذكر، أي من تاريخ قيام المدعي بعمل محضر الحصر والوصف التفصيلي، أو قيامه بتوقيع الحجز على البضائع أو الأوراق... الخ. كما حرص المشرع من ناحية أخرى على حماية مصالح وحقوق المدعي عليه بارتكاب إحدى المخالفات وبعبارة أخرى، أراد المشرع ألا يظل المركز القانوني لهذا الأخير غير مستقر لفترة زمنية طويلة، وربما يكون بريئاً مما هو منسوب إليه من جانب المدعي.

ولاحظنا أن المشرع قد أوقع جزاءً قانونياً على المدعي الذي أهمل أو تراخي في رفع دعواه، حيث إعتبر المشرع أن الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة التجارية كأن لم تكن (لاغية وليس لها أي آثار قانونية) إذا لم يتبع هذه الإجراءات التحفظية رفع الدعوى المدنية أو الجنائية في مواجهة من اتخذت ضده هذه الإجراءات خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذها في مواجهة المدعي عليه (المتهم)، وهذا أمر حسن.

تاسعاً: تنص المادة 51 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"للمدعي عليه أن يتخذ إجراءات مطالبة المدعي السيئ النية بالتعويض الذي قد يستحق له نتيجة اتخاذه للإجراءات المنصوص عليها في المادة (49) من هذا النظام. وذلك خلال تسعون يوماً من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة (50) من هذا النظام إذا لم يرفع الحاجز دعواه، أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة التجارية، وفي جميع الأحوال لا يجوز صرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز عليه بإدانته، أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين".

وهكذا، جدد المشرع رغبته في حماية مصالح وسمعة المدعي عليه. فلم يكتف المشرع بإلزام المدعي (مالك العلامة التجارية) بتقديم تأمين كاف قبل اتخاذ الإجراءات التحفظية ضد المدعي عليه (م 49/ب سالفه الذكر)،

وبإلزام المدعي أيضاً، بمباشرة دعواه خلال مدة زمنية قصيرة من تاريخ اتخاذ الإجراءات التحفظية (م 50 سالفه الذكر)، بل إن المشرع أعطى للمدعي عليه الحق في المطالبة بتعويض مناسب عن الأضرار التي لحقت به كأثر لإتخاذ إجراءات تحفظية أو مباشرة دعوى ضده، من جانب المدعي سئ النية، أي الذي يعلم أو كان يجب عليه أن يعلم (باعتباره حربي)، بأنه ليس له الحق في القيام بأي إجراء أو دعوى ضد المدعي عليه.

بيد أن المشرع، حرص أيضاً على حث المدعي عليه (البرئ) على سرعة المطالبة بالتعويض عن الأضرار (المادية والأدبية) التي لحقت به خلال مدة زمنية معينة حددتها المادة 51 على النحو التالي:-

1- خلال 90 يوماً من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة 49 من هذا النظام، ولم يقيم المدعي برفع دعواه، أو:

2- خلال تسعين يوماً من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة التجارية.

وحرصاً على عدم إضعاف الفرصة أمام المدعي عليه البرئ، قرر المشرع أيضاً أنه في جميع الأحوال، لا يتم صرف التأمين للمدعي (الحاجز) إلا إذا تحقق أحد الفرضين الآتيين:-

1- صدور حكم نهائي (أي بعد صدور هذا الحكم) في دعوى المحجوز عليه بإدانتها، أو

2- بعد انقضاء الميعاد المقرر للمدعي عليه في رفع دعوى التعويض، دون رفعها.

وفي جميع الأحوال، يجب إحترام ما تضمنه الحكم الصادر في دعوى الحاجز، بخصوص موضوع التأمين، أي هل يتم رد مبلغ التأمين للحاجز أم يحرم من ذلك، وهل يصرف هذا المبلغ كله أو بعضه للمدعي عليه.

عاشراً: تنص المادة 52 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"يجوز لديوان المظالم في أي دعوى مدنية أو جنائية، أن يحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة، أو التي تحجز فيما بعد لخصم ثمنها من التعويضات أو الغرامات، أو للتصرف فيها وفقاً للشروط والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية. ويجوز لديوان المظالم أن يأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه. ويجوز له كذلك أن يأمر بإتلاف العلامات التجارية المزورة أو المقلدة أو الموضوعة أو المستعملة بغير حق وأن يأمر - عند الاقتضاء - بإتلاف الأشياء التي تحمل هذه العلامات وذلك حتى في حالة الحكم بالبراءة".

يؤخذ من عبارات هذا النص، أن المشرع منح ديوان المظالم سلطات واسعة، بمناسبة الفصل في الدعاوي المدنية أو الجنائية المتعلقة بالعلامات التجارية. ونوجز هذه السلطات فيما يلي:-

1- يجوز لديوان المظالم الحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لخصم ثمنها من التعويضات أو الغرامات، أو للتصرف فيها وفقاً للشروط والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

2- يجوز لديوان المظالم الأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر (غير رسمية) على نفقة المحكوم عليه.

3- يجوز لديوان المظالم الأمر بإتلاف العلامات التجارية المزورة، أو المقلدة أو الموضوعة أو المستعملة بغير حق.

4- يجوز لديوان المظالم أن يأمر - عند الإقتضاء - بإتلاف الأشياء التي تحمل هذه العلامات، وذلك حتى في حالة الحكم بالبراءة، أي براءة المدعي عليه من الناحية الجنائية، أي كان حسن النية

عندما قام بأعمال تتضمن إعتداء على العلامة التجارية المملوكة للمدعي (الغير).

حادي عشر: تنص المادة 53 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"يختص ديوان المظالم بالفصل في جميع الدعاوي المدنية والجنائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا النظام، وتوقيع الجزاءات المقررة لمخالفة أحكامه".

وهكذا، قدر المشرع أن ديوان المظالم هو المحكمة المناسبة للفصل في جميع الدعاوي المدنية والجنائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا نظام العلامات التجارية وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في حالة مخالفة هذا النظام، وهذا أمر حسن، حتى يتم العمل بالمحاكم التجارية.

ثاني عشر: تنص المادة 54 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"تتولى هيئة التحقيق والإدعاء العام تمثيل الحق العام في الدعوى الجزائية لمخالفة أحكام هذا النظام".

يتبين من هذا النص، أن المشرع أناط بهيئة التحقيق والإدعاء بالمملكة العربية السعودية، الدفاع عن الحق العام، أي حق المجتمع في المعاقبة على الجرائم أو المخالفات لأحكام نظام العلامات التجارية. حيث تتولى هذه الهيئة رفع الدعوى الجنائية (الجزائية) ضد المخالفين للنظام. أما الدعوى المدنية فصاحب الاختصاص الأصيل في مباشرتها هو المضرور مادياً أو أدبياً، من هذه المخالفات، أي مالك العلامة التجارية محل الإعتداء، أو من يمثله قانوناً.

## أحكام ختامية

ثالث عشر: الحماية المؤقتة للعلامات التجارية في بعض المعارض الوطنية والدولية:

تنص المادة 55 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"تتضمن اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بالحماية المؤقتة لأي علامة تجارية، تستعمل للمنتجات والخدمات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية التي تقام في المملكة أو في إحدى الدول التي تعامل المملكة بالمثل، ويتم تحديد هذه المعارض بقرار من وزير التجارة".

هكذا، قرر المشرع الحماية القانونية المؤقتة لأية علامة تجارية تستعمل أو توضع على المنتجات والخدمات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية التي تقام في المملكة، أو في إحدى الدول التي تعامل المملكة بالمثل. وتتضمن اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة أي الواجب إتباعها لحماية تلك العلامات. ويتولى وزير التجارة تحديد هذه المعارض بقرار منه.

جدير بالذكر، أن المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة 1883 المعدلة سالفه الذكر قد أقرت هذه الحماية المؤقتة للإختراعات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، في المعارض الدولية.

حيث تنص المادة 11 المذكورة، على أنه:

1- تمنح دول الإتحاد، طبقاً لتشريعها الداخلي، حماية مؤقتة للإختراعات التي يمكن أن تكون موضوعاً لبراءات، وكذلك لنماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية، وذلك بالنسبة للمنتجات التي تعرض في المعارض



الدولية الرسمية أو المعترف بها رسمياً والتي تقام على إقليم أية دولة منها.

2- لا يترتب على تلك الحماية المؤقتة إمتداد المواعيد المنصوص عليها في المادة (4) ويجوز لسلطات كل دولة في حالة المطالبة فيما بعد بحق الأولوية، أن تجعل سريان الميعاد يبدأ من تاريخ إدخال المنتج في المعرض.

3- يجوز لكل دولة أن تطلب ما تراه ضرورياً من المستندات التي تثبت ذاتية الشيء المعروض، وتاريخ إدخاله المعرض.

ونذكر، بأن كل من مصر والمملكة العربية السعودية عضواً في اتفاقية باريس المذكورة، وتخضعان لأحكامها.

رابع عشر: تنص المادة 56 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1423هـ، على أنه:

"يكون للموظفين الذين يعينهم وزير التجارة صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام".

يتبين من النص المذكور، أن المشرع قد منح الموظفين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير التجارة، لتنفيذ أحكام نظام العلامات التجارية، صفة مأموري الضبطية القضائية، بما يترتب على ذلك من الاعتراف لهم قانوناً بالسلطات المقررة لمأموري الضبطية القضائية، وفقاً للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية، والتي تنظم مسألة الضبطية القضائية بوجه عام.

## الفصل الثاني

### البيانات التجارية<sup>(1)</sup>

تعريف:

115- يقصد بالبيانات التجارية الإيضاحات التي يضعها التاجر أو المنتج على بضائعه أو منتجاته، وتتعلق (وتدل) بصفة مباشرة أو غير مباشرة بعددها أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها، أو وزنها، أو مصدرها أو طريقة صنعها أو إنتاجها أو عنصر تركيبها أو اسم أو صفات منتجها أو صانعها، أو وجود براءات إختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية، أو أية إمتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية (م 26 ملغاة).

ويلاحظ أن التعداد الذي كرته المادة 26 المذكورة، للبيانات التجارية في فقراتها من (أ) إلى (ز) قد جاء على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

وفي هذا المعنى، تنص المادة 100 ق لسنة 2002م على أنه:

"يعتبر بياناً تجارياً في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون اي إيضاح يتعلق بصفه مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي":

1- عدد المنتجات أو مقدارها أو مقاسها أو كيانها أو طاقتها أو وزنها.

---

(1) المواد من 26 إلى 41 من قانون العلامات والبيانات التجارية.

2- الجهة أو البلد الذي صنعت أو أنتجت فيه المنتجات.

3- طريقة صنع أو إنتاج المنتجات.

4- العناصر والمكونات الداخلة في تركيب المنتجات.

5- اسم أو صفة الصانع أو المنتج.

6- وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية.

7- الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض المنتجات.

الأحكام الخاصة بالبيانات التجارية والكفيلة بصحتها:

(شروط البيانات وعلاماتها):

أولاً: وجوب أن تكون البيانات مطابقة للحقيقة:

116- يجب أن يكون البيان التجاري الموضوع على المنتجات والسلع مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه، سواء كان موضوعاً على نفس المنتجات أم على المحال أو بابها أو على عناوينها أو الأغلفة والفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان، أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور (م 27 ملغاة).

وتأكيداً لهذا المبدأ، تنص المادة 101 ق لسنة 2002م، على أنه:-

يجب أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعاً على ذات المنتجات أو على الأقل الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض المنتجات على الجمهور أو كان موضوعاً على المحال أو المخازن أو بها أو على عناوينها.

ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة بمجرد وضع البيان غير الحقيقي على المنتجات مع علم الفاعل بعدم مطابقته للحقيقة، حتى ولو لم تنصرف نيته إلى الغش.

117- وإعمالاً لقاعدة وجوب أن تكون البيانات مطابقة للحقيقة فإنه:

(1) لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع، ما لم يكن مقترناً ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها (من 28/1 ملغاة). والغرض من ذلك منع تضليل الجمهور أو الإضرار به. ولذلك فإنه إذا استورد تاجر بضائع من الصين، أو من فرنسا، أو اليابان... الخ، فيجب عليه أن يضع على هذه البضائع بياناً مكتوباً بدقة بحروف ظاهرة عن بلد صنع هذه البضائع.

(2) ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعها، أو الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى، أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كان من شأنها أن تضلل الجمهور، فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات ولو كانت لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم، ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس (م 28/2 ملغاة).

فمثلاً، تشتهر محافظة أسيوط بصنع السجاد الأسيوطي، والأنتريهات الأسيوطية، لذلك يجب على التجار المقيمين في أسيوط يبيعون سجاجيد أو أنتريهات مصنوعة أو واردة من دمياط أو من محافظات أو دول أخرى، أن يوضحوا مكان صنعها أو الجهة الموردة لها ببيان واضح وكاف.

(3) لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى، ما لم يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس (م 29 ملغاة). ولنضرب لذلك مثلاً، إذا كان لتاجر معين مصنع رئيسي لصنع البلاط في أسيوط، وكان له مصنع آخر

لصنع البلاط في أسوان فيجب على هذا التاجر أن يضع أغفلة المنتجات المماثلة (البلاط) التي صنعت في أسوان، بياناً كافياً يدل على أنها من صنع مصنعه القائم في أسوان. وبذلك تكون البيانات مطابقة للحقيقة، ويمنع بذلك تضليل الجمهور.

(4) يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظاً عامة، تدل في الاصطلاح التجاري على جنس الناتج لأعلى مصدره، مثل استخدام اسم مدينة "كولونيا" للدلالة على المياه العطرية، وليس على أنها مصنوعة في كولونيا، ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات التقليدية (م 30 ملغاة).

وقد أخذ المشرع بهذا الاستثناء لأن اتفاقية مدريد استثنت أسماء جغرافية أصبحت أسماء جنس للمنتجات النبذية مثل: كونيكا، شامبانيا للدلالة على تلك المنتجات. فلا يجوز أن يطلق اسم هذه البلاد (كونيكا - شامبانيا) إلا على المنتجات التي صنعت فيها فعلاً. واستهدفت الدول الموقعة على اتفاقية مدريد من ذلك إلى حماية منتجاتها المشهورة عالمياً، بحجة أن مثل هذه السلع أو المنتجات تستمد صفاتها الطبيعية من الأرض والعوامل الإقليمية.

(5) لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان، سواء أكانت اكتسبت في معرض أو مباريات، أو منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية، إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه المميزات، وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية التي اكتسبها أو لمن آلت إليه حقوقهم.

ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها، والمعارض أو المباريات التي منحت فيها. ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات

أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة، ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها (م 31 ملغاة).

وفي هذا المعنى، تقضي المادة 102 ق لسنة 2002م بأنه:

"لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو دراجات فخرية من اي نوع إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص وبالأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ويجب ان يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها وجهة منحها والمناسبة التي منحت فيها.

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها".

ثانياً: الالتزام بوضع البيان التجاري في حالات معينة:

118- الأصل، أن البيانات التجارية غير إلزامية، ولكن المشرع خرج على هذا المبدأ في حالات استثنائية معينة اشترط فيها ضرورة وضع البيانات التجارية على المنتجات تفادياً للغش، طالما كان لهذه البيانات أهمية في تقدير المنتجات كماً وكيفاً، حرصاً على مصلحة جمهور المستهلكين، وعدم تضليله.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الالتزام بوضع البيانات التجارية الإلزامية، إنما يتقرر بمقتضى قرار وزاري.

وتطبيقاً لذلك، تنص المادة 32 ملغاة على أنه "إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات".

ويحدد بقرار وزاري توضيح الكيفية التي توضع بها البيانات على

المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها عند إمكان ذلك. على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية.

وتأكيداً لذلك تقضي المادة 103 ق لسنة 2002م بأنه:

إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بقرار من الوزير المختص منع بيع تلك المنتجات أو عرضها للبيع أو استيرادها ما لم تحمل هذه البيانات.

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد الكيفية التي توضع بها هذه البيانات على المنتجات باللغة العربية وبالإجراءات التي يستعاض عنها عند الاقتضاء.

ونلاحظ أن هذا النص قد منح الوزير المختص الصلاحية في إصدار القرار المناسب بمنع بيع أو عرض أو استيراد المنتجات التي لا تحمل البيانات اللازمة وهو ما نؤيده. بينما كانت المادة 32 ملغاة تمنح هذا الاختصاص لرئيس الدولة عن طريق إصدار المراسيم اللازمة.

الجزاء على الجرائم المتعلقة بالبيانات التجارية:

119- تنص المادة 34 معدلة<sup>(1)</sup> على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من خالف الأحكام السابقة، أي أحكام المواد من 27 إلى 32 من القانون.

ويعني هذا أن القانون يعتبر جريمة معاقباً عليها، وضع البيانات الغير مطابقة للحقيقة على السلع أو المنتجات... الخ، على نحو ما ذكرته المادة 27 ق، السابق ذكرها. (أنظر سابقاً البند رقم 116).

---

(1) بالقانون رقم 69 لسنة 1959 - الجريدة الرسمية ، العدد 55 في 21/3/1959.

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه. ويجوز لها كذلك أن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي حمل بيانات غير قانونية، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة (م 3، 2/36).

وتجدر الإشارة إلى أن الغش في البيانات التجارية معاقب عليه - أيضاً - بمقتضى أحكام القانون رقم 48 لسنة 1941 الملغي الخاص بقمع التدليس والغش<sup>(1)</sup>.

وتنص المادة الأولى من القانون المذكور على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في إحدى الأمور الآتية: عدد البضاعة أو مقداره أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها، أو ذاتية البضاعة، أو حقيقتها، أو نوعها أو أصلها أو مصدرها... الخ".

جدير بالذكر، أنه وفقاً لقانون 281 لسنة 1994م، أصبحت العقوبة في هذه الحالات هي الحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد حرص أن يتضمن قانون 82 لسنة 2002م، الجزاء المناسب للجرائم المتعلقة بكل من العلامات التجارية، والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

---

(1) المعدل بالقانون رقم 153 لسنة 1949 ، والقانون رقم 80 لسنة 1961 ، والقانون رقم 281 لسنة 1994م ، الوقائع المصرية ، العدد 115 في 18 سبتمبر 1949 ، الجريدة الرسمية ، العدد 152 ( تابع ) في 29 ديسمبر 1994م.



وأوضح المشرع الإجراءات التحفظية التي يمكن أن يأمر بها رئيس المحكمة المختصة بنظر النزاع، سواء الأمر ببيع الأشياء المحجوزة، أو الأمر بإتلاف العلامات المخالفة والبضائع، أو الأمر بنشر الحكم، أو الأمر بكل أو بعض ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة.

وسبق أن عرضنا النصوص الخاصة بهذه الجزاءات الجنائية والإجراءات التحفظية بمناسبة دراسة موضوع حماية نظام العلامات التجارية (راجع ما سبق، البنود من 111 - 114).

ننبه أخيراً إلى أنه طبقاً للمادة 118 ق 82 لسنة 2002م: يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني لهذا القانون (المواد من 63 - 118) والمتعلقة بالعلامات والبيانات والمؤشرات الجغرافية.

## الباب الرابع

### الملكية التجارية والصناعية

#### تمهيد وتقسيم

1- تنقسم الحقوق المالية<sup>(1)</sup> - من وجهة النظر التقليدية - إلى حقوق عينية<sup>(2)</sup> وحقوق شخصية<sup>(3)</sup>، وإلى جانب هذا التقسيم التقليدي ظهر في الفقه الحديث نوع ثالث من الحقوق هي الحقوق "أو الملكيات المعنوية"<sup>(4)</sup>، وهي التي ترد على أشياء غير مادية.

وتنقسم الحقوق المعنوية إلى ثلاثة أقسام:

- 1- حقوق الملكية الأدبية والفنية، ويعني ما للمؤلف من حقوق إنتاجه الذهني في الآداب والعلوم والفنون، وتدخل دراسة هذه الحقوق في القانون المدني.
- 2- حقوق الملكية التجارية، ويعني ما للتاجر من حقوق على محله التجاري باعتباره مجموعة عناصر مادية ومعنوية يتم تخصيصها لمباشرة التجارة.

- 
- (1) Deoits Pecuniaires.  
(2) Droits reels  
(3) Droits personnels  
(4) Droir incorporels

3- حقوق الملكية الصناعية، وتعني الحقوق التي ترد إما على مبتكرات جديدة كالاختراعات التي تخول أصحابها حق انفراد باستغلالها بناء على براءة الاختراع، أو ترد على الرسوم والنماذج الصناعية، أو على شارات مميزة تستخدم في تمييز المنتجات (العلامات التجارية) أو في تمييز المنشآت التجارية (الاسم التجاري).

وتتصل كل من حقوق الملكية التجارية والصناعية بالنشاط التجاري اتصالاً وثيقاً، ولذلك تعتبر أموالاً تجارية.

وندرس في الباب الأول حقوق الملكية التجارية (المحل التجاري)، ثم ندرس حقوق الملكية الصناعية، في الباب الثاني.

## الفصل الأول

### المحل التجاري

#### Fonds commerce

#### تعريف

2- لم يعرف المنظم السعودي المحل التجاري، وكذلك فعل المشر المصري في قانون رقم 11 لسنة 1940. وبالعكس، فإن المادة 34/1 من قانون التجارة المصري لسنة 1999م، تعرف المتجر بأنه مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة، ويجب أن تتضمن عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية. وتوجد عدة تعريفات فقهية وقضائية مصرية للمحل التجاري<sup>(1)</sup>.

- 
- (1) د. علي حسن يونس، المحل التجاري، 1974، بند رقم 1، وهو ما نؤيده، طعن رقم 1518 سنة 52ق، جلسة 20/1/1983، س34، ع1، ص262، د. أحمد حسني، قضاء النقض التجاري، 1990، رقم 162، وأنظر أيضا:
- F.Lcmcunicr. droit Commrcial. Droit d'affaires, cc qu'il vous faut savior, 12o cd F.1.
- د. محمود سمير الشرقاوي، القانون التجاري، ح1، 1989، البنود 87 - 88.
- د. أكثم الخولي، الموجز في القانون التجاري، ح1، 1970، بند 334، قرب د. مصطفى كمال طه، القانون التجاري، 1990، بند 671.
- أنظر كتابنا «الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية، الطبعة الثانية، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، بند 120 وما بعده، وأنظر بحثنا بعنوان: حماية مصالح بائع المحل التجاري، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي، الناشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، بند 33 وما بعده.

ونرى أن المحل التجاري عبارة عن ملكية معنوية تتجسد وتتلور في حق الاتصال بالعملاء أو السمعة التجارية، ويرتبط هذا الحق بالمحل التجاري مع مجموعة أخرى من العناصر المعنوية والمادية التي تخدم الاستغلال التجاري<sup>(1)</sup>.

وقد يسمى المحل التجاري بالمتجر أو بالمصنع بحسب ما إذا كان مخصصا لمزاولة التجارة بالمعنى الضيق، أو لمزاولة الصناعة، ويسمى - أيضا - بالمنشأة في تطبيق قوانين الضرائب والعمل<sup>(2)</sup>.

### النصوص القانونية:

3- لم ينظم المنظم السعودي أحكام المحل التجاري، بيد أنه قد أصدر عدة أنظمة تنظم بعض العناصر المعنوية للمحل التجاري<sup>(3)</sup>. فقد صدر نظام العلامات التجارية بالمرسوم الملكي م5، بتاريخ 4 جمادى الأولى 1404هـ (الذي ألغى نظام تسجيل العلامات التجارية الفارقة لسنة 1358 هـ). ثم صدر نظام براءات الاختراع بالمرسوم الملكي رقم ن38، بتاريخ 10/6/1409 هـ، ونظام الأسماء التجارية بالمرسوم الملكي م15، بتاريخ 12/8/1420 هـ، ولائحته التنفيذية بتاريخ 20/12/1420 هـ.

ونظرا لعدم وجود نصوص قانونية خاصة بالمحل التجاري. فسنتناول دراسته في ضوء القواعد العامة وآراء الفقه وأحكام القضاء، والقانون

---

(1) Ripert et R.Roblot traite elementaire de droit commerceral, 1966, No.522.

(2) مصطفى كمال طه، المرجع السابق، نفس الموضوع، الوقائع المقرية، العدد 24 في 7 مارس 1940، وقد أخذ المشرع المصري هذا القانون عن القانون الفرنسي الصادر في 17 مارس 1909م المعدل

(3) حماد مصطفى عذب، د. نائف سلطان الشريف، القانون التجاري السعودي، 1422هـ، 171.

التجاري المصري، وبخاصة قانون رقم 11 لسنة 1940 المعدل، الخاص ببيع ورهن المحال التجارية، ولائحته التنفيذية لسنة (1) 1943.

#### خطة الدراسة:

4- نتناول بالدراسة عناصر المحل التجاري وطبيعته القانونية وخصائصه (الفصل الأول)، ثم أهم العقود التي ترد عليه، أي عقدي البيع والرهن للمتجر (الفصل الثاني)، والتعاقد على إدارة المحل التجاري (الفصل الثالث)، وأخيرا، حماية المحل التجاري (الفصل الرابع).

---

د. عبد الفضيل محمد احمد، القانون التجاري، 1991، رقم 178 - 179، د. حسني المصري، (1)  
القانون التجاري، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، 1986، رقم 215.

## المبحث الأول

### عناصر المحل التجاري وطبيعته القانونية وخصائصه

تقسيم:

5- ندرس على التوالي عناصر المحل التجاري (الفرع الأول) ثم طبيعته القانونية (الفرع الثاني) ثم خصائص المحل التجاري (الفرع الثالث).

#### المطلب الأول

#### عناصر المحل التجاري

5مكرر- لا يوجد نص صريح يحدد هذه العناصر في النظام السعودي. والثابت أن المتجر يتكون من عنصرين هما: العناصر المادية، والعناصر المعنوية، كما سنشرحه في المبحثين التاليين.

#### الفرع الأول

#### العناصر المادية

#### (المهمات - البضائع)

المبدأ:

6- يجوز أن يتضمن المتجر البضائع، والأثاث والآلات والأجهزة وغيرها

من المهمات اللازمة لاستغلال المحل التجاري (م 34/3 تجاري مصري، وانظر المادة الأولى من قانون 11 لسنة 1940 المذكور).

أولاً: المهمات (Materials):

7- يقصد بالمهمات، كما جاء في المادة 34/3 ت المذكورة، الأدوات والآلات التي يستخدمها التاجر في الاستغلال التجاري للمحل، كأدوات الوزن أو القياس أو الثلاجات والصناديق التي تحفظ فيها السلع، والأثاث التجاري الموجود في المتجر، كالمكاتب والمقاعد والخزائن، وكاميرات التصوير أو مراقبة الزبائن، وشاشات عرض الأسعار والبيانات عن السلع، والحاسبات الآلية، وأجهزة التلكس والفاكس... الخ. وتظهر أهمية التفرقة بين المهمات والبضائع، في أن رهن المحل التجاري يجوز أن يشمل - كمبدأ - المهمات دون البضائع.

فلا مانع من اعتبار المهمات عنصراً من عناصر المحل التجاري يجوز أن يشملها رهن المحل التجاري، ولو كانت هذه المهمات عقاراً بالتخصيص، ما لم يتفق على استبعاد المهمات من دائرة الرهن.

والراجع في رأينا اعتبار المهمات التي صارت عقاراً بالتخصيص من عناصر المحل التجاري، بحيث يشملها الرهن والبيع على السواء، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

ويلاحظ أن المهمات المثبتة في العقار تعتبر عقاراً بالتخصيص إذا كان مالك هذه المهمات هو في نفس الوقت مالكا للعقار الذي يشغله المحل، ولذلك لا تعتبر عقاراً بالتخصيص المهمات التي تستخدم في المحل التجاري الذي استأجره المستغل<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. حسني المصري، رقم 237، د. محمد حسني عباس، التشريع الصناعي، رقم 305.



## ثانيا البضائع:

8- يقصد بالبضائع السلع أو المنقولات الموجودة في المحل والمعدة للبيع سواء أكانت مصنوعة أو مادة أولية أو معدة للتصنيع.

وتختلف أهمية البضائع كعنصر في المحل التجاري تبعا لنوع التجارة فقد تكون البضائع عنصرا جوهريا في المحل التجاري كما في تجارة التجزئة، ومثال ذلك في محلا صيدناوي وبيع المصنوعات وعمر افندي... الخ. وبالعكس قد تكون أهمية البضائع ضئيلة، أو لا يشمل المحل أية بضائع كالبنوك ودور السينما ومكاتب السماسرة ومنشآت النقل<sup>(1)</sup>.

ونذكر، بأن رهن المحل التجاري لا يشمل البضائع، بينما يجوز رهن المهمات كما قلنا (م 9 من ق رقم 11 لسنة 1940م المذكور).. ويعتبر التمييز بين المهمات والبضائع من مسائل الواقع، التي يتمتع فيها قاضي الموضوع بسلطة تقديرية مطلقة (د. صفوت بهنساوي، النظام التجاري السعودي، 1999م، 49).

استبعاد العقارات بطبيعتها<sup>(2)</sup>.

9- الرأي السائد أن العناصر المادية للمحل التجاري (المهمات - البضائع) لا تشمل العقار الذي يزاول فيه التاجر تجارته، ولو كان هذا العقار مملوكا لذات التاجر. فالعقار بطبيعته يخرج من تكوين ومقومات المحل التجاري، ولو اتفق الأطراف على خلاف ذلك<sup>(3)</sup>.

وفي هذا المعنى، تقضي المادة 36 تجاري مصري، بأنه إذا كان التاجر مالكا للعقار الذي يزاول فيه التجارة، فلا يكون هذا العقار عنصرا في متجره.

---

(1) د. محمد حسني عباس، بند 306، د. مصطفى كمال طه، بند 675.

(2) د. مصطفى كمال طه، بند 677.

(3) نقض مدني في 26/12/1968، نقض مدني في 16 نوفمبر 1975، أشار إليهما د. مصطفى كمال طه، الموضوع السابق.

## الفرع الثاني

### العناصر المعنوية

تمهيد:

10- وهي عبارة عن أموال منقولة معنوية تخصص لمزاولة التجارة.

ويجب أن تتضمن - على الأقل - عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية. ويجوز أن يتضمن المتجر عناصر معنوية أخرى كالاسم التجاري والسمعة التجارية، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية والحق في الإيجار وحقوق الملكية الأدبية والفنية، وحق المعرفة وترخيص الاستغلال والصناعة (م 34/201 تجاري).

1- الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية:

11- يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر المحل التجاري، حتى أن جانباً من الفقه يقرر بأن هذا العنصر يكفي وحده لوجود المحل التجاري، بصرف النظر عن وجود عناصر أخرى. فالاتصال بالعملاء أو التزین هو روح المتجر وقلبه النابض (العنصر الجوهری في المحل التجاري).

ويقصد بالاتصال بالعملاء أو الزبائن، مجموع الأشخاص الذين يعتادون التعامل مع المحل التجاري. ولا يعني حق الاتصال بالعملاء أن للتاجر حقاً على هؤلاء العملاء بالاستمرار في التعامل معه. فعنصر التزین ما هو في الواقع إلا إمكانية تجدد العقود مع عملاء المتجر في المستقبل، ويتمثل حق التاجر في حماية هذه الإمكانية في رفع دعوى المنافسة غير المشروعة قبل الغير بهدف منع هؤلاء من صرف العملاء عن المحل بوسائل غير مشروعة.

وقد استعمل القانون عبارتي الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية، ويقول بأن الأولى تنصف إلى من يتعامل مع المحل بصفة معتادة أو بصفة

عابرة لصفات تتعلق بشخصية صاحب المحل كلباقته وأمانته ونظافته أو حسن خدمته لعملائه أو حسن اختياره لنوع السلع التي يبيعها. وأما السمعة التجارية فهي صفة تسمح بتزايد العملاء بسبب قدرة المحل على اجتذاب العملاء العابرين أو العرضيين، لأسباب عديدة ومزايا خاصة بالمحل نفسه كالموقع أو المظهر الخارجي للمؤسسة أو المتجر أو رواج صيته (عوامل موضوعية لا تتصل بشخصية صاحب المحل).

والأولى في نظرنا، ما يقول به البعض بأن المسألة في الواقع لفظية وليست هناك فائدة عملية أو ضرورة للفرقة بين الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية. فكل منهما يعني الفائدة التي تعود على المحل التجاري من حركة التعامل التي تتم معه، وكل منهما يدل على ما يتمتع به المحل من شهرة بين الجمهور<sup>(1)</sup>. ويمكن القول أخيراً بأن المحل التجاري يوجد بوجود عنصر الاتصال بالعملاء ويزول بزواله<sup>(2)</sup>.

## 2- العناصر المعنوية الأخرى:

12- يشمل المحل التجاري عناصر معنوية أخرى توجد كلها أو بعضها تبعاً لطبيعة المتجر ونوع التجارة (النشاط). وهذه العناصر هي الاسم التجاري والعنوان التجاري وبراءات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية<sup>(3)</sup>، وحقوق الملكية الأدبية أو الفنية، والرخص والإجازات. والأصل أن الحقوق الشخصية والديون أو الالتزامات التي نشأ في ذمة التاجر نتيجة لاستغلال المحل التجاري لا تدخل في تكوين المحل التجاري ولا تعد من عناصره.

---

(1) د. أكثم الخولي، بند 337، د. علي حسن يونس، بند 12، د. محمود سمير الشرقاوي، بند

92، د. مصطفى طه، بند 678، 679.

(2) د. حسني المصري، بند 238 - 240.

(3) وسوف نشرح هذه العناصر عند الكلام عن حقوق الملكية الصناعية.

أ- الاسم التجاري:

تعريف:

13- الاسم التجاري، هو التسمية، أو الاسم الذي يجب أن يستخدمه التاجر (الفرد أو الشركة) لتمييز محله التجاري أو منشأته التجارية، عن المتاجر الأخرى (نظائره). (المادة الأولى من نظام الأسماء التجارية السعودي لسنة 1420 هـ).

أهميته:

14- تبدو أهمية الاسمة التجاري من عدة وجوه. إذ يوجد ارتباط ملحوظ بينه وبين عناصر الاتصال بالعملاء، فالالب أن يختلط اسم المحل في أذهان الجمهور بالمحل التجاري ذاته. لذلك، يعد الاسم التجاري عنصراً جوهرياً في المحل التجاري يدخل في تقدير قيمته. أيضاً، يحقق الاسم التجاري للمتجر ذاتيته عن غيره. لذا، يجب على التاجر فرداً كان أم شركة، أن يكتب اسمه التجاري وبشكل واضح على واجهة محله التجاري وجميع مطبوعاته (م7) أي المراسلات والفواتير المستندات الصادرة منه.

وللإسم التجاري أهميته، كما أشرنا، في جذب العملاء، وإذا ما تم تغييره فقد يفقد المحل عملاءه أو أكثرهم. كذلك، يلزم استخدام الاسم التجاري في التوقيع على جميع معاملات التاجر الأوراق التجارية أو المالية التي يصدرها.

تكوينه (كيفية اختياره):

15-1- بالنسبة للتاجر الفرد: يتكون (يشترك) الاسم التجاري أساساً من الاسم الشخصي (الاسم المدني) للتاجر ويجوز أن يتكون من اسم العائلة أو اللقب وحده، أو من اسم الشهرة، فيقال محلات "المصري" أو محلات "السعودي" (انظر م1 نظام).

ولا يختلط الاسم التجاري - باعتباره عنصرا في المتجر - بالاسم المدني الذي يرتبط بشخص مالك المتجر. ولا يجوز التصرف في الاسم المدني، حتى في حالة بيع المتجر لآخرين، لأنه من الحقوق المرتبطة بالشخصية، ويراعي في حالة اختلاف الاسم التجاري للتاجر الفرد، عن الاسم المسجل في السجل المدني، ذكر اسمه المسجل في هذا السجل كاملا في جميع مطبوعاته، وأن يتم التوقيع به على جميع معاملاته التجارية (المادة 8 نظام).

والمبدأ، أنه لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفا مستقلا عن التصرف في المحل التجاري المخصص له، ولكنه، يجوز التصرف في المحل التجاري وحده دون الاسم التجاري وكبدأ لا يشمل التصرف في المحل اسمه التجاري، ما لم يتفق على ذلك كتابة (راجع المادة 8 نظام). ويسري هذا الحكم على المشروعات الفردية والشركات التجارية.

## 2- بالنسبة للشركات التجارية:

16- يشتق الاسم التجاري للشركة التجارية، إما من أسماء الشركاء فيها، أو بعضهم، أو اسم واحد من الشركاء ويكتب بجانبه كلمة "وشركاه". كما في شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وإما من الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة، كما في شركات المساهمة. كما يجوز، أن يكون اسم أو عنوان الشركة من اسم شريك واحد أو أكثر، أو أن يكون مشتقا من غرضها، كما في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ومع مراعاة أحكام نظام الشركات، يكون اسم الشركة هو الاسم التجاري لها. ويجوز أن يتضمن هذا الاسم تسمية مبتكرة، أو بيانات متعلقة بنوع التجارة التي تمارسها الشركة (م2 نظام).

وكقاعدة، يجب أن يتكون الاسم من ألفاظ عربية أو معربة، باستثناء الأسماء التجارية الأجنبية المسجلة في الخارج، والشركات ذات الأسماء العالمية المشهورة أو الشركات ذات رأس المال المختلطة، التي يصدر بتحديددها قرار من وزير التجارة (م3 نظام).

## حماية الاسم التجاري:

17- حما المنظم الاسم التجاري، بنوعين من الحماية هما:

1- حماية جنائية، حيث يجوز للقاضي توقيع غرامة مالية على المعتدي أو المغتصب لاسم تجاري مملوك لغيره. ولا تزيد الغرامة على خمسين ألف ريال. ويجوز مضاعفة العقوبة في حالة تكرار المخالفة (م12 نظام).

2- حماية عامة، (مدنية) وفقا للمبادئ العامة. حيث يجوز لصاحب الاسم التجاري، أن يرفع دعوى المنافسة غير المشروعة في مواجهة الغير الذي قام باغتصاب الاسم التجاري. ويحق للأول المطالبة بالتعويض المترتب على الاعتداء على الاسم التجاري من جانب الغير.

وتقضي المادة 11 نظام بأنه "إذا استعمل الاسم التجاري غير صاحبه أو استعمله صاحبه على صورة تخالف النظام، جاز لذوي الشأن أن يطالبوا من وزير التجارة منع استعماله أو شطبه، إذا كان مقيدا في السجل التجاري. كما يجوز لهم اللجوء إلى ديوان المظالم للمطالبة بالتعويض، إن كان له محل".

أيضا، يجوز لديوان المظالم، أن يأمر المعتدي بشطب الاسم المغتصب من واجهة محله، مع إلزامه بمصاريف الدعوى والنشر في إحدى الصحف.

جدير بالذكر، أن الحماية الجنائية للاسم التجاري تكون مقصورة على الأسماء التجارية التي تم قيدها في السجل التجاري وشهرها بالطرق القانونية، حيث أن حق ملكية الاسم التجاري، إنما ينشأ بتمام شهره، وليس بالأسبقية في استعماله (أنظر المادتين 5، 6 نظام).

ب- العنوان التجاري:

18- يقصد به التسمية المبتكرة أو الرمز أو الشعار، الذي يختاره

التاجر ويطلقه على متجره من أجل تمييزه عن المحلات المماثلة له، وبغرض اجتذاب العملاء. كما في تسمية محلات الأمانة، مطعم الهناء، فندق الأهرام، شيراتون... الخ.

والعنوان التجاري، ليس إلزامياً، إنما هو عنصر عرضي قد يوجد وقد لا يوجد. كما يجوز التصرف في العنوان التجاري استقلالاً عن التصرف في المحل التجاري. كل ذلك، عكس الأحكام المقررة للاسم التجاري.

ومع ذلك، قد يكون الاسم التجاري مختلطاً بالعنوان التجاري بحيث يكونان عنصراً واحداً. وبعبارة أخرى، فإن التسمية أو السمة التجارية، قد تكون صورة خاصة من الاسم التجاري. ومثال ذلك: محلات المتوكل لتجارة الأخشاب، شركة الأمانة لصناعة الأغذية. وفي هذه الحالة، لا يجوز التصرف في العنوان التجاري استقلالاً عن التصرف في المحل التجاري.

وينشأ حق ملكية التاجر للعنوان التجاري، بأولوية الاستعمال العلني أي الظاهر له. ويكون للمالك رفع دعوى المنافسة غير المشروعة، ومطالبة المعتدي على العنوان بالتعويضات المناسبة. هذا من ناحية الحماية العامة للعنوان. أما الحماية الجنائية له، فإنها تتوقف على قيده في السجل التجاري، وشهره بالطرق القانونية. ويسري في هذا الخصوص ذات أحكام حماية الاسم التجاري (أنظر التفصيلات في كتابنا، المشار إليه، البنود من 61 - 63، 61 - 71).

#### ج- حقوق الملكية الصناعية:

19- عرفنا المقصود بحقوق الملكية الصناعية، وأنها ترد على منقولات معنوية معينة هي براءات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمعاملات والبيانات التجارية، والأسماء التجارية، والعناوين التجارية (لمزيد من التفصيلات، أنظر كتابنا سالف الذكر، بند 2 وما بعده).

ويقصد ببراءة الاختراع، الوثيقة التي تمنح للمخترع ليعتد ببراءة اختراعه

بالحماية المقررة داخل المملكة العربية السعودية. وتختص مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بمنح براءات الاختراع والعمل على حمايتها طبقاً للأحكام المقررة في هذا النظام ولوائحه (المادتان 2، 3 نظام).

أما الرسم الصناعي، فيعني كل ترتيب للخطوط أو الألوان على السلع أو المنتجات، يكسبها طابعاً مميزاً أو يضيف عليها رونقاً أو شكلاً جديداً مبتكراً، كالرسوم الخاصة بالسجاد والمنسوجات وأوراق الحائط والقطع الخزفية... الخ.

وأما النموذج الصناعي، فيتمثل في شكل السلعة الخارجي وهو شكل يقبل التشكيل. أو هو القالب الخارجي الذي تتجسم فيه المنتجات أو الآلات المبتكرة، مثل الطائرات والسيارات واللعب والأحذية والأزياء والثلاجات، وشكل الزجاجات التي تحتوي منتجات معينة كالعطور، والأدوية، والمشروبات الغازية... الخ.

ويمكن تعريف العلامة التجارية بأنها، الشارة أو الشعر الذي يتخذه التاجر لمنتجاته أو بضائعه أو خدماته، تميزاً لها عن مثيلاتها أو نظائرها.

في حين تعني العلامة الصناعية، تلك الشارة التي يضعها المنتج لتمييز البضائع التي ينتجها.

وطبقاً للمادة الأولى من نظام العلامات التجارية لسنة 1404 هـ، تعتبر علامة تجارية، الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً أو الإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام، والرسوم والرموز والأختام والنقوش البارزة، وأية إشارة أخرى، أو أي مجموع منها تكون صالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية، أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية، أو للدلالة على الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة، بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الإتجار به، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

وعمل المنظم على حماية حقوق صاحب العلامة التجارية في حالات



اعتداء الغير عليها، وذلك بهدف حماية النشاط التجاري من التقليد أو الغش أو الادعاء الكاذب. فيتمتع مالك العلامة التجارية، بنوعين من الحماية القانونية: حماية جنائية، حماية مدنية (أنظر المواد من 49، 58 نظام).

ولا يجوز التصرف في العلامة التجارية استقلالا عن التصرف في المتجر، على غرار الحال بالنسبة للاسم التجاري، حتى لا يندفع العملاء فيتجهون إلى متجر آخر غير الذي يقصدون التعامل معه أساسا، والذي تميز بهذا الاسم أو تميزت منتجاته بعلامة تجارية معينة، منذ البداية. ومع ذلك، يجوز التصرف في المتجر ونقل ملكيته إلى الغير، مع الاحتفاظ بالعلامة التجارية (م 34 نظام).

وجدير بالذكر، أن العلامة التجارية قد تختلط بالاسم التجاري ليصبا عنصرا واحدا. ومثال ذلك، وضع اسم كوكاكولا (اسم تجاري) على زجاجة المياه الغازية بطريقة معينة (علامة تجارية). وفي هذه الحالة أيضا، تعتبر الزجاجة ذاتها نموذجا صناعيا.

ويلاحظ، أنه ليس مفروضا على التاجر أن يستخدم علامة تجارية خاصة بتجارته، على الرغم من الأهمية الكبيرة للعلامة التجارية في تميز منتجات أو بضائع أو خدمات المتجر عن مثيلاتها. أيضا، قد لا توجد العلامة المميزة أصلا، كما هو الحال بالنسبة لمحلات الجزارة، أو السمسة، أو الوكالة بالعمولة أو النقل... الخ.

وأما بقية حقوق الملكية الصناعية الأخرى (براءات الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية) فهي لا تعتبر - أيضا - عنصرا لازما في جميع المحال التجارية<sup>(1)</sup>. ولكن، تتوقف أهميتها على نوع الاستغلال وظروفه وإن كانت تعتبر عناصر هامة في بعض المحلات التجارية<sup>(2)</sup>.

---

(1) كالفنادق والمقاهي، ومدن الملاهي... الخ.

(2) كالمصانع، والترسانات البحرية لبناء السفن، وبيوت أو معارض الأزياء... الخ.

ولنا عودة لدراسة كل العناصر المعنوية السابقة بالتفصيل، في دراستن لحقوق الملكية الصناعية في الباب الثاني.

#### د- حقوق الملكية الأدبية والفنية (الحقوق الذهنية):

20- ويقصد بها حقوق المؤلفين على إنتاجهم الأدبي أو العلمي أو الفني ويحمي المنظم هذه الحقوق، بنظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 في 19/5/1410هـ. وانضمت المملكة السعودية سنة 1414 هـ، مثل غالبية دول العالم إلى اتفاقية باريس الدولية لسنة 1971م المعدلة، بشأن تنظيم حقوق المؤلفين.

وقد تكون هذه الحقوق عنصرا هاما في المحل التجاري، بل قد تكون أهم عناصره، كدور نشر الكتب أو الاسطوانات أو مشروعات الإنتاج السينمائي، لأن مستغلي هذه المحلات يشتركون حقوق المؤلفين على إنتاجهم الأدبي والذهني.

وقد لا تدخل حقوق الملكية الأدبية والفنية في تكوين المحل التجاري، كالمطاعم والفنادق ومحلات التجارة والجزارة والترزية... الخ.

وما لم يوجد شرط مخالف، فإن حقوق الملكية الأدبية والفنية تنتقل عند التصرف في المحل التجاري التي تكون عنصرا لازما فيه.

#### هـ- الرخص والإجازات<sup>(1)</sup>:

21- يقصد بالرخص أو الإجازات، الموافقة التي تصدرها الإدارة لاستغلال مشروع تجاري معين، كرخصة استغلال مقهى أو مطحن أو محل لبيع المشروبات، أو مصنع أو فندق.

وتعتبر الرخص والإجازات من عناصر المحل التجاري التي تنتقل إلى مشتري المحل، ما لم تكن ذات طابع شخصي بحت، كما يجوز الاتفاق صراحة

---

(1) Licences et permis

على التنازل عن المحل مع احتفاظ البائع بالرخصة أو الإجازة (أو الميدالية أو النياشين من باب أولى).

## 2- الحق في الإجازة<sup>(1)</sup> (le droit au bail)

يعتبر الحق في الإجازة، أي الحق في الانتفاع بالمكان المؤجر، أو الحق في البقاء في العقار كمستأجر، من أهم عناصر المتجر التي تسمح بوجود العنصر الجوهري، أي عنصر الاتصال بالعملاء.

والغالب، أن يكون التاجر مستأجراً للعقار الذي يباشر فيه تجارته. في هذه الحالات يوجد الحق في الإجازة. فهذا الحق لا يوجد إلا إذا كان التاجر مستأجراً للعقار الذي يزاول فيه نشاطه التجاري. بمعنى أن الحق في الإيجار لا يوجد إذا كان التاجر هو نفسه المالك للعقار.

ويعلب عنصر الحق في الإجازة دوراً هاماً، إذا كان المحل التجاري يستمد قيمته من موقعي، كالمقاهي، والفنادق، والمطاعم والسوبر ماركت، وتجارة التجزئة، والجراجات.... الخ. فالحق في الإجازة يتعلق أساساً بمكان المتجر.

ولكن هل يجوز التنازل عن الحق في الإيجار باعتباره أحد العناصر المهمة للمحل التجاري؟ وهل ينتقل هذا الحق إلى المشتري تبعا لانتقال ملكية المحل؟

الاتجاه السائد قانوناً هو، أن للمستأجر - كمبدأ - حق التنازل للغير عن الإيجار للمتجر أو التأجير من الباطن، وذلك عن كل ما استأجره، ما لم ينص عقد الإيجار على منع المستأجر من التنازل عن الإيجار.

ومع ذلك، إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر، جاز للمحكمة

---

(1) M. Juglart et B. Ippolito, droit commercial. Vol, 1, 1975, NO 150.

بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضي بإبقاء الإيجار، إذا قدم المشتري ضمانا كافيا، ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق (م 594/2 مدني مصري). والهدف من ذلك، هو حماية مصالح المالك المستأجر للمتجر، وتمكينه من بيع أو تأجير متجره دون انتقاص قيمته.

وغالبا ما يحتفظ المستأجر لنفسه بالحق في التنازل عن الإيجار إلى المشتري، ويكون هذا التنازل نافذا دون حاجة إلى صدور حكم من المحكمة إذا لم يعترض المؤجر على ذلك، وتوافرت الشروط المشار إليها في المادة 594 مدني المذكورة.

وجدير بالذكر أيضا أن بعض القوانين تعطي لمالك العقار الذي يوجد به المتجر الحق في أن يحصل على 50% من ثمن العناصر المعنوية للمتجر، عند بيع المستأجر له. كما أن للمالك شراء المتجر بعد خصم النسبة المذكورة وبالمقابل، فإن بعض القوانين، تعطي للتاجر المستأجر، الحق في التعويض في حالة رفض مالك العقار تجديد مدة عقد الإيجار، دون مبرر. فملكية العقار لا تنتقل إلى المشتري للمتجر إلا بعقد مستقل وتم شهره. ويحق للمالك العقار - أيضا - أن يؤجره من جديد إلى من تؤول إليه كملكية المتجر<sup>(1)</sup>.

استبعاد الحقوق الشخصية والديون:

1-22 يذهب غالبية الفقهاء إلى أن الحقوق التي تنشأ للتاجر في ذمة الغير، والالتزامات أو الديون إلى تنشغل بها ذمة التاجر نتيجة للاستغلال التجاري، لا تدخل في عناصر المحل التجاري. فحقوق وديون المحل التجاري لا تدخل في تكوينه<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. أكثم الخولي، بند 338.

(2) فيما عد الحق في الإجازة فقد عرفنا أنه يدخل في تكوين المحل التجاري (أنظر البند السابق).

ويستند هذا الاتجاه إلى أن المحل التجاري لا يعتبر شخصا معنويا أو مجموعة قانونية من الأموال له أصوله وخصومه الخاصة. فالمحل التجاري ليس ذمة مالية مستقلة أو مخصصة. فالمبدأ هو وحدة الذمة المالية.

ويترتب على ذلك، أن بيع التاجر لمحلته التجاري لا يشمل - كقاعدة - الحقوق والديون. فلا تنتقل هذه أو تلك إلى المشتري إلا إذا وجد اتفاق خاص وصريح بين التاجر البائع والمشتري على انتقال كل أو بعض هذه الحقوق أو الديون إلى هذا الأخير<sup>(1)</sup>، سواء اتفق على ذلك في عقد بيع المحل أو في قد مستقل، كما يجب، فضلا عن ذلك اتخاذ إجراءات الحوالة المدنية وتوافر شروطها (المادتان 39، 40 تجاري مصري).

كذلك، فإن بعض القوانين يسمح بانتقال الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود التي أبرمها صاحب المحل التجاري إلى المشتري، بغير حاجة إلى اتفاق خاص على ذلك، بشرط أن تكون هذه العقود متصلة بالمحل التجاري وكانت من مستلزماته، وكان المشتري يعلم بها وقت انتقال المحل التجاري إليه. ومثال هذه العقود عقد التأمين على المتجر ضد مخاطر الحريق أو السرقة، وعقد توريد المياه أو الغاز أو الكهرباء إلى المحل، وعقد منع المنافسة الذي يبرمه بائع المحل التجاري مع تاجر آخر. فهذه العقود تنتقل إلى المشتري للمحل التجاري ما لم تكن قائمة - بالطبع - على الاعتبار الشخصي بين البائع للمحل التجاري والمتعاقد معه. وهناك استثناءات أخرى على قاعدة عدم انتقال الحقوق والديون إلى مشتري المحل التجاري، نصت عليها كثير من القوانين في مختلف دول العالم.

ومثال ذلك، النص على انتقال الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود العمل التي أبرمها صاحب المتجر مع العاملين فيه، إلى المشتري عند بيع المحل، وأن تظل هذه العقود قائمة ويكون المشتري مسئولا بالتضامن مع

---

(1) يجيز القانون الفرنسي الاتفاق على نقل حقوق المحل التجاري إلى المشتري، بينما لا يجيز الاتفاق على نقل ديون المحل إلى المشتري وهو حل حسن في رأينا.

البضائع عن الالتزامات الناشئة عن هذه العقود. وكذلك النص على أن يكون مشتري المتجر مسئولاً بالتضامن مع البائع، عما يكون مستحقاً من ضرائب أو زكاة، حتى تاريخ البيع، وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.

## المطلب الثاني

### الطبيعة القانونية للمحل التجاري

تمهيد:

23- تتنازع هذه المسألة ثلاث نظريات هي: نظرية المجموع القانوني أو الذمة المستقلة، ونظرية المجموع الواقعي، ونظرية الملكية المعنوية.

أولاً: نظرية المجموع القانوني أو الذمة المستقلة:

24- يرى الفقه الألماني أن المحل التجاري عبارة عن مجموع قانوني من الأموال<sup>(1)</sup> يشمل الحقوق والديون الناشئة عن النشاط التجاري، ومن ثم يشكل ذمة مالية مخصصة أو ذمة تخصيص لها أصولها وخصومها المستقلة على ذمة التاجر. بحيث يبدو وكأن للتاجر ذمتين، إحداها تجارية والأخرى مدنية، وكل منهما منفصلة عن الأخرى.

ويعترف أصحاب هذه النظرية للمحل التجاري بالشخصية المعنوية التي يمكنها أن تتملك المحل التجاري، لأن الذمة تقتضي وجود الشخصية.

وبناء على ذلك، فإن الدائن للتاجر بدين مدني لا يحق له التنفيذ به

---

(1) Universalite (de droit) juridique.

د. محمد حسني عباس، رقم 3838، د. عبد الفضيل محمد احمد رقم 188، د. مصطفى كمال طه، رقم 687.

على المحل، أي أن دائني المحل هم فقط الذين يحق لهم التنفيذ عليه دون مزاحمة من أي دائن بدين غير تجاري!!

ولا تتفق هذه النظرية مع مبادئ الشريعة الإسلامية (وكذلك القانون المصري والقانون الفرنسي). حيث يؤخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية. فلا تتعدد الذمة المالية للشخص الواحد. ولا يؤخذ بفكرة ذمة التخصيص التي يأخذ بها القانون الألماني.

فالمبدأ أن يكون للتاجر ذمة مالية واحدة تشمل حقوقه والتزاماته جميعاً، وللدائن التاجر حق ضمان عام على أمواله كلها، سواء نشأ حق الدائن عن معاملات مدنية أو تجارية. كذلك تتعارض هذه النظرية مع قاعدة أن التنازل عن المحل التجاري لا يترتب عليه أن تنتقل بقوة القانون الحقوق الشخصية والالتزامات التي تنشأ عن استغلال المحل التجاري، إلا باتفاق خاص بين المتنازل والمتنازل إليه. فديون المحل التجاري، إلا باتفاق خاص بين المتنازل والمتنازل إليه. فديون المحل التجاري هي ديون التاجر وليست ديون المتجر، وزيادة على ما سبق فإن الكثير من القوانين لا تدرج المحل التجاري ضمن الأشخاص الاعتبارية، إذ أن المتجر منقول معنوي "شيء" وليس شخصاً (أنظر م 52 مدني مصري).

أخيراً، يلاحظ بعض الفقه أن هذه النظرية تؤدي إلى الخلط بين المحل التجاري والمشروع الفردي الذي يقوم على فكرة ذمة التخصيص<sup>(1)</sup>.

ثانياً: نظرية المجموع الواقعي:

25- يرى جانب من الفقه والقضاء، أن المحل التجاري ليس إلا مجموعاً واقعياً من الأموال<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. محمود سمير الشرقاوي، بند 89.

(2) Universalité de fait.

د. مصطفى كمال طه، رقم 688، د. أكثم الخولي، رقم 341، د. حسن يونس، رقم 33.

وليس للمجموع الواقعي شخصية معنوية، وإنما مجرد عنصر من عناصر ذمة التاجر، ويؤلف للمجموع الواقعي بين عدد من العناصر تصلح لأن تكون محلاً للتصرف فيها مجتمعة. وبناء على ذلك يكون للدائن ولو بدين مدني حق التنفيذ على أموال التاجر المدين بما في ذلك المحل التجاري.

وإذ تنازل المالك التاجر عن المحل التجاري للغير، فإن الحقوق الشخصية أو الالتزامات التجارية لا تنتقل إلى المتنازل إليه إلا باتفاق خاص يقضي ذلك.

ويؤخذ على نظرية المجموع الواقعي أو الفعلي، أن تعبير المجموعة الواقعية هذا تعبير غريب وليس له مدلول قانوني محدد. لذلك، يرى الفقه السائد أن قيمة هذه النظرية سلبية تنحصر في استبعاد فكرة المجموع القانوني.

ثالثاً: نظرية الملكية المعنوية:

26- يتجه الفقه الحديث إلى اعتبار المحل التجاري حق ملكية معنوية، لأنه يرد على أشياء غير مادية مثله في ذلك مثل حقوق الملكية الصناعية وحقوق الملكية الأدبية والفنية.<sup>(1)</sup>

فملكية التاجر للمحل التجاري ملكية معنوية، تسمى بالملكية التجارية، وترد على شيء منقول معنوي هو المتجر، وتتلور هذه الملكية في حق الاتصال بالعملاء.<sup>(2)</sup> ويكون للتاجر حق احتكار استغلال المحل التجاري في مواجهة الغير، ويحمي حقه هذا دعوى المنافسة غير المشروعة. فالمتجر منقول معنوي، ويتفق هذا الوصف مع أنصار هذه النظرية الذين يرجحون، أن المتجر ليس إلا حق التزيين، فهذا الحق الأخير يرد على شيء غير مادي ويعتبر من قبيل الملكية المعنوية<sup>(3)</sup>، وكذلك يكون المتجر منقولاً معنوياً وهو ما نرجحه.

---

(1) د. مصطفى كمال طه، رقم 689.

(2) د. محمد حسني عباس، رقم 288.

(3) د. أكثم الخولي، رقم 341، د. محمود سمير الشرفاوي، رقم 89.



### المطلب الثالث

#### خصائص المحل التجاري

للمحل التجاري عدة خصائص هي: أنه منقول، وأنه منقول معنوي وأنه يرتبط بنشاط تجاري مشروع.

أولاً: المحل التجاري منقول:

27- المحل التجاري منقول Meuble، وليس عقارا Immeuble، ولا يدخل المحل التجاري في العقار بالمعنى المعروف قانوناً.

وتستخلص الطبيعة المنقولة للمحل التجاري من طبيعة العناصر المنقولة التي يتألف منها، حيث أن هذه العناصر لا تحتل الثبات المطلق، بل تتميز بقابليتها للتغير والتبديل. وبما أن المحل التجاري منقول، فإنه يخضع للقواعد التي تسري على المنقولات، كانتقال ملكيته بمجرد التعاقد، ويكون لبائع المحل التجاري الامتياز المقرر لبائع المنقول، وأن المحل التجاري يدخل في الوصية بجميع المنقولات، وأن دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن في حالة بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الأهلية، لا تطبق في حالة بيع المحل التجاري. كما لا يتمتع المحل التجاري بالحماية التي تقررها دعاوى الحيازة لأنها من قبيل الدعاوى العقارية التي تهدف إلى حماية الحيازة الواقعة على العقار.

ومع ذلك، فقد عامل المشرع المحل التجاري في بعض الحالات معاملة العقار. فقد أخضع المشرع بيع المحل التجاري ورهنه لقواعد شهر مشابهة لتلك التي قررها لبيع العقار ورهنه، كما ميز المشرع بين الموطن المدني للتاجر وموطنه التجاري الذي يتحدد بمكان محله التجاري، كذلك الحال فيما يتعلق بامتياز البائع ورهن المحل التجاري. ولم يقصد المشرع من وراء هذه القواعد التأثير على الطبيعة المنقولة للمحل التجاري.

ثانياً: المحل التجاري منقول معنوي:

28- يتكون المحل التجاري - كما عرفنا - من عدة عناصر مادية وأخرى معنوية، إلا أن النظر إلى المحل التجاري باعتباره وحدة قائمة بذاتها ومستقلة عن العناصر المكونة له يؤدي إلى القول بأنه منقول معنوي. فالعناصر المعنوية لها الفعالية والغلبة على العناصر المادية (المهمات - البضائع) إذ لا يوجد المحل بدون أية عناصر مادية اكتفاء بعنصر معنوي واحد يجذب العملاء.

وقيل أن المحل التجاري منقول معنوي، لا يمكن إدراكه بالحس. يترتب على ذلك، أن قاعدة الحياة في المنقول سند الملكية لا تسري على المحل التجاري لأنه ليس من المنقولات المادية، كذلك فإن مؤجر العقار الذي يستغله المحل التجاري لا يتمتع بامتياز مؤجر العقار على ما يكون في العقار المؤجر من منقولات قابلة للحجز. ومع ذلك يمكن القول بأنه يجوز التمسك بقاعدة الحياة في المنقول سند الملكية بالنسبة للمنقولات المادية - دون المعنوية - للمحل التجاري، كما أن لمؤجر العقار الموجود به المحل التجاري امتياز على المنقولات المادية الموجودة في المحل التجاري كالבضائع والمهمات والأثاث، ويكن له حبسها.

والراجح لدينا، أن يلتزم مستأجر العقار الذي يشغله المحل التجاري، بأن يضع فيه بضائع ومهمات تكفي قيمتها لضمان الوفاء بالأجرة عن سنتين \*\* عن كل مدة الإيجار إن قلت عن ذلك<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: المحل التجاري ذو صفة تجارية<sup>(2)</sup>:

29- يشترط لكي تعتبر المنشأة محلاً تجارياً أن تكون عنصراً من عناصر مشروع تجاري. وبعبارة أخرى، لا يوجد المحل التجاري قانوناً إلا إذا خصص للقيام بعمل تجاري مشروع.

(1) د. محمود سمير الشرقاوي، بند 90، د. عبد الفضيل محمد احمد، بند 192.

(2) أنظر على التوالي، د. محمد حسني عباس، رقم 292، د. مصطفى كمال طه، رقم 963، د.

علي حسن يونس، رقم 37، د. محمود سمير الشرقاوي، رقم 90، د. عبد الفضيل محمد احمد، رقم 192.

ويتفق المحل التجاري والمشروع الاقتصادي في أن كل منهما يخدم الاستغلال التجاري، غير أن المحل التجاري فكرة قانونية في حين أن المشروع فكرة اقتصادية.

ويجب أن، يرتبط المحل بمباشرة حرفة تجارية تقتضي الاتصال بالعملاء حتى يكتسب الصفة التجارية، أما إذا كان المحل يستخدم في أغراض مدنية فلا يعتبر محلا تجاريا ولو كان صاحبه يباشر حرفة أو مهنة تقتضي الاتصال بالعملاء، كمكاتب أصحاب المهن الحرة مثل المحامون والأطباء والمحاسبون والمهندسون، ولو كانت مثل هذه الأماكن تضم عملاء أو تحتوي على بعض المهمات أو الأثاث أو الحق في الإجارة.

وتستقل الصفة التجارية للمحل عن الصفة التجارية للقائم باستغلاله، فلا يكتسب هذا الأخير صفة التاجر لمجرد أنه يستغل المحل التجاري، وإنما لابد لاعتباره تاجرا أن يباشر هذا الاستغلال على سبيل الاحتراف، وأن يكون أهلا لمباشرة التجارة كما بيناه في شروط اكتساب صفة التاجر.

جدير بالذكر أيضا، أنه يجب لكي يكتسب المحل الصفة التجارية، أن يكون نشاطه مشروعاً، وبالتالي فإنه لا يصدق وصف المحل التجاري على بيوت ومحال البغاء والقمار وصناعة وترويج المخدرات، ومحال بيع الخمر دون ترخيص، وعموم المحلات التي تبيع أشياء يحرم شرعاً أو قانوناً تداولها<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. حسني المصري، رقم 244، 246، د. عبد الفضيل محمد احمد، المرجع السابق.

## الفصل الثاني

### بيع المحل التجاري ورهنه

#### المبحث الأول

#### عقد بيع المحل التجاري

#### النصوص القانونية:

30- لم ينظم المنظم السعودي، عقدي بيع ورهن المحل التجاري بنظام خاص. وأمام غياب النصوص القانونية بخصوص هذين العقدين، فإننا سنعرض أحكامهما في القانون التجاري المصري والقوانين المكملة له، عسى أن تؤخذ هذه الأحكام في الاعتبار عند وضع نظام سعودي للمحل التجاري بوجه عام.

والثابت، أن المشرع المصري نظم لأول مرة، عقد بيع المحل التجاري، بالقانون رقم 11 لسنة 1940 (المواد 1-7)<sup>(1)</sup>، ولم يتناول هذا القانون كل أحكام عقد البيع، وإنما اقتصر على تنظيم بعض المسائل كإثبات العقد وشهره، وامتياز البائع ودعوى الفسخ المترتبة على عدم دفع الثمن. لذلك، تسري القواعد القانونية العامة في العقود عامة وفي عقد البيع خاصة على

---

(1) ينظم المشرع الفرنسي عقد بيع المحل التجاري بالقانون الصادر في 1909/3/17 والمعدل بالقانون الصادر في 1955/7/26.

المسائل التي لم يعرض لها القانون المذكور، طالما أن هذه القواعد القانونية العامة لم تلغ صراحة بموجب هذا القانون.

وفي عام 1999، صدر قانون التجارة المصري رقم 17، وتضمن الفصل الخامس من الباب الأول، ذكر بعض الأحكام، تحت عنوان "المتجر" وذلك في المواد من 34 - 43 ونصت المادة 43 تجاري على أنه "بيع المتجر ورهنه وتأجير استغلاله القوانين والقرارات الخاصة بذلك. -2 كما تسري في شأن الأسماء التجارية والسمات التجارية والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع، وغير ذلك من عناصر الملكية الصناعية، أو الملكية الأدبية القوانين والقرارات الخاصة بذلك".

#### الصفة التجارية لبيع المحل التجاري:

31- يعتبر بيع المحل التجاري عملاً تجارياً بالتبعية بالنسبة للبائع، إذا كان تاجراً وقت البيع، لأنه عمل يتصل بمزاولة التجارة. وبالعكس، يعد عملاً مدنياً قيام غير التاجر ببيع المحل التجاري الذي اكتسب ملكيته بالميراث أو الهبة أو الوصية، دون أن يكون قد استغله من قبل في نشاط تجاري فهذا البيع لا يتصل بالتجارة بالنسبة للبائع.

أما شراء المحل التجاري بقصد إعادة بيعه أو تأجيره، فإنه يعد عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً للمادة 4/أ تجاري. وإذا كان المشتري تاجراً اعتبر العمل تجارياً بالتبعية بالنسبة له طالما أن قصده من الشراء هو استغلال المحل في نشاط تجاري.

ولكن المشكلة في شراء غير التجار لمحل تجاري بقصد بدء مباشرة التجارة فيه، فقد ذهب جانب من الفقه والقضاء إلى أن هذا العمل يعتبر مدنياً بالنسبة للمشتري.

والراجع في الفقه والقضاء، أن هذا العمل يعتبر تجارياً بالنسبة للمشتري، حتى ولو لم يكن له صفة التاجر وقت الشراء باعتبار أن عملية

الشراء للمحل التجاري تعتبر الخطوة الأولى في "مشوار" احترام التجارة، بمعنى أنها العمل الأول الذي يقوم به الشخص ويتعلق بشئون التجارة التي قصد مباشرتها.

والغالب إذا، أن عمليات بيع أو شراء المحل التجاري تعد عملا تجاريا، بسبب صفة القائم به<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول

#### تعريف انعقاده وإثباته

##### تعريف:

32- لم يتضمن القانون المصري رقم 11 لسنة 1940م، تعريفا لبيع المحل التجاري. لذلك، يمكن عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه البائع أن ينقل للمشتري ملكية المحل التجاري في مقابل ثمن نقدي<sup>(2)</sup>. وقد يشمل البيع المحل الرئيسي وبقيّة الفروع التابعة له، أو بعضها، وقد ينصب البيع على المحل الرئيسي فقط، كما قد يكون البيع شاملا لكل عناصر المحل التجاري أو بعضها حسب إرادة الطرفين.

##### إنعقاد البيع:

33- لإنعقاد بيع المحل التجاري توافر الأركان الموضوعية العامة للعقد بوجه عام وهي: الرضاء والمحل، والسبب، والأهلية، وتسري في هذا الشأن

---

(1) د.مصطفى كمال طه، البندان 694-695، د.محمود سمير الشرقاوى، البندان 110-111

(2) المادة 418 مدني مصرى

القواعد القانونية العامة، مع مراعاة بعض التطبيقات والقواعد الخاصة التي يجب بيانها.

### رضائية العقد:

عقد بيع المحل التجاري عقد رضائي يكفي لإنعقاده تلاقي الإيجاب والقبول دون حاجة إلى أي إجراء شكلي، كالكتابة أو الشهر. فالمبدأ، أن بيع المحل التجاري يمكن أن يتم شفاهة، ولكن من الواجب - كما سنرى - كتابة العقد سواء أكانت هذه الكتابة رسمية أو عرفية، كما سيلى بيانه (أنظر لاحقاً المادة 37/1 ت مصري).

ويتوسع القضاء في قبول إبطال عقد بيع المحل التجاري، بسبب الغلط أو التدليس، على أساس أن المحل التجاري يضم عناصر عديدة مما يسهل وقوع المشتري في غلط أو خديعته في تقدير قيمة المحل. وتطبيقاً لذلك، قضي بإبطال عقد بيع المحل التجاري للتدليس، إذ أن البائع كتم عن المشتري عند التعاقد أمر الحكم الصادر بإغلاق المحل بسبب إدارته بدون ترخيص، كما إعتبر القضاء غلطا في صفة جوهرية للشئ، اللغط في تقدير أهمية عصر الإتصال بالعملاء، بإعتباره العنصر الرئيسي للمحل التجاري<sup>(1)</sup>.

### محل البيع:

34- تبين من تعريف العقد، أن محل البيع هو المحل التجاري ذاته بعناصره المادية والمعنوية المتفق على بيعها، والتي يكون للمتعاقد الحرية التامة في تحديدها، بيد أن البيع الذي يقتصر على منقولات معينة (مهمات أو بضائع) لا يعد بيعاً لمحل تجاري<sup>(2)</sup>.

(1) نقض مدني في 15/5/1952، المجموعة، س3، ص1082، نقض في 30/3/1981، د.محمود سمير

الشرقاوي، بند 112، د.عبدالفضيل محمد أحمد بند 197، د.أحمد حسنى، البند 541-543.

(2) وإما هو بيع عادي، متى توافرت الشروط اللازمة لصحته.

إذ يتعين لكي يكون البيع لمحل تجاري أن يشمل العنصر الجوهرى أي عنصر الإتصال بالعملاء، أو مع بعض العناصر المعنوية الأخرى.

وإذا لم يعين العقد عناصر المحل التجارى التي يرد عليها البيع، قام القاضى بتفسير النية المشتركة للمتعاقدين لتحديد تلك العناصر، مسترشداً في ذلك بطبيعة المحل ونوع التجارة والعرف التجارى<sup>(1)</sup>.

وتقضى المادة 35 تجارى مصرى بأنه، إذا لم يبين المتعاقدان العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد، إشمئلت المتجر فضلاً عن عنصر الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية، على كل عنصر معنوي أو مادي يكون لازماً لإستغلال المتجر، على الوجه الذي قصده المتعاقدان. وطبقاً للمادة 36 تجارى مصرى، إذا كان التاجر مالكا للعقار الى يزاول فيه التجارة، فلا يكون هذا العقار عنصراً في متجره، كما ذكرنا من قبل.

ويتبين لنا مع تعريف العقد، أن البيع قد يشمل المحل التجارى مع فروع جميعها، وقد يقتصر البيع على أحد فروع المحل الرئيسى، بشرط أن تكون العناصر التي يتضمنها الفرع كافية بذاتها لتكوين محل تجارى.

ويبطل العقد إذا كان البيع غير مشروعاً، أي غذا كان الغرض من الإستغلال التجارى يخالف الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة<sup>(2)</sup>.

#### إثبات البيع:

35- الراجع، أن بيع المحل التجارى يعتبر عملاً تجارياً. لذلك، فإنه يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات، بما في ذلك البيئة القرائن<sup>(3)</sup>.

ومع ذلك، تنص المادة 1 من قانون 11 لسنة 1940م على أنه: "يثبت

---

(1) قرب المادة 150 مدنى مصرى.

(2) د.محمد حسنى عباس، بند 317.

(3) د.مصطفى طه، رقم 699.



عقد بيع المحل التجاري بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على التوقيعات أو أختام المتعاقدين". وعلى الرغم مما يوحي به ظاهر هذا النص، فإن الرأي الغالب فقها وقضاء يرى أن الكتابة ليست لازمة لوجود العقد أو إثباته، فهو عقد رضائي غير شكلي، والكتابة لا تلزم إلا لنشأة إمتياز بائع المحل التجاري وحقه في الفسخ<sup>(1)</sup>.

وهكذا، يجوز على وجه الخصوص إثبات العقد عن طريق الخطابات المتبادلة بين الطرفين. ويجري العمل، على تحرير عقد البيع في محرر رسمي أو عرفي، فالكتابة وشهر العقد لازمان لنشوء امتياز البائع وحفظه، لذلك يحرض الأخير على كتابة العقد<sup>(2)</sup>.

وقد حسم المشرع التجاري المصري أخيراً هذه المسألة، حيث إعتبر أن كتابة عقد بيع المحل التجاري لازمة، وأنها شرط لإثباته (فلا يجوز إثباته إلا بالكتابة) وركن لصحته. فتنص المادة 37/1 على أنه: كل تصرف يكون موضوعه نقل ملكية المتجر أو إنشاء حق عيني عليه، أو تأجير إستغلاله، يجب أن يكون مكتوباً وإلا كان باطلاً.

## المطلب الثاني

### آثار بيع المحل التجاري

تمهيد:

36- إستقر الوضع القانوني في مصر، ولمدة زمنية طويلة، على أنه لا يرد البيع للمحل التجاري -في المبدأ- إلا على العناصر المعنوية للمحل

---

(1) د.عبدالفضيل محمد أحمد بند 197.

(2) د.محمود سمير الشرقاوى، بند 114.

(الإتصال بالعملاء أو السمعة التجارية الإسم التجاري، العلامة التجارية، الحق في الإجارة... الخ)، أما العناصر المادية للمحل (البضائع والمهات) فإنه لا يشملها البيع إلا إذا اتفق على ذلك<sup>(1)</sup>. ويحدد سعر معين لهذه العناصر.

ويترتب على عقد بيع المحل التجاري عدة آثار، تتعلق بحقوق والتزامات طرفيه، أي كل من البائع والمشتري. ولكن قبل الكلام عن التزامات وحقوق الأطراف، نعرض لأهم آثار العقد وهو انتقال ملكية المحل التجاري من البائع إلى المشتري.

#### إنتقال ملكية المحل التجاري:

37- وكان الإتجاه السائد فقها وقانونا -في مصر- هو ان تنتقل ملكية المحل التجاري من البائع إلى المشتري بمجرد العقد، بإعتبار أن المحل منقول معنوي. وينفذ هذا الأثر سواء بين المتعاقدين أو في مواجهة الغير دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراء آخر. وذلك، قيل حقيقة ان التزام البائع بنقل الملكية يولد ميتا لأنه يكفي مجرد التراضي لينعقد العقد وينقضي التزام البائع<sup>(2)</sup>.

38- لهذا، فإن المشرع المصري أخذ بحكم مغاير حيث تقضي المادة 38 تجاري، بأنه:

1- لا تنتقل ملكية المتجر فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير، إلا من تاريخ قيد التصرف في السجل الخاص بذلك، ونشر ملخصه في صحيفة السجل التجاري.

2- إذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للشهر أو التسجيل، فلا يقوم شهر التصرف في المتجر في صحيفة السجل

---

(1) من المقرر في قضاء النقض المصرية، جواز الإتفاق على عدم إدراج البضائع والسلع ضمن عقد بيع المتجر، وأن بيع صيدلة بدون أدوية يعتبر بيعا لمتجر، طعن نقض في 1976/6/23م، د.احمد حسنى، قضاء النقض التجارى، المشار إليه، 1982م، بند 543.

(2) د.محمد حسنى عباس، بند 321.

التجاري مقام الشهر والتسجيل الخاص، إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

وسبق أن عرضنا محل عقد البيع<sup>(1)</sup>. ونضيف بأن إنتقال ملكية المحل التجاري إنما يقصد به إنتقال ملكيته بعتباره مجموع له ذاتية متميزة عن عناصره<sup>(2)</sup>. أما عن هذه العناصر فإن ملكيتها لا تنتقل إلى المشتري إلا بمراعاة القواعد الخاصة بانتقال ملكية كل عنصر على حسب طبيعته الخاصة. فالبضائع والمهمات مثلا تنتقل ملكيتها بالحيازة المادية لها بواسطة المشتري. أما الحق في الإجارة فإن التنازل عنه لا يكون له حجية في مواجهة مؤجر العقار إلا بإتباع إجراءات الحوالة المدنية، ويكون ذلك بقبول المؤجر أو إعلانه (م 305 مدني مصري).

أما في العلاقة بين البائع والمشتري فتنقل ملكية الحق في الإيجار إلى هذا الأخير إذا تم الإتفاق على ذلك صراحة في عقد بيع المتجر، وتم قيد هذا الحق في السجل الخاص بذلك، والذي يصدر بتنظيمه قرار من الوزير المختص، ونشر ملخص العقد في صحيفة السجل التجاري. أما إذا لم يتفق المتعاقدان صراحة في العقد، على نقل ملكية الحق في الإجارة إلى المشتري، فلا تنتقل إليه الملكية إلا إذا كان هذا العنصر (المعنوي) لازما لإستغلال المتجر، على الوجه الذي قصده المتعاقدان، كما ورد في العبارة الأخير من المادة 34 تجاري مصري المذكورة.

وبالنسبة لحقوق وديون مالك المتجر، فقد عرفنا أنها لا تدخل في عناصره. لذا فإنها لا تنتقل إلى المشتري إلا بالإتفاق. وبعبارة أخرى، لا يحل من آلت إليه ملكية المتجر محل المتصرف، في الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر، إلا إذا اتفق على غير ذلك (م 39 تجاري مصري).

وإذا تم مثل هذا الاتفاق فلا يكون حجة في مواجهة الغير إلا بإتباع

---

(1) راجع ما سبق، بند 34.

(2) د. محمد حسنى عباس، بند 322.

إجراءات حوالة الحقوق والديون، وفقا للقواعد العامة (م303 مدني مصري ومابعدھا، د.حسني المصري، بند 173).

وأما عن الحق في الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية، فإن التنازل عنھا إلى المشتري يتم بمجرد الإتفاق في عقد البيع دون حاجة إلى اتخاذ إجراء خاص<sup>(1)</sup>.

وفيما يتعلق بالاسم التجاري، والعلامة التجارية، وبراءة الاختراع، وغيرها من حقوق الملكية الصناعية، فإن إنتقال ملكيتها بين البائع والمشتري، ونفاذ هذا البيع أو الإحتجاج به فيما بينهما أو في مواجهة الغير، لا يتم إلا إذا كان الإتفاق على ذلك قد ورد في عقد البيع، وتم قيد العقد في السجل الخاص بذلك ونشر ملخصه في صحيفه السجل التجاري. ولما كان البيع في هذه الحالة يشتمل على عناصر خاضعة لنظام خاص للشهر أو التسجيل، فلا يقوم شهر التصرف في المتجر في صحيفة السجل التجاري مقام هذا الشهر أو التسجيل الخاص.

وعلى ذلك، يلزم للإحتجاج بنقل الملكية فيما بين المتعاقدين وفي مواجهة الغير، أن يتم نشر التصرف في جريدة الأسماء التجارية، أو جريدة العلامات التجارية، أن التأشير بذلك في سجلات براءات الإختراع أو الرسوم أو النماذج الصناعية.. الخ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك (م38 تجاري مصري).

39- وبالعكس تنص المادة 13 من لائحة نظام الأسماء التجارية السعودي على أنه: "يؤشر في السجل التجاري بإنتقال ملكية الإسم التجاري، بناء على طلب ممن آل إليه الإسم التجاري أو وكيله مرفقا به المستندات الدالة على انتقال الملكية..." ويقوم مكتب السجل التجاري بإعداد إعلان نقل ملكية الإسم التجاري إلى المشتري. ويتضمن هذا الإعلان بيانات عن طرفي عقد البيع،

---

(1) د.على حسن يونس، بند 137 وما بعدها، طعن نقض في 1981/3/30م، 18 مايو 1977، د.أحمد حسني، بند 541،551.

والمحل التجاري المبيع، والبيان الدال على انتقال الملكية إن وجد. ويقوم مالك الاسم التجاري المبيع، والبيان الدال على انتقال الملكية إن وجد. ويقوم مالك الاسم التجاري (المشتري) بنشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدة أخرى على نفقته (م 14 لائحة النظام). وبعد إستكمال الإجراءات المذكورة، يقوم مكتب السجل التجاري، بالتأشير في السجل بانتقال ملكية الاسم التجاري، مع ذكر اسم المالك الجديد وعنوانه وسبب انتقال الملكية، وتاريخ التأشير به في السجل (م 15 لائحة، أنظر في هذا المعنى، المادة 33 من نظام العلامات التجارية، والمواد من 21-24 لائحة، م 29 نظام براءات الاختراع).

يؤخذ من هذه النصوص المذكورة أعلاه، أن ملكية المحل التجاري تنتقل إلى المشتري فور إبرام العقد، ولكن الإحتجاج بنقل الملكية في مواجهة الغير لا يتم إلا باتخاذ إجراءات الشهر والنشر سالفة البيان، وهذا هو الحال الذي كان عليه القانون المصري رقم 11 لسنة 1940م الملغي، وهو حل حسن في رأينا.

وأما بالنسبة للعقار الذي يوجد به المحل التجاري، فلا يشمل البيع لأنه ليس عنصراً في المحل التجاري ولا تنتقل ملكيته إلى المشتري ولو كان هذا العقار مملوكاً للبائع نفسه، إلا إذا اتقف على خلاف ذلك (م 36 تجاري مصري). وفي هذه الحالة لا تنتقل الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو في واجهة الغير، إلا بإتباع إجراءات التسجيل المنصوص عليها في قوانين الشهر العقاري<sup>(1)</sup>.

ويتنازع هذه المسألة إتجاهان قانونيان، إتجاه حديث يقضي بأن ملكية

---

(1) ومن المقرر في قضاء النقض المصري أن ما نصت عليه المادة 2/594 مدني من أنه «إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر، واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار، إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق» طعن نقض 1979/2/17م، د. أحمد حسنى، بند 554، ومن المقرر أيضاً في قضاء النقض المصري أن عيادة الطبيب لا تعد متجراً أو مصنعاً، نفس المرجع السابق، بند 555.

المتجر لا تنتقل من البائع إلى المشتري أو في مواجهة الغير، بمجرد إبرام عقد البيع، وإنما تنتقل الملكية من تاريخ قيد التصرف في السجل الخاص بذلك، ونشر ملخصه في صحيفة السجل التجاري. وبناء عليه، إذا قام نفسه ببيع ذات المتجر المبيع، إلى مشتر ثان حسن النية، وقام هذا الأخير بإجراءات القيد والنشر المذكورة، فإن المشتري الأول لا يحق له إسترداد المتجر من المشتري الثاني الحائز له. وليس اما المشتري الأول سوى الرجوع على البائع (المتعاقد معه) ليطالبة بإسترداد الثمن الذي دفعه له، ومطالبته أيضا بالتعويض المناسب عن الضرر الذي لحق به، وذلك إعمالا للقواعد العامة (في هذا المعنى م38 تجاري مصري المذكورة).

وبالعكس، فإن أصحاب الإتجاه التقليدي، يرون أنه إذا باع مالك محله التجاري فلا يجوز له ان يبيعه مره أخرى لمشتري ثان، لأن ملكية المحل تكون قد سبق أن انتقلت إلى المشتري الأول بمجرد العقد، ولذلك فإن البيع الثاني يكون ورد على مال غير مملوك للبائع.

ولا يجوز للمشتري الثاني، إذا كان قد إستلم المحل التجاري، أن يتمسك في مواجهة المشتري الأول، بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية، لأن هذه القاعدة لا تسري على المحل التجاري، إذ أنه منقول معنوي<sup>(1)</sup>. ومع ذلك، يجوز للمشتري الثاني أن يحتج بالقاعدة المذكورة إذا كان حائزا للعناصر المادية للمحل أو بعضها كالبضائع أو المهمات.

أولا: التزامات بائع المحل التجاري:

يترتب على بيع المحل التجاري انشغال ذمة البائع بعدة التزامات هي:

التزامه بتسليم المحل التجاري إلى المشتري وبعدم التعرض للمشتري وعدم منافسته، وضمان العيوب، وضمان الإستحقاق... الخ، على النحو التالي:

---

(1) عكس ذلك، طعن نقض في 1979/2/5، د.أحمد حسنى، الندان 548،549.

## 1- الإلتزام بالتسليم:

41- يعتبر التزام البائع بتسليم المحل التجاري إلى المشتري، من أهم التزامات البائع، على الرغم من أن نقل الملكية المحل التجاري لا يتوقف على التسليم، كما عرفنا، وإنما على قيد العقد وشهره بالطرق القانونية. وطبقا للقواعد العامة، يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه إستيلاء ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك. ويتم التسليم بنقل حيازة كافة العناصر المبيعة من البائع إلى المشتري. ويحصل على التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة عناصر المحل التجاري (الشئ المبيع). فيحصل تسليم للبضائع والمهمات بوضعها تحت تصرف المشتري، ويتم تسليم براءة الاختراع بالتخلي للمشتري عن أسرارها وصكها، أما تسليم عنصر الإتصال بالعملاء فيتم بتعريف المشتري بهم عن طريق الدفاتر التجارية والخطابات والمراسلات والبرقيات... الخ.

ويجوز أن يتم التسليم بمجرد التراضي إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع، أو كان البائع قد إستبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية<sup>(1)</sup>.

ويلتزم البائع - في المبدأ - بتسليم المشتري كافة الوثائق والمستندات اللازمة لنقل عناصر المحل التجاري وللإحتجاج بذلك في مواجهة الغير. ومع ذلك لا يشمل هذا الإلتزام الدفاتر التجارية لأنها ليست من عناصر المحل التجاري، وعلى الرغم من أهميتها بالنسبة للمشتري الذي قد يريد التعرف من خلالها على المركز المالي للمحل التجاري قبل البيع.

ونظرا لغياب الإلتزام القانوني على البائع بوضع الدفاتر التجارية

---

(1) د. على حسن يونس، بند 160 وما بعده، د. محمد حسنى عباس، بند 324، د. حسنى

المصرى، بند 176.

تحت تصرف المشتري أو تسليمها له للإطلاع عليها، فالراجح أن للمشتري أن يطلب من القضاء تمكينه من الإطلاع على الدفاتر التجارية التي يحتفظ بها البائع على غرار الحالات المنصوص عليها في المادة 28 تجاري مصري.

أما المشرع الفرنسي، فيلزم البائع بأن يضع دفاتره التجارية تحت تصرف المشتري الذي يكون له حق الإطلاع عليها، ويقصد بذلك الدفاتر التي كان البائع يحتفظ بها خلال السنوات الثلاثة السابقة على البيع (م5 من قانون 29 يونيو 1935). وهو في نظرنا حل حسن<sup>(1)</sup>

## 2- الإلتزام بضمان عدم التعرض وبعدم منافسة المشتري:

أ- يضمن البائع عدم تعرضه شخصياً للمشتري في الإنتفاع بالمحل التجاري المبيع، سواء كان هذا التعرض قانونياً أو مادياً<sup>(2)</sup>. كما يضمن التعرض القانوني من الغير الذي يكون له وقت البيع حق على المحل المبيع يحتج به على المشتري.

ومثال التعرض المادي الشخصي من البائع، أي فعل من شأنه الإعتداء على حياة المشتري، أو يمنع حصوله على الفائدة المرجوة منه. وأما التعرض القانوني من البائع فمثاله أن يدعي باستمرار ملكيته للمحل التجاري، أو أن يدعى إستحقاقه كله، أو بعضه أو أن يبيعه مرة أخرى لأجنبي.

ويضمن البائع التعرض القانوني -وليس المادي- الصادر من الغير، فإدعاء الأجنبي ملكيته للمحل التجاري أو إدعائه بحق عيني عليه.

## ب- الإلتزام بعدم إنشاء تجارة مماثلة (الإلتزام بعدم منافسة المشتري):

43- يترتب بالضرورة على ضمان البائع التعرض المادي الصادر منه،

---

(1) د.علي حسن يونس، بند 162، جوجلار رايبوليتو، بند 207.

(2) طعن نقض في يونيو 1962، د.أحمد حسنى، بند 557.



التزامه بعدم إنشاء تجارة مماثلة بالقرب من المحل التجاري المبيع، مما يترتب عليه إحتفاظ البائع بالعملاء الذين إعتادوا التعامل معه. إذ يعتبر ذلك تعرضاً للمشتري في الاستفادة من عنصر الإتصال بالعملاء وهو من أهم مقومات المحل التجاري وجوهر ملكية هذا المحل.

ولا يتعلق الأمر في هذه الحالة، بمجرد وجود منافسة غير مشروعة من البائع، وإما عدم التعرض هنا هو التزام عقدي<sup>(1)</sup> في ذمة البائع -أي بائع- قبل المشتري. والالتزام بعدم إنشاء تجارة مماثلة في دائرة المحل التجاري هو أيضاً من الإلتزامات القانونية التي تنتج عن عقد بيع المحل التجاري، ولو لم يتفق على ذلك.

بيد أن، هذا لا يعني أن البائع ممنوع من التجارة بصفة مطلقة وفي كل زمان ومكان وبالنسبة لجميع أنواع التجارة. فالالتزام البائع بعدم إنشاء تجارة جديدة، يهدف إلى منع البائع الإلتجار في سلع أو بضائع مختلفة ولو في ذات موقع المحل التجاري المبيع، أو أن ينشئ تجارة مماثلة في نفس موقع المحل المبيع ولكن بعد مضي مدة طويلة من البيع. ففي هذه الحالات لا تقوم المنافسة، إذ لا منافسة بين تجاريتين مختلفتين، أو بين تجاريتين متماثلتين ولكن تفصل بينهما مسافة بعيدة تحول دون وصول عملاء إحداهما إلى الأخرى، كما أن إنشاء تجارة مماثلة بعد مضي زمن بعيد على البيع لا خطر منه إذ يكون العملاء قد نسوا -غالباً- التجارة والبائع القديم وارتبطوا بالتاجر المشتري<sup>(2)</sup>.

وفي هذا المعنى تقضي المادة 42 تجاري مصري بأنه:

"1- لا يجوز لمن تصرف في المتجر بنقل ملكيته إلى الغير، أو بتأجير

---

(1) والادخال به ليس من قبيل اعمال المنافسة غير المشروعة التي تستند إلى المسؤولية التقصيرية، ولكنه من أعمال المنافسة المحرمة قانوناً، راجع د.على ونيس، بند 173، طعن نقض في 1978/12/6م، د.أحمد حسنى، المرجع السابق، بند 545.

(2) د.حسنى المصرى، بند 128.

إستغلاله أن يزاوّل نشاطا مماثلا لنشاط المتجر بكيفية يترتب عليها ضرر لمن آلت إليه الملكية أو الاستغلال، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

2- يسري هذا الحضر لمدة عشر سنوات من تاريخ شهر التصرف، مالم يتفق على مدة أقل".

ويلاحظ، أن نطاق الإلتزام بعدم المنافسة أو بعدم التعرض غير واضح. لذلك، يحرص الطرفان عادة على إدراج شرط عدم المنافسة ضمن شروط عقد البيع. واستقر الرأي على صحة هذا الشرط على الرغم من تعارضه مع مبدأ حرية التجارة، متى كان هذا الشرط مقيداً بأجل معقول أو بمكان معين أو بنوع التجارة، أو تضمن الشرط قيوداً تتعلق بهذه العناصر الثلاثة جميعها.

أما إذا جاء الشرط عاما ومطلقا يحرم البائع من جميع أنواع التجارة وفي كل الأماكن وعلى سبيل التأييد، فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا لأنه يخالف النظام العام. ويسري ذات الحكم إذا كان شرط عدم المنافسة يحرم البائع من مبادرة نفس نوع التجارة - في نفس الموقع- بصفة مطلقة، أي مؤبدا، فهذا الشرط يتعارض مع حرية التجارة وحرية العمل<sup>(1)</sup>.

يمكن القول إذا، أن شرط عدم المنافسة يجب أن يكون نسبيا من ثلا نواح، هي:

1- من ناحية الزمان.

2- من ناحية المكان.

3- من ناحية نوع التجارة.

---

(1) د.محمد حسنى عباس، بند 326، د.حسنى المصرى، نفس الموضوع السابق.

ويستفيد بالشرط المذكور، كل من المشتري وخلفه الخاص كالورثة<sup>(1)</sup>. كما يستفيد بالشرط ذاته المشتري الجديد للمحل. فإذا خلا العقد من هذا الإشتراط، فيذهب البعض إلى أن المشتري الثاني لا يستفيد من حقوق المشتري الأول إلا عن طريق دعوى غير مباشرة ACTION OBLIQUE برفعها المشتري الثاني بإسمه شخصياً. ولكن، استقر الرأي على الإعتراف للمشتري بدعوى مباشرة في واجهة البائع، مع خلاف في الرأي حول الأساس القانوني لهذه الدعوى. ولا شك في أن هذه الدعوى "تقوم على إعتبارات عملية عادلة هي التي بررت رعاية كل شخص تنتقل إليه ملكية المحل التجاري لأي سبب كان"<sup>(2)</sup>.

ويترتب على مخالفة البائع لإلتزامه، بعدم التعرض أو لشرط عدم منافسة المشتري، أن يكون للأخير الحق في طلب فسخ العقد أو طلب التعويض، بحسب الأحوال<sup>(3)</sup>، ويكون الضرر بالمشتري مفترضاً، ويعفي من عبء إثباته. وقد يحاول البائع التخلص من التزماء بعدم المنافسة، عن طريق التجارة بإسم مستعار أو بإنشاء شركة جديدة. ويجب على المضرور في الحالتين إثبات تدخل البائع، أو التواطؤ أو التدليس من ناحية البائع<sup>(4)</sup>.

### 3- الإلتزام بمحو القيد في السجل التجاري:

44- يجب على التاجر البائع للمحل التجاري، أن يطلب محو القيد من السجل التجاري، بسبب توقف نشاطه. أما إذا كان مالكا لعدة محلات تجارية فإن طلب محو القيد يكون قاصراً على المحل المبيع فقط. ويجب أن يقدم طلب محمو القيد خلال تسعون يوماً من تاريخ عقد البيع (المادة 10 من نظام السجل التجاري). ويتعرض التاجر البائع الذي تخلف عن طلب المحو

---

(1) كما يلتز ورثة البائع أيضاً بعدم المنافسة.

(2) انظر على التوالي، جوجار وأيبوليتو، بند 207، د. على حسن يونس، بند 176.

(3) أو اللجوء إلى القضاء مطالبا بوقف التجارة المنافسة أو بإغلاق المحل التجاري المنافس.

(4) جوجار وأيبوليتو، بند 207.

في الميعاد، بغرامة مالية لا تجاوز خمسون ألف ريال سعودي<sup>(1)</sup> (م 15 من النظام المذكور). وكذلك، يكون البائع المخالف معرضاً للرجوع عليه من دائني المشتري. وايضاً يلتزم البائع بدفع ضرائب المحل التجاري حتى تاريخ القيد.

#### 4- الإلتزام بضمان العيوب الخفية:

45- يلتزم البائع بضمان العيوب الخفية في الحل التجاري. ويعتبر عيباً خفياً كل عيب من شأنه تخفيض عدد العملاء أو رقم الأعمال، أو إذا تبين أن البضائع قد انتهت مدة صلاحيتها، أو إنتهت مدة براءة الاختراع، أو تبين للمشتري أن البائع قد أخفي عليه أن آلات المحل لم تكن كافية، أو أنه كانت قد سحب رخصة المحل، أو صدر حكم بإغلاق المحل نهائياً أو بنقله إلى مكان ينتشر فيه السلب أو مرض معد... الخ. ويترتب على ثبوت العيب الخفي بالمحل التجاري، حق المشتري في طلب فسخ البيع مع التعويض، أو الإكتفاء فقط بطلب تعويض على الضرر. وفقاً للقواعد العامة.

#### 5- الإلتزام بضمان الاستحقاق:

46- يلتزم البائع بضمان الإستحقاق، أي أن يضمن للمشتري الحياة الهادئة للشئ المبيع والإنتفاع به فيما أعد له.

وقد يتعرض الغير للمشتري مدعياً إستحقاق المحل التجاري له كلياً أو جزئياً. وصورة الإستحقاق الكلي، أن يثبت مثلاً أو البائع قد سبق له بيع المحل التجاري لمشتري سابق. أما الإستحقاق الجزئي فيكون منصباً على أحد عناصر المحل التجاري كالحق في الإجارة أو براءة الاختراع، أو العلامة التجارية... الخ. وفي الحالتين يكون للمشتري الحق في الرجوع على البائع بدعوى الضمان.

ويكون المشتري بالخيار بين أن يطلب فسخ البيع مع التعويض، خاصة

---

(1) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد، ينص عليها في نظام آخر.

في حالة الاستحقاق الكلي للمحل، أو الإكتفاء بالتعويض، خاصة في حالة الاستحقاق الكلي للمحل، أو الإكتفاء بالتعويض عما أصابه من ضرر، في حالة الإستحقاق الجزئي.

ثانيا: الالتزامات مشتري المحل التجاري:

1- الالتزام بدفع الثمن:

47- يلتزم المشتري بدفع ثمن المحل التجاري إلى البائع، ويعتبر دفع الثمن هو الإلتزام الرئيسي. ويلتزم المشتري بالوفاء بالثمن في الزمان والمكان المتفق عليهما في العقد<sup>(1)</sup>. ويدفع المشتري الثمن كله إما فورا وإما على أقساط وهو الغالب، وذلك بتحرير سندات إذنية - bil- lets de donds<sup>(2)</sup> يحررها المشتري لصالح البائع ويتضمن كل سند منها قشطا من الأقساط. وغالبا ما ينص عقد البيع، على أن تخلف المشتري في الوفاء بأحد هذه الأقساط، يترتب عليه حلول أجل الوفاء بكافة الأقساط، ومع ذلك، فإن وجود مثل هذا الشرط لا يعفي البائع من وجوب إنذار المشتري بحلول الأقساط، ما لم يوجد شرط مخالف.

ويسقط حق المشتري في الأجل، ويصبح الثمن واجب الأداء فورا في بعض الحالات

هي:

1- إذا أشهر إفلاسه أو إعساره، وفقا لنصوص القانون. (م 273/1 مدني مصري).

2- إذا أضعف بفعله إلى حد كبير ما أعطى البائع "الدائن" من تأمين خاص، ولو كان هذا التأمين قد أعطي بعقد لاحق أو بمقتضى

---

(1) فإذا خلا عقد البيع من مثل هذا الاتفاق، فيرجع إلى العرف المستقر فإذا لم يوجد اتفاق

أو عرف بهذا الشأن، فتتطبق القواعد العامة في الوفاء بالتأمين (المادتان 456-457 مدني مصري).

(2) أي سندات المحل.

القانون، هذا مالم يؤثر الدائن أن يطالب بتكملة التأمين. أما إذا كان إضعاف التأمين بسبب لا يرجع لإرادة المدين (المشتري)، فإن الأجل يسقط مالم يقدم المدين للدائن ضمانا كافيا. (م 273/2 مدني مصري).

3- إذا لم يقدم المشتري للبائع، ما وعد في العقد بتقديمه من التأمينات. (م 273/3 مدني مصري).

4- إذا قام المشتري بنقل المحل التجاري إلى جهة أخرى، على الرغم من معارضة البائع أو دون إخطاره، إذا ترتب على نقل المحل المبيع (أو المرهون) إنقاص لقيمه. (م 14 ق سنة 1940 المذكور- بحثنا سالف الذكر، بند 106 ومابعده).

خصم المدفوعات، كيفية ترتيب أولوية الخصم<sup>(1)</sup>:

48- يجب قانونا أن يحدد في عقد البيع ثمن عناصر المحل التجاري غير المادية، والبضائع والمهمات كل منها على حده (م 1/1). ولهذا الحكم أهميته من عدة نواحي:

أولاً: أن تجزئة الثمن على عناصر المحل التجاري لازم لحفظ إمتياز البائع، إذ يحرم البائع من إمتيازة ويصبح مجرد دائن عادي للمشتري بمبلغ الثمن، إذا إتفق المتعاقدان على بيع المحل التجاري بثمن إجمالي، ولكن لا يترتب على ذلك بطلان البيع.

ثانياً: أنه متى كان الثمن كله أو بعضه مؤجلاً، فإن خصم المدفوعات يخضع لقاعدة أو لطريقة ملزمة. إذ تقضي المادة 1/3 من قانون رقم 11 لسنة 1940 بأنه "ويخصم مما دفع من الثمن أولاً ثمن البضائع ثم المهمات ثم ثمن مقومات المحل التجاري غير المادية، ولو اتفق على خلاف ذلك".

---

(1) د.محمد حسنى عباس، بند 332، د.على حسن يونس، بند 157، د.محمود سمير الشرقاوى

بند 117.

فأي اتفاق على خلاف القاعدة المذكورة يكون باطلا، لتعلق الأمر بالنظام العام<sup>(1)</sup>.

وإستهدف المشرع من النص المذكور، تحرير العناصر المادية أولاً من إمتياز البائع. فقرر تخليص البضائع أولاً ثم المهمات والآلات، ثم يلي ذلك دور العناصر المعنوية.

فالعناصر المادية عناصر ظاهرة في ذمة المشتري، يتوقف عليها إئتمان التاجر (المشتري) ويعتمد عليها دائنوه العاديون. أضف إلى ذلك، أن البضائع عنصر متغير وغير مستقر بطبيعته ويتم تداولها ليحل محلها غيرها. فإذا سدد المشتري ثمن البضائع، فإن الأقساط التي يدفعها بعد ذلك تخصم من ثمن المهمات، فإذا إنقضى إمتياز البائع بالنسبة لهذه المنقولات، فليس له أن يتخذ الإجراءات التنفيذية عليها إلا بوصفه دائناً عادياً، ويقتسم ثمنها مع غيره من الدائنين طبقاً لقسمة الغرباء.

وفوق ذلك، قدر المشرع أن امتياز البائع على المنقولات المادية، عرضة للإنتهاء، إذا إنتقلت هذه المنقولات إلى حائز حسن النية، إذ يكون لهذا الأخير التمسك بقاعدة الحيابة في المنقول سند الملكية.

فإذا سدد المشتري ثمن المنقولات المادية بالكامل، فإنه يخصم ما يدفع من مبالغ بعد ذلك من ثمن العناصر المعنوية.

جدير بالذكر، أن القاعدة الخاصة بطريقة خصم المدفوعات المذكورة في المادة 1/3 سالفة البيان، تسري سواء أكان الثمن مؤجلاً على نحو ماسبق، أو تم دفع ثمن المحل التجاري جميعه فوراً، على خلاف في الرأي.

2- التزام المشتري بإستلام المحل التجاري:

يلتزم المشتري بإستلام المحل التجاري من البائع في الوقت المتفق عليه

---

(1) د.مصطفى كمال طه، بند 702، بحثنا سالف الذكر، بند 48 ومابعده.

في عقد البيع. فإذا خلا العقد من بيان زمان الإستلام، وجب إعمال ما يجري عليه العرف<sup>(1)</sup>. فإذا رفض المشتري إستلام المحل التجاري كان للبائع الخيار بين التنفيذ العيني، أو الفسخ، فضلا عن التعويض إن كان له مقتضى.

### 3- التزام المشتري بدفع نفقات العقد:

50- ويسري في هذا الصدد القواعد العامة. حيث أن نفقات عقد البيع ورسوم الدمغة والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك" (م 462 مدني مصري).

وتعتبر نفقات عقد البيع جزءاً مكملًا للثمن، ولذلك فهي مضمونة بإمتياز البائع المقرر له بالنسبة للثمن، وإذا إمتنع المشتري عن الوفاء بها جاز للبائع طلب التنفيذ العيني أو فسخ العقد. ومن أمثلة هذه النفقات: نفقات تحرير العقد، أو التصديق على التوقيعات فيه، أو إشهاره للمحافظة على إمتياز البائع، وأتعاب السمسار (مالم يوجد اتفاق مخالف حول طريقة دفع هذه الأتعاب)<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: ضمانات حق البائع في الثمن<sup>(3)</sup>

5- يتمتع بائع المحل التجاري بعدة ضمانات قانونية لإستيفاء حقه في الثمن، أول هذه الضمانات وأهمها حق امتياز البائع على المحل التجاري المبيع، وحقه في طلب الفسخ (دعوى الفسخ)، كما يكون للبائع -وفقاً للقواعد

---

(1) فإذا لم يعين الإتفاق أو العرف مكاناً أو زماناً لتسليم المبيع وجب على المشتري أن يستلمه في المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت البيع. (م 463 مدني مصري). وتقع نفقات تسليم المبيع على المشتري مالم يوجد عرف أو اتفاق مخالف (م 64 مدني)، د. على حسن يونس، بند 150، د. محمود سمير اشرقاوى، بند 117.

(2) د. على حسن يونس، بند 158 وتضيف النقض المصرية التزاماً آخر على عاتق المشتري ألا وهو التزامه بأن يكون شراء المتجر بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر، ولكننا لا نميل إلى مثل هذا القضاء، ونقر بأن للمشتري حرية ممارسة النشاط التجاري أو المالي الذي يريده، طعن نقض في 1977/5/18م، د. احمد حسنى، بند 551.

(3) أنظر التفصيلات في بحثنا المشار إليه، 2000م بند 10 ومابعده.



العامة- حق حبس المحل التجاري عن المشتري، فلا يسلمه إلا إذا استوفى الثمن كاملاً. وفضلاً عن ذلك، يتمتع المتجر بعدة ضمانات مكتملة يطلق عليها الضمانات التبعية. ولا يتسع المقام إلا للكلام عن حق الامتياز وحق الفسخ (الضمانات القانونية الأصلية -أنظر التفصيلات بشأن الحقوق التبعية لبائع المتجر، بحثنا المشار إليه، البنود من 120-129).

#### 1- امتياز بائع المحل التجاري:

52- قرر المشرع للبائع حق امتياز على المحل التجاري ضماناً لإستيفاء حقه في الثمن والباقي منه، وبذلك أمنه المشرع البائع خطر بيع المشتري للمحل التجاري أو رهنه للغير، كما أمنه من جانب آخر في حالة إفلاس المشتري، على خلاف ماتقضي به المادة 605 تجاري (انظر المادة 41 تجاري).

#### شروط نشوء امتياز البائع:

- 1- أن يكون عقد البيع ثابتاً بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات أو أختام المتعاقدين. (م 1/1 من القانون المذكور) وقد عرفنا أن كتابة عقد بيع المحل التجاري شرط لإنعقاد البيع أو لإثباته، وهي شرط شكلي لازم لنشوء حق إمتياز البائع.
- 2- أن يشهر عقد البيع وذلك بقيده في سجل خاص معد لهذا الغرض في مكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يقع بدائرتها المحل التجاري. وإذا شمل عقد البيع فرعاً للمحل التجاري بالقطر المصري وجب أيضاً إتخاذ إجراءات القيد في مكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يوجد في دائرتها هذا الفرع (م 2/1 مدني). وإذا كان مابيع هو الفرع وحده أجرى القيد في كل من مكتب السجل التجاري بالمحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها المحل الرئيسي والفرعي (م 2/2 قانون). ويجب إجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً

من تاريخ البيع وإلا كان القيد باطلا. (م3 قانون) أي لا يحتج به قبل الغير، راجع المادتين 37-38 تجاري (المذكورتين).

ويكفل القيد حفظ الإمتياز لمدة خمس سنوات من تاريخه، كما أنه يؤمن فوائد الدين لمدة سنتين بإمتياز له نفس المرتبة التي للدين الأصلي. ويعتبر القيد لاغيا إذا لم يجدد خلال المدة السابقة (أي الخمس سنوات. م 23ق).

ولا تأثير للشهر على صحة عقد البيع، وإما للشهر أثر قانوني هام، هو نفاذ إمتياز البائع في مواجهة الدائنين للمشتري (الغير).

3- أن يجزأ الثمن إلى ثلاثة عناصر، تشمل البضائع والمهمات والعناصر المعنوية. إذ تقضي المادة 4/3 قانون بأنه "وينفذ الامتياز على ما هو ضمان له من أثمان البضائع والمهمات أو مقومات المحل غير المادية كل منها على حدة".

لقد قرر المشرع -خروجا على القواعد العامة- تجزئة إمتياز البائع، وجعل لكل جزء من أجزاء الثمن قسما مستقلا من الإمتياز، وكل قسم يضمن فقط الجزء المقابل له من الثمن. وعلى ذلك، يجب أن يذكر على إستقلال جزء الثمن المخصص لكل من البضائع والمهمات والعناصر المعنوية. ويكون كل واحد من الأجزاء (المبالغ) الثلاثة التي يحتويها الثمن مضمونا بالامتياز على العنصر الى يقابله المحل التجاري.

ويلاحظ، أن مبدأ تجزئة الامتياز المذكور، قرين وملازم لمبدأ تجزئة خصم المدفوعات السابق توضيحه. (م 1/1 قانون).

## 2- محل الإمتياز:

يقع الإمتياز على المحل التجاري. وللبائع والمشتري حرية تحديد العناصر التي يرد عليها الإمتياز بنص في العقد وفي قائمة القيد، وهذا شرط لنشوء الإمتياز ونفاذه في مواجهة الغير.

أما إذا أغفل المتعاقدان ذلك العناصر التي يرد عليها الإمتياز، فإن المادة 4 م 1 قانون تقضي بأنه "لايقع إمتياز البائع إلا على الأجزاء المبينة في القيد، فإذا لم يبين على وجه الدقة ما يتناول الإمتياز، لم يقع إلا على عنوان المحل التجاري وإسمه والحق في الإجارة والإتصال بالعملاء والسمعة التجارية". أي أن الإمتياز لا يشمل في هذه الحالة سوى. مذكره النص من عناصر معنوية دون غيرها كالבضائع والمهمات، والأسرار الصناعية، والرخص، وبراءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية.

### 3- آثار الامتياز:

يترتب على قيام البائع بشهر عقد البيع، في المواعيد القانونية المنصوص عليها في المادة 3 سالفه البيان، أن يتمتع بحق إمتياز على المحل التجاري. ويخول هذا الإمتياز البائع حق الأولوية وحق التتبع، والبيع الجبري للمتجر (التنفيذ المباشر على المحل التجاري. أنظر لاحقاً المادة 14 ق لسنة 1940م، بحثنا المذكور، بند 69 ومابعده).

#### أ- حق الأولوية:<sup>(1)</sup>

56- يكون البائع ميزة استيفاء حقه في الثمن بالأولوية على غيره من الدائنين العاديين لمشتري المحل التجاري. كما يكون للبائع أيضاً أولوية على الدائنين المرتهنين للمشتري (الدائنين الذين منحهم المشتري رهناً على المحل التجاري)، والذين قيدوا رهونهم بعد بيع المحل التجاري. وينفذ إمتياز البائع قبل هؤلاء، ولو تم قيد امتياز البائع قيد رهن أو رهون الدائنين المرتهنين، طالما تم قيد إمتيازه في الميعاد القانوني.

وفي حالة إعادة بيع المحل التجاري، يكون للبائع الأول أن يستوفي حقه من الثمن قبل كل الدائنين العاديين للمشتري، وقبل الدائنين الممتازين سواء تشأت ديونهم قبل أو بعد إمتياز البائع، ما لم يوجد نص مخالف.

---

(1) Le droit de preference جوجلارو إيبوليتز، بند 210.

بحثنا المشار اليه، بند 53 وما بعده 82، f.jemenunier.

## 2- حق التتبع<sup>(1)</sup>:

في حالة إعادة بيع المحل التجاري بواسطة المشتري، يكون للبائع الذي لم يستوف الثمن أو الباقي منه، حق تتبع المحل تحت يد المشتري الجديد، أي يكون للبائع حق طلب إعادة بيع المحل التجاري -إذا امتنع المشتري الجديد عن الوفاء بدين البائع- عن طريق الحجز والتنفيذ عليه وبيعه رغم دخوله في ذمة المشتري الثاني.

## 2- دعوى الفسخ<sup>(2)</sup>:

58- للبائع الذي لم يستوف ثمن المحل التجاري كله أو بعضه، أن يختار بين أن يقوم بالتنفيذ العيني لإجبار المشتري على تنفيذ التزامه عن طريق الحجز والبيع<sup>(3)</sup>، أو يختار الإلتجاء إلى المحكمة المختصة مطالبا بفسخ عقد البيع فإذا قضي له بالفسخ، فإنه يسري بأثر رجعي، ويعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، فيسترد البائع المحل التجاري ويسترد ما دفع من ثمن.

أ- شروط الإحتجاج بدعوى الفسخ في مواجهة الغير (م5ق)<sup>(4)</sup>.

59- إذا كان البائع قد إحتفظ بها صراحة في القيد (أي أثناء قيد امتياز البائع في السجل التجاري) ولا ترفع إلا عن أجزاء المحل التي كانت محلا للبيع دون غيرها.

---

(1) Droit de suite

انظر التفصيلات في بحثنا المشار اليه، بند 63 ومابعدھا، وأنظر البنود من 76-79 بشأن إنقضاء الامتياز.

(2) L>action resolutoire

(3) على نحو مآقرره المآشرع في المآدة 14ق سنة 1940م، كما سيجئ بآانه.

(4) يقصد بالغير الذى عنته المآدة 5ق، الدائنون للمآشرى اللذين لهم قيود على المحل التجارى، كالدائن المرتهن والمآشرى الثانى للمحل، فيس للدائن العادى ان يتمسك بعدم القيد، وعدم سريان أثر الفسخ فى مآجهته.

2- أن يكون البائع قد إحتفظ بحقة في الفسخ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع، وإن كان القيد باطلاً (م3ق)، وترتب على ذلك عدم سريان آثار الفسخ في مواجهة الغير.

3- أن يكون سبب الفسخ، هو عدم وفاء المشتري بالثمن كله أو بعضه (م5ق). أي ان تتعلق الدعوى ببيع محل تجاري.

وبناء عليه، لا تقبل دعوى الفسخ في مواجهة المشتري نفسه، أو قبل الغير إذا تأسست على عدم دفع المشتري لديون مستحقة على البائع بسبب استغلاله السابق للمحل التجاري المبيع. وبالعكس: تقبل دعوى الفسخ في مواجهة المشتري فقط، إذا نص العقد صراحة على التزام هذا الأخير بتلك الديون.

أيضا، يؤخذ من نص المادة 5ق، أنه لايجوز للغير ان يتمسك بعدم الشهر، إذا أقيمت الدعوى بسبب عدم تنفيذ المشتري لإلتزامات أخرى غير الإلتزام بدفع الثمن، كعدم استلامه للمحل التجاري، أو عدم دفع المصاريف أو الفوائد.

وإذا اتبعت الإجراءات المذكورة آنفا، افترض علم الغير بحق البائع في الفسخ، أما إذا لم تراع هذه الإجراءات وتم الفسخ، فإنه لا يسري إلا في مواجهة المشتري الأول للمحل دون الغير، ويترتب على ذلك أن يسترد البائع المحل التجاري محملاً بالحقوق التي تقررت عليه لمصلحة الغير.

ب- إعلان الدائنين المقيدين<sup>(1)</sup>:-

60- يجب على البائع الذي يرفع دعوى الفسخ أن يعلن الدائنين الذي لهم قيود على المحل التجاري، في محالهم المختارة المبينه في قيودهم (م 6/1 ق).

---

(1) د.محمد حسنى عباس بند 345.

وإذا إشتراط البائع عند البيع، أن يصبح العقد مفسوخا بحكم القانون إذا لم يدفع الثمن في الأجل المسمى، أو إذا تراضي البائع والمشتري على فسخ البيع وجب على البائع إخطار الدائنين المقيدين في محالهم المختارة بالفسخ أو حصول الاتفاق عليه (م 6/2 ق).

والحكمة مما سبق، هي عدم مفاجأة الدائنين الذين لهم حقوق مقيدة على المحل بالحكم الصادر بالفسخ أو بحصوله أو بالاتفاق عليه، حتى يمكنهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوقهم، أو أن يقوموا بدفع الثمن إلى البائع، أو الإحتياط في مواجهة أي تواطؤ بين البائع والمشتري على الإضرار بهم بإستخدام الأول لحقه في الفسخ<sup>(1)</sup>.

ج- سقوط الحق في دعوى الفسخ<sup>(2)</sup>:

61- أراد المشرع حماية بائع المحل التجاري وعدم مفاجأته ببيع المحل التجاري بالمزاد العلني، كما أراد من جهة أخرى رعاية مصلحة الراسي عليه المزاد حتى لا يظل مركزه قلقا غير مستقر. لذلك أوجبت المادة 7 من القانون على طالب بيع المحل التجاري بالمزايدة العامة " أن يخطر بذلك البائعين السابقين في محالهم المختارة البيئة في قيودهم، معلنا إياهم بأنهم إذا لم يرفعوا دعوى الفسخ في خلال شهر من تاريخ الإخطار سقط قبل من يرسو عليه المزاد".

د- دعوى الفسخ في حالة إفلاس المشتري:

62- تنص المادة 5/2 من القانون رقم 11 لسنة 1940م على أنه "واستثناء من حكم المادة 354 من القانون التجاري الأهلي... لا يمنع الإفلاس من رفع دعوى للفسخ".

فالأصل في القواعد العامة في الإفلاس، عدم جواز رفع دعوى الفسخ

---

(1) د.حسنى المصرى، بند 182، جوجار وأيوبوليتو، بند 211.

(2) د.محمد حسنى عباس، بند 346.

إذا أفلس المشتري (م 605<sup>(1)</sup>). وقد خرج المشرع عن هذه القاعدة بنص المادة 5/2 ق المذكورة أعلاه. وبالتالي، فإنه يجوز لبائع المحل التجاري رفع دعوى الفسخ حتى بعد شهر إفلاس المشتري الذي لم يدفع الثمن أو الباقي منه.

وهكذا، غلب المشرع مصلحة بائع المحل التجاري على مصلحة جماعة الدائنين للمشتري المفلس، وقرر رعاية خاصة للبائع الذي قيد إحتفاظه بحقه في الفسخ، إذ يفترض -في هذه الحالة- علمهم بذلك<sup>(2)</sup>.

جدير بالذكر، أن المادة 41 تجاري مصري جديد، قد قضت كما عرفنا، بأنه لا يكفي لكي يحتفظ البائع بحقه في طلب الفسخ ورفع دعوى الفسخ أن يكون قد أحتفظ صراحة بحقه في الفسخ وإسترداد المتجر، أثناء قيد الإمتياز. وإنما يجب بدءاً أن ينصل صراحة في عقد البيع على إحتفاظه بهذا الحق وأن يذكر هذا الحق من جانب صاحبه عند قيامه بقيد إمتيازه في السجل المعد لذلك بإحتفاظه بهذا الحق، وإلا سقط حقه في الإحتجاج به قبل جماعة الدائنين، ويسري هذا الحكم على حق الإمتياز. وهو حكم جديد لم يكن مقرر في قانون 1940 (أنظر بحثنا المذكور سابقاً، بند 96).

#### هـ - آثار الفسخ:

63- متى تقرر فسخ عقد بيع المحل التجاري، فإنه يترتب على ذلك إعتبار البيع كأن لم يكن، ويعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. فيسترد البائع المحل التجاري بعناصره التي انصب عليها البيع. إذ لا ترفع دعوى الفسخ إلا عن أجزاء المحل التي كانت محلاً للبيع دون غيرها (م5ق). وللبائع أيضاً، حق إسترداد الأرباح التي جناها المشتري من المحل التجاري، وحق مطالبة المشتري بتعويض عن الأضرار التي لحق به بسبب فسخ البيع.

---

(1) حلت محل المادة 354 تجارى مصرى قديم.

(2) د.محمود سمير الشرقاوى، بند 120، د.محمد حسنى عباس، بند 344.

وأما بالنسبة للغير، فقد عرفنا أن للبائع حق إسترداد المحل التجاري من المشتري الثاني ولو كان هذا الأخير حسن النية، فالمحل التجاري منقول معنوي. ولا تعمل قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية بالنسبة للمنقولات المعنوية. ويكون للبائع أيضاً حق استرداد المحل التجاري من تفليسة المشتري المفلس، ولا يخضع البائع لقسمة الغرماء، كما عرفنا (5/2) ق سنة 1940 م-م 41 ق تجاري المذكورة).

كذلك، يكون للبائع حق إسترداد المحل التجاري غير محمل بالرهون التي يكون المشتري قد رتبها على المحل لمصلحة أحد دائنيه، إذ يعتبر الرهن كما لو كان واقعا على مال مملوك للغير فيكون باطلا.

وبالعكس، فإنه بالنسبة للبضائع والمهمات والأدوات التي باعها المشتري إلى آخرين حسن النية. فإنه لايجوز للبائع إستردادها من هؤلاء الحائزين لها، لأنها منقولات مادية تسري عليها قاعدة الحيازة في المنقول سند الحائز<sup>(1)</sup>.

---

(1) د.علي حسن يونس، بند 208، د.محمد حسنى عباس، بند 437



## المبحث الثاني

### رهن المحل التجاري<sup>(1)</sup>

(المواد من 180-8، قانون رقم 11 لسنة 1940)

تمهيد وتقسيم:

64- الواقع أن المحل التجاري من الأموال المنقولة، لذا، فإن صاحبه لا يستطيع - أصلا- أن يرهنه إلا بنقل حيازته إلى الدائن المرتهن، مما يستتبع حرمان صاحب المتجر من إستغلاله.

بيد أنه، تيسيرا للإئتمان التجاري ولحركة النشاط التجاري، وتمكينا للتاجر الراهن من الحصول على ما هو محتاج إليه من قروض بضمان متجره، أجاز المشرع رهن المحال التجارية دون نقل حيازتها من الراهن إلى المرتهن، وذلك استثناء من القواعد العامة في رهن المنقول.

وندرس في عقد رهن المحل التجاري في ثلاثة مباحث، كالتالي:

المبحث الأول: إنشاء الرهن.

المبحث الثاني: محل الرهن.

المبحث الثالث: آثار الرهن.

---

(1) د. مصطفى كمال طه، بند 705 وما يليه، د. محمود سمير الشرقاوي، بند 121 وما يليه، د. محمد حسنى عباس، بند 349 وما يليه، د. على حسن يونس، بند 209 وما يليه، د. حسنى المصرى، بند 184 وما يليه.

## المطلب الاول

### إنشاء الرهن

يشترط لصحة عقد الرهن، توافر شروط موضوعية وأخرى شكلية، كما يلي:-

أولاً: الشروط الموضوعية:

65- لما كان رهن المحل التجاري عقداً، فإنه يلزم لإنعقاد صحته أن تتوافر فيه الشروط الموضوعية العامة اللازمة لإنعقاد العقد وصحته. وهذه الشروط هي: الرضاء السليم (لكل من الطرفين) الذي لا يشوبه غلط أو تدليس أو إكراه، والمحل والسبب المشروعين، والأهلية. هذا فعلاً عن بعض القواعد الخاصة برهن المحل التجاري والتي تتعلق بالدائن المرتهن ومحل الرهن.

أما بالنسبة للمدين الراهن، فيجب ان يكون مالكا للمحل التجاري المرهون، وأهلاً للتصرف فيه ولا يجوز طبقاً للمادة 10ق، أن يتم رهن المحل التجاري لدى غير البنوك او بيوت التسليف التي يرخص لها بذلك وزير التجارة والصناعة بالشروط التي يحددها بقرار يصدره.

ويرى الفقه ان الحكمة من هذا النص، هو حماية التجار خاصة صغارهم من جشع المرابين الذين يستغلون الحاجة الملحة للتأجير الراهن إلى الإقتراض، فيفرضون عليه شروطاً قاسية، لا تفرضها المصارف الكبيرة على من يتعرضون لأزمات مالية مفاجئة. ويكون باطلاً الرهن الذي يتم لأي دائن مرتهن من غير البنوك المرخص لها بذلك، لتعلق ذلك بالنظام العام.

ومع ذلك فإننا نأمل الغاء هذا النص، والترخيص برهن المحل التجاري سواء للبنوك او المصارف، او افراد او أشخاص القانون الخاص.

ثانياً: الشروط الشكلية:

أ- الكتابة:

66- يشترط لصحة الرهن أن يكون عقد الرهن مكتوباً، والكتابة هنا ليست شرط للإثبات وإنما هي ركن من أركان العقد، وإلا كان باطلاً. وتقضي المادة 11/1 بأنه "يثبت الرهن بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات أو اختام للمتعاقدين". والهدف من وراء هذا النص هو درء كل نزاع حول محل الرهن وشروطه، كما أن رهن المتجر يلزم شهره، وهو ما يستلزم أن يكون مكتوباً، وهو ما يتفق مع أحكام القانون التجاري المصري الجديد، في المادة 37 وما بعدها.

ويجب أن يشمل العقد على نصري من المدين (بيان) عن قيام إمتياز البائع على الشئ المرهون أو خلوه منه، وعن وجود أي حق عيني عليه بوصفه عقاراً بالتخصيص. ويجب لذلك أن يشتمل على إسم الشركة التي أمن عليه لديها ضد خطر الحريق (م،11).

ب- شهر الرهن:

67-1- يشهر عقد الرهن بقيدة في سجل يخصص لهذا الغرض بمكتب التسجيل التجاري بالمحافظة التي يقع في دائرتها المحل التجاري (م11/3ق). وقيد الرهن في السجل التجاري شرط لنفاذه قبل الغير. ويجب إجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد وإلا كان (اي القيد) باطلاً (م12/1). وهذا هو الرأي الراجح في نظرنا<sup>(1)</sup> (انظر المادة 37/2، 3 تجاري مصري).

وإذا شمل الرهن فرعاً للمحل التجاري أو اثاثاً أو آلات توجد في دائرة

---

(1) عكس ذلك استاذنا الدكتور محمو سمير الشرقاوى، إذ يرى سيادته أن البطلان هنا يلحق بعقد الرهن وليس بالقيد، فالنص صريح في ذلك. ولو اراد المشرع غير ذلك لنص على ذلك كما هل عندما قرر بطلان عقد البيع اذا لم يتم القيد في الميعاد. (م3)، بند 125.

محافظة أخرى، وجب القيد أيضا في مكتب السجل التجاري بالمحافظة التي توجد في دائرتها هذه الأشياء (م11/4). وأما إذا إقتصر أثر الرهن على الفرع أو الأثاث أو الآلات المنصوص عليها في الفرة السابقة، فيجب إجراء القيد في مكتب السجل بالمحافظة التي يوجد بدائرتها الشئ المرهون وايضا بمكتب السجل التجاري بالمحافظة الى يوجد بدائرتها المحل التجاري (م 11/5).

فإذا كان الرهن واقعا على عقار بالتخصيص، وجب على الدائن أن يتبع علاوة على ذلك الأحكام الخاصة بالرهن العقاري (م11/6).

وإذا إشتمل رهن المحل التجاري على إسم تجاري أو علامة تجارية أو براءة إختراع أو رسوم أو نماذج صناعية، وجب أيضا إتخاذ إجراءات شهر الرهن تبعاً للقوانين الخاصة بهذه الحقوق، حتى يكون رهنها حجة على الغير (م 38/2 تجاري مصري).

ولا يجوز قيد الرهن إذا تراخي إجراء القيد لما بعد إفلاس المدين، في حين أن قيد الامتياز يكون جائزا في حالة البيع بالرغم من إفلاس المشتري<sup>(1)</sup> كما عرفنا (م41 تجاري مصري).

الشهر في جريدة بيع المحال التجارية ورهنا:

68- لا يكفي شهر رهن المحل التجاري بقيده في السجل التجاري على النحو السابق، وإنما يجب شهره كذلك في جريدة خاصة تصدرها وزارة التجارة والصناعة، وهي صحيفة رسمية للإشهار المنصوص عليه في القانون (م31 ق). وتنص المادة 2 لائحة، على أنه تصدر في الأسبوع الثاني من كل شهر صحيفة خاصة تسمى جريدة بيع المحال التجارية ورهنها، تنشر فيها البيانات الواجب إشهارها بناء على أحكام هذا القرار<sup>(2)</sup>.

---

(1) د.علي حسن يونس، بند 215، ص 301.

(2) القرار رقم 110 لسنة 1943 بالاجراءات الخاصة بتنفيذ قانون رقم 11 لسنة 1940.

## المطلب الثاني

### محل الرهن(1)

النصوص القانونية:

69- المحل التجاري هو المحل الذي ينصب عليه الرهن. ونصت المادة 9 على العناصر التي يجوز أن يشغلها الرهن كما يلي:

"رهن المحل التجاري يجوز أن يشمل ما يلي:

العنوان والإسم التجاري والحق في الإجارة والإتصال بالعملاء والسمعة التجارية والأثاث التجاري والمهمات والآلات التي تستعمل في إستغلال المحل ولو صارت عقارا بالتخصيص والعلامات التجارية والرخص والإجازات وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية ولأدبية والنفية المرتبطة به (م9/1). فإذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الرهن، لم يقع إلا على العنوان والإسم التجاري والحق في الإجارة والإتصال بالعملاء والسمعة التجارية" (م9/2).

ويستنتج من النص المذكور أعلاه ما يلي:

1-70 أن العناصر التي ذكرتها الفقرة الأولى من المادة 9، يجب أن تكون محلا لشرط صريح في العقد حتى يشملها الرهن.

2- أن النص المذكور قد عدد على سبيل الحصر، العناصر التي يجوز أن يشملها العقد، ولم يذكر النص البضائع من بين هذه العناصر، لأن البضائع توجد في المحل في الأصل بغرض تداولها وبيعها، ويترتب على رهنها تجميد نشاط التاجر<sup>(1)</sup>. بيد أنه لا مانع بالطبع من رهن البضائع رهناً حيازياً<sup>(2)</sup>.

---

(1) كما انه لا يجوز الاحتجاج في مواجهة مشتري البضائع بحسن نية، بحق الدائن المرتهن في

التتبع، تطبيقاً لقاعدة الجيازة في المنقول سند الملكية.

(2) طبقاً للقواعد العامة.

3- أجاز القانون رهن المهمات والآلات ولو صارت عقارا بالتخصيص، في الفرض الذي يكون فيه مالك العقار هو مالك المحل التجاري. إذ يجوز رهنا مستقلة عن العقار التي تشتغل فيه (على خلاف القواعد العامة التي لا تجيز فصل العقار بالتخصيص عن العقار الذي رصد لخدمته)، وذلك بقصد تيسير الإئتمان التجاري.

ويلاحظ، أنه إذا كان النص قد أجاز رهن بعض عناصر المحل التجاري ضمن المحل، فإنه لا يجوز من ناحية أخرى رهنا مستقلة عن المحل التجاري، كما هو الحال بالنسبة للعلامة التجارية، كما سبق بيانه (م18 من قانون رقم 57 لسنة 1939 المعدل بشأن العلامات أو البيانات التجارية- م35 من نظام العلامات التجارية السعودي لسنة 1404هـ).

### المطلب الثالث

#### آثار الرهن

أولاً: بالنسبة للمدين الراهن:

71- قدمنا ان رهن المحل التجاري لا يستوجب إنتقال حيازته من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن، بل ولا يمنع الرهن من قيام الراهن بالتصرف في المحل التجاري المرهون بالبيع أو الرهن، فمثل ذلك لا يؤثر على مركز المرتهن، كما سيلي بيانه.

ونظراً لبقاء حيازة المحل التجاري، في يد المدين الراهن، فإن هذا الأخير هو الذي يدير المحل ويستمر في إستغلاله، مع التزامه بالمحافظة على الأشياء المرهونة واستمرارها واستمرارها في حالة جيدة، دون أن يكون له الحق في الرجوع على الدائن بشئ في مقابل ذلك (المادة 13ق).

وتطبيقا للقواعد العامة، إذا أخل المدين بالتزامه بالمحافظة على المحل المرهون (كعدم تجديده الأثاث أو الآلات، أو عدم الإستمرار في إرضاء العملاء وإجتذابهم، أو عدم الوفاء بأجرة المحل للمحافة على حق الإيجار، أو عد تجديد قيود حقوق الملكية الصناعية أو التجارية... الخ) وترتب على ذلك إضعاف التأمينات الضامنة للوفاء بالدين -ولو لم يكن ذلك عن قصد الإضرار بالدائن- سقط أجل الدين المضمون بالرهن، وجاز للدائن المرتهن المطالبة بالوفاء بدينه فوراً، أو التنفيذ على المحل التجاري في حالة إمتناع الراهن عن الوفاء. وفضلا عن ذلك، إذا تعمد المدين الراهن الإضرار بالدائن المرتهن فإنه يخضع للمادة 18 مكررة من القانون التي تقضي بأنه "كل من بدد أو اتلف عمدا إضرار بالغير مهمات أو آلات أو أثاث المحل التجاري المرهونة منه طبقا لهذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة 341 عقوبات"، أي عقوبة جريمة خيانة الأمانة.

ثانيا: آثار الرهن بالنسبة للدائن المرتهن:-

-72 ينشأ عن الرهن ويترتب عليه، حق عيني للدائن المرتهن على المحل التجاري. ويخول هذا الحق للدائن -كما هو الحال بالنسبة لبائع المحل التجاري- ميزتي الأولوية والتقدم. فله أن يستوفي حقه من ثمن المحل المرهون بالتقدم على الدائنين العاديين والدائنين المرتهنين المقيدون له في المرتبة. وله أيضا، حق تتبع المحل التجاري إذا خرج من ملك الراهن إلى مشتر ثان<sup>(1)</sup>، ولو كان حسن النية. لمشتريها التمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية، وفي نفس الوقت يتعرض البائع (الراهن) لعقوبة جريمة خيانة الأمانة إذا قصد من وراء ذلك البيع الإضرار بالدائن المرتهن على نحو ماسبق.

والدائنون المرتهنون، المقيدون في يوم واحد ولهم مرتبة واحدة. وتكون

---

(1) وللمرتهن أن يتخذ إجراءات الحجز والبيع.

الأولوية في المرتبة بين الدائن المرتهن الحيازي وبين الدائن المرتهن رهنا عقاريا بحسب تاريخ القيد. ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقاري مقدمة على الرهن الحيازي إذا قيدا في يوم واحد (م16). ويقصد بالرهن مع الرهن العقاري (أي رهن بعض عناصر المحل التي تعتبر عقاراً بالتخصيص كالمهمات والآلات، والواجب أن يتبع الدائن في رهنها إجراءات الرهن العقاري حسب المادة 11/6 المذكورة سابقاً)، كانت الأولوية بينهما بحسب تاريخ القيد، أما إذا كان تاريخ القيد واحداً فيقدم الرهن العقاري<sup>(1)</sup> وحق الدائن المرتهن لا يقبل التجزئة، أي أن جميع عناصر المحل التجاري المرهونة تكون ضامنة للدين كله، ويكون كل جزء من ذلك الدين مضموناً بكل عناصر المحل التجاري، ولا يتحرر أي عنصر منها نتيجة للوفاء بجزء من الدين. ولذلك، فإن مصلحة البائع ضماناً لإستيفاء الثمن، أن يحصل على رهن المحل، إذ أن الرهن لا يقبل التجزئة، على عكس حق إمتياز البائع، كما تقدم.

وطبقاً للمادة 770 مدني مصري "إذا كان الشئ المؤمن عليه مثقلاً برهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية، إنتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين". وأكدت المادة 15 من قانون 11 لسنة 1940، هذا المبدأ، إذ تقضي بأنه "يكون للدائنين المرتهنين على المبالغ الناشئة عن التأمين بسبب وقوع الخطر المؤمن عليه نفس الحقوق والإمتيازات التي كانت لهم على الأشياء المؤمن عليها". وبذلك، يكون للدائن المرتهن للمحل التجاري أولوية في الحصول على حقه المضمون برهن المحل التجاري من التعويض الذي تدفعه شركة التأمين في حالة هلاك المحل التجاري.

ثالثاً: آثار الرهن بالنسبة للدائنين العاديين:

73- أراد المشرع حماية للدائنين العاديين السابقين على قيد الرهن، والذين تعلقت ديونهم بإستغلال المحل التجاري (ديون تجارية)، وتعرضوا لخطر

---

(1) د.محمود سمير الشرقاوي، يند127.



ضياح ديونهم بسبب استغراق الديون المضمونة بالرهن قيمة المحل التجاري<sup>(1)</sup> (تحقق الضرر)، فأجاز لهؤلاء الدائنين أن يلجأوا إلى القضاء، طالبين الحكم بسقوط الأجل وإستيفاء حقوقهم قبل حلول أجل الوفاء بها. فإذا توافرت الشروط السابقة: أي كان الدين العادي سابقا على الدين المضمون بالرهن، وكان الدين تجاريا، ووقع ضرر بالدائن العادي، فإن الأجل لا يسقط تلقائيا، وإنما بحكم من المحكمة، التي تتمتع بسلطة تقدير الضرر<sup>(2)</sup>. وفي هذا، تنص المادة 25 من القانون على أنه "للدائنين السابقين على قيد الرهن متى كان الغرض من ديونهم إستغلال المحل التجاري، أن يطلبوا سداد ديونهم قبل مواعيد استحقاقها إذا أصابهم ضرر بسبب ذلك القيد".

التنفيذ الجبري أو المباشر على المحل التجاري (2) :

74- تضمن قانون بيع ورهن المحال التجارية، إجراءات خاصة للتنفيذ الجبري على المتجر - غير تلك الواردة في قانون المرافعات - بناء على طلب بائع المحل التجاري أو الدائن المرتهن، عندما لا يستوفي البائع باقي الثمن، أو عند عدم الوفاء بالدين للمرتهن في تاريخ إستحقاقه.

بينت المادة 14 من القانون، الإجراءات الخاصة بالتنفيذ على المحل التجاري وهي:-

1- التنبيه الرسمي من البائع أو الدائن المرتهن، على المدين الحائز للمحل التجاري بالوفاء.

2- بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه، يجوز للبائع أو الدائن المرتهن أن يقدم عريضة لقاضي الأمور المستعجلة في المحكمة التي يوجد بدائرتها المحل، يطلب الإذن بأن يباع بالمزاد العلني مقومات المحل التجاري كلها أو بعضها التي يتناولها امتياز البائع أو المرتهن.

---

(1) ولم يكن للمدين أموالا أخرى غير المحل التجاري. د.محمود سمير الشرقاوي، بند 128

(2) د.محمد حسنى عباس، بند 356، د.مصطفى كمال طه، بند 712

3- ويكون البيع في المكان والزمان والساعة، وبالطريق التي يعينها القاضي.

4- ويذاع البيع قبل حمله بعشرة أيام على الأقل، بالنشر والاصق وتعلن صورة من هذه الإعلانات قبل البيع بخمسة أيام على الأقل لمالك المكان (الذي يشغله المحل) وللدائنين المرتهنين المقيدين في محالهم المختارة المبينة في قيوده.

5- إذا كان العقار بالتخصيص مثقلاً بقيد رهن عقاري أو إختصاص، فلا يجوز بيعة إلا مع العقار الذي يرد عليه القيد المذكور، وبإتباع إجراءات التنفيذ العقاري<sup>(1)</sup>.

وهكذا، راعي المشرع السرعة والبساطة والتيسير على البائع والدائن المرتهن. في التنفيذ على المحل التجاري، ويتفق هذا مع طبيعة الحياة التجارية.

جدير بالذكر، أن للبائع أو الدائن المرتهن أن يعدل عن طريق الإستثنائي للتنفيذ على المحل التجاري، وأن يمارس طريق التنفيذ العادي الذي يستوجب أن يكون بيد الدائن سند تنفيذي (حكم نهائي أو سند رسمي) فضلاً عن إتباع الإجراءات الخاصة بتوقيع الحجز والبيع، المقررة في قانون المرافعات. لذلك إذا لم يكف ثمن بيع المحل التجاري للوفاء بدين البائع أو الدائن أصبح هذا أو ذاك دائناً عادياً بالنسبة للباقي من الثمن، وكان له التنفيذ على الأموال الأخرى للمدين، وفي هذه الحالة، يجب على البائع أو الدائن المرتهن، إتباع طرق التنفيذ العادية التي تبدأ بالحصول على حكم بالدين، إذا لم يكون بيد الدائن سند تنفيذي<sup>(2)</sup>.

---

(1) نقض مدني في 5 يونيو 1952م، أشار إليه د. مصطفى كمال طه، بند 717، د. حسنى المصرى،

بند 191.

(2) د. على حسن يونس البنود 191-196.

ويلاحظ أيضا، أن الدائن صاحب الدين العادي ليس له التنفيذ على المحل التجاري على النحو الوارد في المواد 14ق. المذكورة، وإذا أراد أن يبيع المحل التجاري المملوك لمدينة، فيشترط أن يحصل مقدما على سند تنفيذي بالدين، ثم يوقع الحجز على المحل ويبيعه وفقا للاجراءات التنفيذ فقط على منقولات المحل (كبضائع أو مهمات...الخ) فإن الأمر يتعلق بحجز منقولات مادية ولا يعتبر من قبيل الحجز على المحل التجاري في مجموعه<sup>(1)</sup>.

#### إنقضاء الرهن:

75- يتم الرهن لضمان الإلتزام (الدين)، الذي ترتب في ذمة الراهن لصالح المرتهن. فالرهن عمل تبعي، لذلك، فإنه ينقضي في جميع الحالات التي ينقضي فيها الإلتزام الإصلي بسبب من أسباب انقضاء الإلتزام بوجه عام، كالوفاء، المقاصة، الإبراء، ...الخ، أيضا ينقضي الرهن إذا إستوفى الدائن دينه كاملا بعد إتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري على المحل التجاري، الواردة في المادة 14ق. المذكورة آنفا<sup>(2)</sup>

---

(1) د.محمد حسنى عباس، بند 366

(2) د.على حسن يونس، النبدان 230-231.

### الفصل الثالث

#### التعاقد على إدارة المحل التجاري(1)

##### (Mise en gerance)

تمهيد:

قد يعهد مالك المحل التجاري، بإدارة ذلك المحل إلى شخص آخر يعمل بإسم المالك ولحسابه إما بصفته وكيل مأجور أو عامل. ويسمى هذا العقد "عقد الإدارة البسيطة". فقد يكون المالك عازفا عن استغلال المحل التجاري أو عن إستغلال أحد الفروع. إما لعدم توافر الخبرة لديه، أو بسبب مرض يمنعه من ذلك، أو لأن المالك موظف عام أو محام أو طبيب محظور عليه مباشرة التجارة، أو أن يكون المالك قاصرا غير مأذون له بالإتجار، أو وارث للمحل التجاري لا دراية له بأمور التجارة.

وقد يحدث، أن يؤجر المالك محله إلى شخص يستغله بإسمه الخاص ولحسابه، لمدة معينة ومقابل أجر يتفق عليه، ويسمى العقد في هذه الحالة، "عقد الإدارة الحرة أو عقد إيجار المحل التجاري" ونتكلم فيها يلي عن هذا العقد وعقد الإدارة البسيطة، وذلك في الفرعين التاليين.

## المبحث الأول

### عقد الإدارة البسيطة

#### *La gerancesalariee*

تعريف:

يقصد بعقد الإدارة البسيطة، العقد الذي يعهد بموجبه مالك المحل التجاري باستغلال هذا المحل (أو أحد فروعه) لشخص آخر يعمل بإسم المالك ولحسابه، لقاء أجر معين (ثابت) أو نسبة معينة من الأرباح، وقد يحصل المدير على أجر ثابت بالإضافة إلى نسبة الأرباح<sup>(1)</sup>. ولم ينظم قانون 11 لسنة 1940م، هذا العقد.

الطبيعة القانونية للعقد:

- 1-78 قد يكون العقد المبرم، بين المالك ومدير المحل التجاري عقد عمل، إذا كان المدير يتلقى الأوامر من المالك ويخضع في إستغلال المحل لسلطان المالك وإشرافه ورقابته خضوعاً تاماً. فهنا يعتبر المالك بمثابة رب العمل والمدير بمثابة العامل لديه.
- 2- وقد يكون العقد وكالة، أي يكون المالك بمثابة الموكل والمدير هو الوكيل عنه، إذا كان الأخير يتمتع بقدر كبير من الحرية والإستقلال في القيام بمهمته.
- 3- يحدث عادة، أن يكون العقد بين المالك والمدير الذي يباشر الإدارة خليطاً أو مزيجاً من عقدي العمل والوكالة، إذا اتفق على أن يخضع المدير في بعض الأعمال لسلطان وإشراف المالك، وتوجيهاته، بينما يكن المدير حراً ومستقلاً في أداء بعض الأعمال.

---

(1) د. مصطفى كمال طه، بند 718-719، د. محمد حسنى عباس، بند 367.

إلا أنه، قد تدق التفرقة في بعض الأحيان بين هذه الأعمال أو تلك، وهنا يجب النظر إلى أي الأعمال هي الغالبة، هل هي الأعمال التي يتحقق فيها عنصر التبعية فيكون العقد عمل، أم أن الأعمال الغالبة هي التي لا يخضع فيها المدير لإشراف المالك، فيكون العقد وكالة.

#### آثار العقد:

79- تتعد آثار العقد في المقام الأول، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين، وتسري القواعد القانونية العامة وفقاً لطبيعة العقد.

ولما كان المدير، إما يكون أجيراً أو وكيلًا، فإن آثار العقود التي يقوم بها تنصرف إلى المالك مباشرة، كما أن المالك بإعتباره الأصل هو الذي يكتسب صفة التاجر، وليس المدير لأنه لا يماس التجارة لحسابه الخاص، ويكون المالك مسئولاً عن أعمال المدير في مواجهة الغير، وتسري أحكام القيد المنصوص عليها في قانون السجل التجاري، فيما يتعلق بتعيين وعزل المدير<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. مصطفى كمال طه، بند 720، د. علي حسن يونس، بند 232

## المبحث الثاني

### عقد إيجار المحل التجاري (عقد تأجير الإستغلال)

#### La gerancelibreoulocation-gerance

تعريف:

80- عقد إيجار المحل التجاري عبارة عن اتفاق بين مالك المحل التجاري وشخص آخر، على تأجير المحل من المالك إلى هذا الشخص ليقوم بإستغلاله مدة معينة باسمه ولحسابه الخاص، مقابل التزام هذا الأخير بدفع الأجرة المتفق عليها، وتحمل أعباء الإستغلال، ولم ينظم قانون 11 لسنة 1940م هذا العقد، وذكره المشرع بطريقة عابرة في المادتين 37،42 تجاري سالفتي البيان.

ولا يخضع التاجر المستأجر، لأي إشراف أو رقابة عليه من جانب المالك المؤجر، ولذلك سمي العقد بعقد الإدارة الحرة، تمييزا له عن عقد الادارة البسيطة.

الطبيعة القانونية:

81- عقد ايجار المحل التجاري هو عقد تجاري ومع ذلك، فإنه يخضع لأحكام عقد إيجار المنقولات وفقا للقواعد العامة، فضلا عما يرد في القانون التجاري من احكام خاصة بتأجير إستغلال المتجر.

ويكون المالك هو المؤجر، والمدير هو المستأجر، ومحل العقد هو المحل التجاري، ويكتسب المستأجر صفة التاجر، ويعتبر العقد بالنسبة له عملا تجاريا، قياسا على شراء المحل التجاري. أما المؤجر فيكون العقد بالنسبة له عملا تجاريا اذا كان تاجرا محترفا التجارة، اما اذا كان المؤجر قاصرا أو

موضفا أو وارثا للمحل التجاري، ثم قام بتأجيريه، فإن العقد يعتبر بالنسبة به عملا مدنيا، والمسألة محل خلاف<sup>(1)</sup>

ويتم العقد بتراضي الطرفين، فهو عقد رضائي، ومحل العقد كما قلنا هو المحل التجاري في مجموعه.

وعلى الرغم من كون العقد رضائيا، فإن المشرع التجاري يوجب كتابته، وإلا كان باطلا، كما يوجب ان يقيد عقد تأجير استغلال المتجر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من الوزير المختص ويحفظ بمكتب السجل التجاري، وأن يشتمل هذا الشهر على بيانات إلزامية معينة (أنظر المادة 37 تجاري مصري).

ويجوز لمالك المحل تأجيريه، ولو تضمن عقد الإيجار للمكان الكائن به المحل شرطا يقضي بحظر التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن، إذ لا يعتبر ذلك بمثابة تنازل عن الإيجار أو تأجير من الباطن للعقار الموجود به المحل<sup>(2)</sup>.

#### آثار العقد

##### 1- بالنسبة للمؤجر:

1- يلتزم المؤجر بتمكين المستأجر من الإنتفاع بالمحل المؤجر مدة العقد (المادة 558 مدني مصري).

2- يلتزم المؤجر، بأن يمتنع عن كل ما شأنه أن يحول دون إنتفاع

---

(1) د.مصطفى كمال طه، بند 121، د.على حسن يونس، بند 236، د.محمد حسنى عباس، البندان 367 - 369.

(2) وبالعكس إذا كان المتجر منشئا في عقار، وكان مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار فإن تأجير العقار ضمن تأجير المتجر يعتبر في العلاقة بين مالك العقار ومستأجره الأصلي تأجيرا من الباطن يخضع لقوانين إيجار الأماكن دون القواعد العامة، طعن نقض 1983/1/30م، د.أحمد حسنى، بند 166 (ملحق قضاء النقض، المشار اليه).



المستأجر بالمحل التجاري (الالتزام بالضمان). (م 571 مدني مصري).

3- يلتزم المؤجر بوجه خاص بعدم منافسة المشتري عن طريق تجارة مماثلة لنشاط المحل التجاري. ويحصل غالباً أ، يتضمن عقد الإيجار شرطاً صريحاً بعدم المنافسة، بيد أن هذا الشرط لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مقيداً من حيث الزمان والمكان، ونوع التجارة. (راجع المادة 41 تجاري مصري سالفه الذكر).

4- إذا توقف المؤجر، عن مباشرة التجارة بسبب تأجير المحل التجاري، فإنه يفقد سفة التاجر التي يكون قد إكتسبها من قبل، وعلى المؤجر أن يطلب من السجل التجاري تعديل القيد بما يفيد تأجير المحل، أ/ إذا إستمر المؤجر في التجارة فلا يجوز قيده في السجل، وإما يؤشر في السجل بيان تأجير المحل، وتظل للمؤجر صفة التاجر.

5- من حق المؤجر، أن يبيع أو يرهن المحل التجاري، فتأجيره المحل التجاري لا يعني تنازله عن ملكيته. ولدائني المؤجر الحق في الحجز على المحل التجاري.

بالنسبة للمستأجر:

1- يلتزم المستأجر، بالوفاء بالأجرة المتفق عليها طوال مدة القعد.

2- يلتزم كذلك، ببذل عناية الشخص (التاجر) العادي في إستعمال المحل التجاري، وفي المحافظة عليه.

3- عدم التنازل عن حقوقه، أو أن يؤجر المحل التجاري للغير بدون موافقة المؤجر، إذ أن عقد تأجير المحل التجاري يقوم على الإعتبار الشخصي، أي تكون شخصية المستأجر محل إعتبار في العقد.

4- يكتسب المستأجر صفة التاجر، ويلتزم بالالتزامات المفروضة على التاجر، خاصة القيد في السجل التجاري، ومسك الدفاتر التجارية، ويتعرض لشهر إفلاسه متى توقف عن دفع ديونه التجارية.

5- يكون المستأجر وحده، هو المسئول عن الديون الناشئة عن إستغلال المحل التجاري، إذ يتم هذا الإستغلال بإسمة ولحسابه.

3- بالنسبة لدائني المستأجر:

84- يكون المستأجر هو المسئول عن ديون المحل التجاري الناشئة عن الإستغلال، ولايجوز لدائني المستأجر الرجوع بشئ من ذلك على المؤجر (قاعد نسبية أثر العقد).

على أنه، يجب لإستبعاد مسئولية المؤجر أن يكون حريصا. فعليه أن يقوم بالأعمال التي من شأنها إعلام الغير بأنه غير مسئول عن أعمال المستأجر، وذلك عن طريق شهر العقد في السجل التجاري بما يفيد تأجير المحل، أو بمحو إسمه من السجل التجاري<sup>(1)</sup> وبذلك، لا ينخدع الغير في طبيعة علاقة المؤجر والمستأجر، فإذا أهمل المؤجر في إتخاذ تلك الاحتياطات، فإن أعمال نظرية الظاهر وحماية الغير حسن النية، يوجب مساءلة المؤجر عن ديون المحل التجاري. كذلك يكون مسئولا مسئولية شخصية، إذا تسبب بخطئه في جعل الغير يعتقد بأن المستأجر أجير أو وكيل عنه، وللغير المضرور مطالبة المؤجر بالتعويض عن الأضرار طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية.

آثار العقد بالنسبة لمشتري المحل التجاري:

85- قد يقوم المالك، ببيع المحل التجاري جبريا تحت إشراف القضاء، ولا تأثر لذلك البيع (أو الرهن) على عقد تأجير المحل التجاري الذي يكون نافذا في مواجهة المشتري الجديد (او الدائن المرتهن)، بشرط أن يكون عقد

---

(1) أو النشر في الصحف..... الخ.

الإيجار قد تم قبل التصرف في المحل المؤجر ولكن، لا يشترط أن يكون عقد الإيجار ثابت التاريخي قبل التصرف في المحل<sup>(1)</sup>. فمن المقرر جواز الاحتجاج على الغير بالمحررات العرفية ولو لم تكن ثابتة التاريخ إذا تعلق الأمر بالمواد التجارية. ويسري عقد الإيجاري في مواجهة المشتري الجديد تطبيقاً للقواعد العامة. (م 146 مدني مصري)<sup>(2)</sup> وتأكداً لهذا، تنص المادة 69/3 تجاري مصري، بأنه تكون الأوراق العرفية في المواد التجارية حجة على الغير، ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتاً، ما لم يشترط القانون ثبوت التاريخ ويعتبر التاريخ صحيحاً حتى يثبت العكس<sup>(3)</sup>. (أنظر كتابنا النظام التجاري السعودي، الجزء الأول، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، 1423هـ، 1424هـ، البندان 3، 19).

- 
- (1) عكس ذلك، أستاذنا، د. مصطفى كمال طه، بند 725، الذي يرى تطبيق المادة 604 مدني، وبذلك لا يسري الإيجار في حق المتصرف إليه، إلا إذا كان ثابت التاريخ قبل التصرف الذي نقل الملكية.
- (2) د. علي حسن يونس، بند 242.
- (3) أنظر التفصيلات في بحثنا، نظرية الإثبات في قانون التجارة لسنة 1999م، دراسة مقارنة، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، بند 26.

## الفصل الرابع

### حماية المحل التجاري

#### (دعوى المنافسة غير المشروعة)

تمهيد:

86- تجري المنافسة في النشاط التجاري مجرى الدم في العروق. وأينما وجدت التجارة وجدت المنافسة. حقيقة، قد تكون المنافسة شديدة في مكان معين وضعيفة في مكان آخر حسب ظروف كل سوق.

والمنافسة الشريفة بين التجار أو بين الأشخاص الذين ليس لهم صفة التجار (كالحرفيين وأصحاب الهن الحرة) مطلوبة ولها أثرها في إزدهار التجارة، وهي مصلحة المستهلك على كل حال.

والمنافسة الشريفة التي يقوم بها تاجر أو شركة، لإجتذاب عملاء لمحلّه وإرضائهم على نحو أفضل من التجار الآخرين عمل مشروع، ولا يعاقب عليه القانون عن الضرر المترتب عليها فهو "ضرر مشروع" ولذلك، قيل بأن المنافسة التجارية هي "من الحالات التي يجيز فيها القانون إلحاق الضرر بالغير"<sup>(1)</sup>

وبالعكس، يعاقب القانون كل من يقترب عملاً من أعمال المنافسة غير

---

(1) د. أكثم الخولي، بند 342 وما يليه، د. محمود سمير الشرقاوي، بند 101 وما يليه، د. حسنى المصرى، بند 151 وما يليه.

المشروعة أو غير الشريفة، التي تتضمن خروجاً على أصول التعامل التجاري، ومقتضيات النزاهة، التي أقرها العرف. ويكون من الضروري بسبب عمليات المافسة غير المشروعة أو غير الشريفة، الرجوع على المنافس غير الشريف بالتعويض عن الضرر الذي أصابه.

ولم يضع المشرع، حماية خاصة للمحل التجاري في مجموعة من أعمال المنافسة غير المشروعة. لذلك، أقام القضاء وأيده الفقه الغالب، نظاماً قانونياً خاصاً للحماية على أساس القواعد العامة. وتتمثل هذه الحماية في دعوى المنافسة غير المشروعة أو غير الشريفة-acti<sup>(1)</sup> on en concurrence deloyaleouillicite وهي دعوى مسئولية تقصيرية.

فللتاجر أن يستفيد من هذه الدعوى، في مواجهة الأعمال الضارة الصادرة من الغير، والتي تمثل إعتداء أو تعرضاً من هذا الغير لعنصر الإتصال بالعملاء أو على أحد عناصر المحل التجاري الأخرى، وبالإضافة إلى الحماية القانونية المقررة لحقوق الملكية الصناعية، على نحو ما سيلي بيانه.

ونتناول بالدراسة دعوى المافسة غير المشروعة، وأعمال المنافسة غير المشروعة، وآثار دعوى المنافسة غير المشروعة، وذلك في الفروع الثلاثة الآتية:

---

(1) نشأت دعوى المنافسة غير المشروعة في نظام الإقتصاد الحر، ومن الممكن وجودها في نظم الإقتصاد الموجه، ولكنها تختلف تماماً عن دعوى المنافسة غير المشروعة بشكلها التقليدي المعروف في نظام الإقتصاد الحر، فالمنافسة التي يمكن تصور قيامها بين المشروعات في نظم الإقتصاد الموجه، تختلف تمام عن تلك المعروفة في بيئة الإقتصاد الحر.

## المبحث الأول

### دعوى المنافسة غير المشروعة

الأساس القانوني:-

87- تستند دعوى المنافسة غير المشروعة، على نصين قانونيين، هما المادة 42 تجاري مصري سألقة البيان، والتي تحظر هذه المنافسة على كل بائع المتجر، أو المؤجر له على نحو ما بيناه بمناسبة الكلام عن التزامات كل من بائع المتجر ومؤجره. تستند الدعوى أيضاً، إلى المادة 66 تجاري، حيث تعرف المقصود بالمنافسة غير المشروعة (م 66/1)، ثم تمنح المضرور من هذه المنافسة حق رفع الدعوى في مواجهة المعتدي. وقضي الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه: كل منافسة غير مشروعة، تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها. وللمحكمة أن تقضي -فضلاً عن التعويض- بإزالة الضرر وبشتر ملخص الحكم على نفقة المحكوم عليه في إحدى الصحف اليومية.

جدير بالذكر، أنه ساد ولفتره زمنية طويلة في الفقه والقضاء المصري، أن حق التاجر في رفع الدعوى المنافسة غير المشروعة، يستند على قواعد المسؤولية التقصيرة، التي تقضي بأن كل خطأ بسبب ضرر للغير يلزم مرتكبة بالتعويض (م 163 مدني). ذلك أن عدم مشروعية المنافسة، هو خطأ يلحق ضرر يجب التعويض عنه. ولا يزال هذا الاتجاه هو السائد في كل مصر وفرنسا<sup>(1)</sup>

ويلاحظ أن دعوى المنافسة غير المشروعة لا تهدف فقط إلى إصلاح أو تعويض الضرر، وإنما هي أيضاً دعوى واقية تهدف إلى منع وقوع الضرر في المستقبل، والمحافظة على حقوق التاجر في المستقبل وبعبارة أخرى، حماية

---

(1) د.محمد حسنى عباس، بند 373، د.مصطفى كمال طه، بند 727-د.حسنى الصرى، بند 154، طعن نقض، في 1986/2/22م. د.أحمد حسنى، بند 170 (ملحق 9).

المتجر من إستعمال تاجر منافس أساليب غير شريفة من شأنها إجتذاب العملاء وصرفهم عن المتجر. لذلك يقال بأن دعوى المنافسة غير المشروعة تتجاوز نطاق المسؤولية المدنية.

شروط دعوى المنافسة غير المشروعة:

88- يشترط القضاء، لقبول دعوى المنافسة غير المشروعة أن توجد منافسة، وأن تكون هذه المنافسة غير المشروعة، وأن يترتب على هذه المنافسة ضررا بالمدعي. أي يلزم لنجاح الدعوى المذكورة، توافر العناصر اللازمة لدعوى المسؤولية التقصيرية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

أولاً: المنافسة:

يجب لإقامة دعوى المنافسة غير المشروعة، أن تكون ثمة منافسة بين مرتكب العمل غير المشروع والمضرور، أي يشترط أن يكون الفاعل والمضرور يمارسون التجارة أو الصناعة، وأن تكون التجارة من نفس النوع أو متماثلة، وإن كان لا يشترط التماثل المطلق بين النشاطين، بل يكفي وجود صلة مابين النشاطين يترتب عليه أن يكون للعمل غير المشروع تأثير على نشاط المدعي.

وإذا كان العمل الضار لا يتصل بالتجارة، وإنما بالحياة الخاصة لكل من الفاعل والمضرور، فإنه لا يعد منافسة غير مشروعة.

ثانياً: المنافسة غير المشروعة:

90- يلزم أن تكون المنافسة غير مشروعة. وإستقر الرأي على أن المنافسة غير المشروعة هي التي تنطوي على إستخدام وسائل غير مشروعة، ويجب الإحتكام إلى العادات المتبعة في التجارة لتحديد ما يعد منافيا لمبادئ الشرف والأمانة. غنما يرجع فيه أخيراً إلى العرف والعادات المستقرة في التجارة<sup>(1)</sup>. ويعد تجاوزاً لحدود المنافسة المشروعة أيضاً ارتكاب أعمال مخالفة للقانون<sup>(2)</sup>.

(1) د. أكثم الحولي، بند 343، د. محمود سمير الشرقاوي، بند 105.

(2) طعن في 1986/12/22م المشار اليه.

وطبقا للمادة 66/1 تجاري المذكورة، يعتبر منافسة غير مشروعة، كل فعل يخالف العادات والأصول المرعية في المعاملات التجارية. ويدخل في ذلك، على وجه الخصوص الإعتداء على علامات الغير أو على إسمه التجاري أو على براءات الإختراع، ان على أسرارها الصناعية التي يملك حق إستثمارها وتحريض العاملين في متجره على إذاعه إسراره أو ترك العمل عنده، وكذلك كل فعل أو إدعاء، يكون من شأنه إحداث اللبس في المتجر او منتجاته.

ويلاحظ أن أفعال المنافسة غير المشروعة الى سردها النص المذكور أعلاه، إنما جاءت على سبيل المثال وليس الحصر. كما أن، هذه الأفعال إنما هي من نتاج ما إستقر عليه الفقه والقضاء، في تعريفه للمنافسة غير المشروعة، على نحو ماسيلي بيانه.

ولا يشترط لإعتبار المنافسة غير مشروعة، أن يكون الفاعل سيئ النية ويقصد الإضرار<sup>(1)</sup>، بل يكفي أن يكون قد إرتكب الفعل بسبب الإهمال أو عدم الإحتياط. ولا يلتزم المضرور بإثبات سوء نية الفاعل.

#### ثالثا: عنصر الضرر

91- يشترط لرفع الدعوى توافر عنصر الضرر. وقد تكون الضرر بسيطا وقد يكون جسيما ولكن لا يشترط أن يكون الضرر قد تحقق بالفعل، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع. وقد يكون الضرر ماديا وقد يكون أدبيا. ولا يشترط أن يثبت المدعي أن الضرر قد وقع بالفعل، إذ أن مجرد إستعمال وسائل منافسة غير مشروعة يفترض معه توافر ركن الضرر. ويقع على المدعي، عبء إثبات علاقة السببية بين أعمال المنافسة غير المشروعة (خطأ المدعى عليه) وبين الضرر الذي لحقه، أو الذي يمكن أن يلحقه فيما بعد (الضرر المحتمل وقوعه قريبا) بسبب أعمال لمنافسة غير المشروعة.

---

(1) د.علي حسن يونس، بند 105.



## المبحث الثاني

### أعمال المنافسة غير المشروعة<sup>(1)</sup>

92- من الصعب حصر أعمال المنافسة غير المشروعة. وقد استقر الرأي وعلى تقسيمها إلى مجموعات ثلاث هي:-

أولاً: إعمال تؤدي إلى الخلط واللبس، بين المحال التجارية والمنتجات، واجتذاب عملاء واجتذابهم إلى متجر منافس بطرق تنطوي على الخديعة، ومثال ذلك، إتخاذ إسم تجاري مشابه لإسم سابق، أو إستخدام عنون تجاري مشابه، أو تقليد علامة تجارية، أو الرسون أو النماذج الصناعية، أو الإختراعات التي تحميها براءات الاختراع، أو وضع بيانات غير حقيقة على المنتجات، أو تقليد الإعلانات أو الدعاية التي يقوم بها متجر منافس.

ثانياً: وسائل أو أعمال التحقير: تهدف هذه الأعمال إلى التحقير أو الحط من قدر الغير أو قد البضائع التي يتجر فيها، وإلى بث عدم الثقة في المنشأة أو منتجاتها، والنيل من سمعة التاجر المنافس أو الطعن في شخصية أو التنديد بضعف ائتمانه وعدم ملاءته. ويكون ذلك بطريقة الإدعاءات غير المطابقة للحقيقة، كتوزيع نشرات أو إعلانات أو نشر في الصحف والمجلات، أو تقديم المذكرات إلى الجهات الإدارية المختلفة، أو الإدعاء بأن بضائع التاجر المنافس مغشوشة أو غير صالحة للإستعمال أو ضار بالصحة.... بهدف صرف العملاء عن المحل الذي إعتادوا التعامل معه، أو إنصرافهم عن السلعة التي يتاجر فيها<sup>(2)</sup>.

---

(1) د.مصطفى كمال طه، بند 729 ومابعده.

(2) د.علي حسن يونس، بند 102، د.محمد حسنى عباس، بند 327.

ثالثاً: أعمال تهدف إلى إحداث الاضرار الداخلي في المشروع المنافس أو في السوق: ومثال هذه الأعمال تحريض عمال متجر منافس على الإضرابات أو على ترك العمل والإلتحاق بمتجر أو مصنع آخر، أو رشوة عامل أو موظف. أو إستخدام عامل كان يشتغل لذي متجر منافس بقصد إجتذاب عملاء المتجر الأول، أو السعي لمعرفة أسرار التاجر المنافس.

أما إحداث الاضطراب في السوق، فيمكن أن يتم بوسائل عدة، كأن يوزع التاجر إعلانات أو نشرات تتضمن ذكر مزايا وهمية للسلع التي يتجر فيها، مما يترتب عليه تضليل الجمهور وصرفه عن شراء سلع المحل المنافس ومثال ذلك أيضاً، بيع التاجر لمنتجاته بأقل من الثمن المتفق عليه بين التجار للبيع، أو البيع بتخفيض كبير أو بخسارة بهدف إجتذاب الغير، أو إجراء مقارنة بين الأسعار التي يبيع بها هو وتلك التي يبيع بها غيره من التجار، وذلك حتى يصرف العملاء عن منافسيه، أو إنتحال ألقاب أو صفات غير صحيحة، كإدعاء التاجر - على غير الحقيقة- أنه حاصل على جوائز أو دبلومات معينة، أو البيع مع تخفيض وهمي في الأسعار<sup>(1)</sup>...الخ.

---

(1) د.علي حسين يونس، بند 104، د.محمد حسنى عباس، بند 377.

### المبحث الثالث

#### آثار الدعوى ونظامها القانوني<sup>(1)</sup>

##### 1- أطراف الدعوى:

93- المدعي: يجوز رفع دعوى المنافسة غير المشروعة بواسطة كل شخص (طبيعي أو معنوي) لحقة ضرر بسبب أعمال المنافسة غير المشروعة وإذا تعدد المضرورون، جاز لكل واحد منهم أن يرفع الدعوى منفرداً، ولكن لا يحكم للمدعي بتعويض إلا إذا كان قد لحقة ضرر شخصي.

##### ب- المدعى عليه:

يجوز أن ترفع دعوى المنافسة غير المشروعة على كل من ارتكب خطأ في المنافسة على نحو ما بيناه، وعلى كل من إشتراك معه في هذه الأعمال.

ويسألون بالتضامن فيما بينهم، على حسب القواعد العامة. ومن أمثلة الشركاء: العمال الذين كانوا يعملون من قبل لدى المدعي وتركوا أعمالهم معه باتفاق غير شريف مع المنافس بقصد الإضرار بالمدعي، وصاحب المطبعة الذي قام بطبع أغلفة أو بطاقات تحمل علامات تجارية مقلدة، ومالك الصحيفة التي نشرت حملات التشهير والإدعاءات الكاذبة<sup>(2)</sup>... الخ.

##### 2- المحكمة المختصة:

94- إذا كان المدعى عليه تاجراً، فلأصل هو اختصاص المحكمة

---

(1) د. أكثم الخولي، بند 360، د. محمود سمير الشرقاوي، بند 108

(2) ويشترط أن يكون هؤلاء الشركاء على علم بالعمل الغير مشروع، أو كان في مقدورهم

العلم به. د. مصطفى كمال طه، بند 733

التجارية (ديوان المظالم)<sup>(1)</sup> بنظر الدعوى، طالما أن الأعمال الضارة قد صدرت من المدعى عليه بمناسبة مزاوليته للنشاط التجاري، أعمالاً لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية. أما إذا كان المدعى عليه غير تاجر فتختص الحكمة العادية (المحاكم الشرعية)<sup>(2)</sup> بنظر الدعوى. وتسري في جميع الأحوال قواعد الإختصاص القضائي الواردة في قانون المرافعات.

### -3- الجزاءات<sup>(3)</sup>:

95- إذا ثبت توافر عناصر دعوى المنافسة غير المشروعة (الخطأ- الضرر- علاقة السببية بين الخطأ والضرر)، فاللمحكمة أن تلزم المدعى عليه بتعويض المدعي المضرور (الذي وقع عليه عبء الإثبات)<sup>(4)</sup> عن الأضرار الثابت وقوعها قبل الحكم<sup>(5)</sup>. أما أعمال المنافسة غير المشروعة التي تستمر بعد النطق بالحكم، فيجوز للمضرور رفع دعوى جديدة يطلب فيها الحكم بالتعويض عن هذه الأعمال.

ويقدر التعويض وفقاً للقواعد العامة، وقد يقتزن الحكم بالتعويض المادي، بأمر المحكمة بنشر الحكم في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

ويجوز، أن تأمر بالإجراءات الوقائية اللازمة لمنع وقوع الضرر في المستقبل، كأن تأمر بإدخال بعض التعديلات على الاسم التجاري (أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية) لإزالة اللبس بينه وبين الاسم أو العنوان (أو العلامة) المشابه.

---

(1) بالمملكة العربية السعودية

(2) بالمملكة العربية السعودية.

(3) د.محمود سميرا لشرقاوي، بند 108، د.محمد حسنى عباس، بند 380، د.مصطفى كمال طه، بند 733، د.أكثم الخولى، بند 351.

(4) د.على حسن يونس، البنود 108-112، ويجوز للمضرور من أعمال المنافسة غير المشروعة، اثبات وقوع هذه الأعمال بكافة طرق الإثبات كالبينة وغيرها.

(5) د.حسنى المصرى، بند 163، ويستوى أن يكون الضرر مادياً أو معوياً.

كما يجوز، للمحكمة بالطبع أن تأمر بالإجراءات اللازمة لإزالة الضرر الحاصل، أو أن تأمر بمصادرة أو إتلاف السلع التي تحمل العلامات التجارية المقلدة، أو إغلاق المحل. وتقضي المحكمة - في العادة - بغرامة تهديدية عن كل يوم يتأخر فيه المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم. ويلاحظ، أن الجزاءات المذكورة والتي سار القضاء - وأيدة الفقه - على تطبيقها على فاعلي المنافسة غير المشروعة، أكثر بشكل ملحوظ من الجزاءات، التي ورد النص عليها في المادة 66/2 تجاري مصري، سالفه البيان.

## الفهرس

الموضوع	الصفحة
الملكية الصناعية	7
القسم الأول : حقوق الملكية الصناعية	9
الباب الاول : براءات الاختراع ومماذج المنفعة	17
الفصل الأول : براءات الاختراع	19
المبحث الأول : شروط منح براءة الاختراع	21
المطلب الأول: الشروط الموضوعية	21
المطلب الأول : الشروط (الإجرائية) الشكلية لمنح البراءة	34
المبحث الثاني: حقوق صاحب البراءة والتزاماته	66
المطلب الأول: حقوق صاحب البراءة	66
المطلب الأول: التزامات صاحب البراءة	78
المبحث الثالث: الحماية القانونية للبراءة	82
المبحث الرابع: انقضاء البراءة وبطلانها	92
الفصل الثاني: التصميمات والرسوم والنماذج الصناعية	99
الباب الثاني: الاسماء والعناوين التجارية	119
الفصل الأول: الاسم والعنوان التجاري	119
المبحث الأول: الاسم التجاري	119
المطلب الأول : تعريفه وتكوينه	119
المطلب الثاني: شهر الاسم التجاري	128
المطلب الثالث: آثار الرهن	138

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: حماية الاسم التجاري	144
المبحث الثاني: العنوان التجاري أو التسمية التجارية	151
الباب الثالث: العلامات والبيانات التجارية	157
الفصل الأول: العلامات والبيانات التجارية	161
المبحث الأول: أشكال وشروط العلامات التجارية	165
المطلب الأول: أشكال العلامات التجارية	165
المطلب الثاني: شروط العلامات التجارية المحمية	167
المبحث الثاني: تسجيل العلامة	176
المبحث الثالث: ملكية العلامة التجارية	194
المبحث الرابع: حماية العلامة التجارية	202
الفصل الثاني: البيانات التجارية	233
الباب الرابع: الملكية التجارية والصناعية	241
الفصل الأول: المحل التجاري	243
المبحث الأول: عناصر المحل التجاري وطبيعته القانونية وخصائصه	246
المطلب الأول: عناصر المحل التجاري	246
الفرع الأول: العناصر المادية	246
الفرع الثاني: العناصر المعنوية	249
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمحل التجاري	261
المطلب الثالث: خصائص المحل التجاري	264
الفصل الثاني : بيع المحل التجاري ورهنه	267
المبحث الأول: عقد بيع المحل التجاري	267
المطلب الأول : تعريف انعقاده وإثباته	269
المطلب الثاني: آثار بيع المحل التجاري	272
المبحث الثاني : رهن المحل التجاري	296
المطلب الأول: إنشاء رهن	297
المطلب الثاني: محل الرهن	300
المطلب الثالث: آثار الرهن	301

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: التعاقد على إدارة المحل التجاري	307
المبحث الأول: عقد الإدارة البسيطة	308
المبحث الثاني: عقد إيجار المحل التجاري	310
الفصل الرابع: حماية المحل التجاري	315
المبحث الأول: دعوى المنافسة غير المشروعة	317
المبحث الثاني: أعمال المنافسة غير المشروعة	320
المبحث الثالث: آثار الدعوى	322
الفهرس	325